الهيئة العامة للمنافسة
General Authority for Competition

التقرير السنوي 2022

1444/1443هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

فلسطين
الأردن
العراق
إيران
الكويت
البحر الأحمر
قطر
الإمارات العربية المتحدة
سلطنة عمان
بحر عمان
السودان
إريتريا
الجمهورية اليمنية
إثيوبيا
جيبوتي
خليج عدن
المملكة العربية السعودية
الهيئة العامة للمساحة
المملكة العربية السعودية

خادم الحرمين الشريفين

الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية حفظه الله

صاحب السمو الملكي

الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود

ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله

جدول المحتويات

1- القسم التمهيدي: 14
1-1 التقديم:..... 14
كلمة معالي رئيس مجلس الإدارة: 14
كلمة معالي الرئيس التنفيذي:..... 16
2-1 التعريفات:..... 18.
2- الملخص التنفيذي: 20
2-1 الغرض من التقرير:..... 20
2-2 نبذة عن الهيئة:..... 20
2-2-1 نشأة الهيئة:..... 20
2-2-2 المهام الرئيسة للهيئة: 22
2-3 الرؤية والرسالة والقيم:..... 23
2-4 مجلس الإدارة:..... 24
2-5 مؤشرات الأداء:..... 50
2-6 ملخص بأهم إنجازات الهيئة:..... 52
3- التقرير التفصيلي:..... 54
3-1 التوجه الاستراتيجي..... 54
3-1-1 أهداف الهيئة الإستراتيجية:..... 55
3-1-2 المشاريع المحورية:..... 57
3-1-3 مبادرات الاستراتيجية: 59
3-1-4 أوجه إسهام الهيئة في تحقيق رؤية المملكة 2030: 60
3-2 جهود الهيئة في تعزيز المنافسة ومكافحة الاحتكار..... 63

3-2-1 نشر ثقافة المنافسة: 63
3-2-2 الشراكات والتعاون الدولي: 73
3-2-3 الدراسات السوقية والقطاعية: 75
3-2-4 مركز المعلومات ومراقبة الأسواق: 81
3-2-5 طلبات التركز الاقتصادي: 84
طلبات التركز الاقتصادي للاعوام 2020-2022 191
قرار (عدم الممانعة) لطلبات التركز الاقتصادي لعام 2022 بحسب الرُبع 192
طلبات التركز الاقتصادي لعام 2022م بحسب التوزيع الجغرافي: 193
تصنيف التركزات الاقتصادية المجازة بحسب القطاعات لعام 2022 م: 194
قائمة تتضمن أبرز التركزات التي تمت دراستها خلال العام 2022م: 195
3-2-6 دعم السياسات: 198
3-2-7 تطوير البيئة التشريعية: 217
مخرجات المبادرة: 222
أولا: مشروع قانون (نظام) المنافسة الخليجي الموحد: 222
ثانياً: دراسة المقارنات المعيارية لأحكام مشروع قانون (نظام) المنافسة الخليجي: 224
3-2-8 شكاوى الأفراد والمنشآت 226
3-2-9 الامتثال 239
3-2-10 الأحكام القضائية والعقوبات: 244
3-2-11 التنفيذ وتحصيل الغرامات 245
3-3 البيئة الداخلية والعمليات الإدارية 247
3-3-1 الأوامر والتعاميم وما تم بشأنها: 247
3-3-2 الهيكل التنظيمي: 251

3-3-3 القوى البشرية والتطوير الوظيفي: 252
3-3-4 الأداء المالي: 256
3-3-5العقود والمشاريع: 260
3-3-6 برامج التحول الرقمي: 264
اسم المنصة 264
الهدف من المنصة 264
الفئة المستهدفة 264
نسبة الاكتمال 264
عدد الطلبات المعالجة من خلال المنصة 264
منصة إلكترونية تهدف إلى توضيح أساليب التواطؤ والأشكال الشائعة لممارسته، وكيفية كشفه، إضافة إلى خصائص القطاعات المعرضة للتواطؤ، وتقدم عدداً من الخدمات الإلكترونية للجهات الحكومية 264
الجهات الحكومية 264
100% 264
12 طلبًا إلكترونيًا 264
منصة لأتمتة جميع أعمال لجنة الفصل وأمانتها، ومنها رفع لائحة الدعوى وعقد الجلسات إلكترونياً واستقبال الطلبات من الأطراف. 264
أعضاء لجنة الفصل وأمانتها والأطراف المتعاملة مع اللجنة 264
90% 264
لا يوجد 264
منصة تسمح للهيئة بإرسال واستقبال المعاملات الواردة للهيئة والصادرة منها. 264
منسوبو الهيئة 264
100% 264
380 طلباً إلكترونياً 264
منصة تهدف إلى متابعة إنجاز المهام والتنبيه عند التأخر في انجازها. 264

منسوبو الهيئة 264
%80 264
30 مهمة 264
منصة تهدف إلى متابعة الديون لصالح الدولة، وهي منصة تابعة لمركز المعلومات الوطني، وقد قامت الهيئة بالربط الإلكتروني مع المنصة من خلال أنظمة التنفيذ الإلكترونية الداخلية. 264
الإدارة القانونية 264
%95 264
3 طلبات تنفيذ 264
منصه تهدف إلى استقبال طلبات الدعم الفني وإدارة الأصول التقنية، وقياس مستوى رضا مقدم الطلب عند إتمامه بهدف رفع جودة تقديم الخدمات 264
منسوبو الهيئة 264
%100 264
562 طلبًا 264
اسم الخدمة 265
الفئة المستهدفة 265
الهدف من الخدمة 265
الأثر المترتب من الخدمة 265
تطوير خدمة الالتزام (التحقق من الامتثال) 265
المنشآت 265
سهولة تنفيذ برامج الامتثال للمنشآت 265
خدمة الإبلاغ عن المخالفات المالية والإدارية 265
منسوبي الهيئة 265
تمكين منسوبي الهيئة من الإسهام في كسف المخالفات الإدارية والمالية – إن وجدت- 265
خدمة الابتعاث 265

أفراد 265
تتيح للمرشحين خارج الهيئة التقدم على فرص الابتعاث 265
سهولة البت في طلبات الابتعاث 265
إجراء تطوير وتحسين على خدمات الإعفاء 265
المنشآت 265
إجراء تطوير وتحسين على خدمات الإعفاء التي تتيح الفرصة للمنشآت التي ترغب بإعفائها من أحكام نظام المنافسة وتشمل الاتي: (خدمات الحصول على إعفاء - تمديد طلب الإعفاء - الاعتراض على إعفاء قائم). 265
تمكين المنشئات بطلب خدمات الإعفاء بكل يسر وسهولة. 265
3-3-7 تعزيز الأمن السيبراني: 272
3-3-8 المراجعة الداخلية: 274
3-3-9 اللجان: 275
4- التحديات والدعم المطلوب: 276
5- أرقام وإحصاءات: 277
ملحق 1: تقرير أعمال لجنة الفصل في مخالفات نظام المنافسة: 279

فهرس الجداول

جدول رقم (1) تعريفات لمصطلحات المنافسة 18
جدول رقم (2) المهام الرئيسية للهيئة 22
جدول رقم (3) اجتماعات مجلس إدارة الهيئة 37
جدول رقم (4) مؤشرات الأداء وفقاً للأهداف الإستراتيجية للهيئة 50
جدول رقم (5) أبرز المشاريع المحورية للهيئة في عام التقرير (1443/1444هـ) ..... 57.
جدول رقم (6) مبادرات الهيئة الإستراتيجية 59
جدول رقم (7) مواضيع الورش المنعقدة لعام 2022م والفئات المستهدفة 65

جدول رقم (8) عنوان 68
جدول رقم (9) مقارنة إحصائية لحضور الهيئة الإعلامي الرقمي في عام 2022م مقارنة بعام 2021م 69
الجدول رقم (10) أبرز الحملات التي أطلقتها الهيئة 70
جدول رقم (11) بيانات مركز الاتصال: 72
جدول رقم (12) التواصل مع رجال الأعمال والمهتمين: 72
جدول رقم(13) قائمة طلبات المشاريع المشتركة 86
جدول رقم (14) طلبات التركز التي وافقت عليها الهيئة خلال عام 2022 م مصنفة بحسب القطاع 88
(جدول رقم (15): يبيّن الدراسات القطاعية التي قامت بها الهيئة سابقاً وحالة تنفيذ التوصيات) 204
الجدول رقم (3-1) تصنيف الشكاوى الواردة للهيئة بحسب القطاع/النشاط في عام 1444/1443هـ (2022م) 230
الجدول رقم (15) المعايير المتبعة ونسبة الإنجاز لعمليات الشكاوى والبلاغات التشغيلية 234
جدول رقم (16) أكثر المخالفات شيوعاً لدى المنشآت المشمولة بإجراءات التقصي والبحث وجمع الاستدلالات والتحقيق وأسباب انتشارها لعام 1444/1443 هـ (2022م) 237
جدول القضايا التي صدر بشأنها قرارات وأحكام لصالح الهيئة خلال العام 1444/1443هـ (2022 م) 244
جدول رقم (17) الأوامر والتعاميم وما تم بشأنها 247
جدول رقم (18) أعداد القوى العاملة خلال الأعوام (2019م – 2022م) 252
جدول رقم (19) تطور نسب توظيف المرأة ضمن القوى العاملة في الهيئة خلال الأعوام (2019م – 2022م) 252
جدول رقم (20) يوضح البرامج التدريبية المنفذة خلال الأعوام (2020م – 2022م) 253
جدول رقم (21) أبرز الجهات التدريبية 254
جدول رقم (22) يوضح مصروفات الهيئة خلال السنة المالية 2022م مقارنة بالعام المالي 2021م 256
جدول رقم (23) مقارنة المنصرف الفعلي من عام 2022م بما يقابله من عام 2021م 257
جدول رقم (24) الإيرادات المباشرة وغير المباشرة للهيئة خلال العام المالي 2022م 257
جدول رقم (25) نسبة الإيراد الفعلي من المقدر للعام 2022م 258
جدول رقم (26) نسبة المنصرف الفعلي من المعتمد للعام 2022م 258
جدول رقم (27) تفاصيل أبرز المشاريع والعقود الرئيسة للعام 1444/1443هـ (2022م) 260
جدول مقارنة أرقام وإحصائيات تقنية المعلومات 270

جدول رقم (28) إنجازات الهيئة ضمن متطلبات قياس التحول الرقمي الحكومي العاشر 271
جدول رقم (29) مشاريع الأمن السيبراني للعام 1444/1443هـ 273
جدول رقم (30) قرارات معالي الرئيس التنفيذي بما يخص تشكيل اللجان: 275
جدول رقم (31) أرقام وإحصاءات: 277

فهرس الأشكال

شكل رقم (1) أبرز الأحداث في تاريخ الهيئة 21
شكل رقم (2) أبرز المواضيع التي ناقشتها اللجنة خلال العام 1444/1443 هـ (2022م) 46
شكل رقم (2) أبرز المواضيع التي ناقشتها اللجنة خلال العام 1444/1443 هـ (2022م) 46
شكل رقم (3) أهداف الهيئة الإستراتيجية 55
شكل رقم (3) أهداف الهيئة الإستراتيجية 55
شكل رقم (4) ملخص إستراتيجية الهيئة العامة للمنافسة 56
شكل رقم (5) إسهامات الهيئة في تحقيق رؤية المملكة 2030 60
شكل رقم (6) نموذج التميز المؤسسي وفقا لنموذج المؤسسة الأوربية للجودة 61
شكل رقم (7) نظام إدارة الجودة 61
قرار (عدم الممانعة) لطلبات التركز الاقتصادي لعام 2022 بحسب الرُبع 107
طلبات التركز الاقتصادي لعام 2022 بحسب التوزيع الجغرافي 108
تصدرت الشركات من الدول التالية قائمة طلبات التركز الاقتصادي لعام 2022 108
شكل رقم (8) تصنيف طلبات التركز الاقتصادي بحسب نوع التركز 190
شكل رقم (9) تصنيف طلبات التركز الاقتصادي بحسب العلاقة بين المنشآت: 190
شكل رقم (10) عدد طلبات التركز الاقتصادي المجازة من الهيئة مصنفة بحسب القطاع 194
الشكل (11) أبرز طلبات التركز للعام 1444/1443هـ (2022 م) 195
الشكل ر قم (3-1) يوضح نتائج التحقيقات 227
الشكل رقم (3-3) تصنيف الشكاوى خلال عام التقرير وفقاً لنشاط المنشأة 229
شكل رقم (1) ملخص أنشطة الضبط والمحققين خلال عام 1444/1443هـ (2022م) 231
شكل رقم (13) عمليات التقصي والتحقيقات التي نفذها مأمورو الضبط القضائي والمحققين 233
شكل رقم (14) مسار الشكاوي والبلاغات 235
الشكل (3-6) مخطط المعدل الزمني التقريبي لمسار القضايا: 236

شكل رقم (14) أعمال التنفيذ والتحصيل خلال الأعوام 2019م وحتى 2022م 245
شكل رقم (15) إجمالي مبالغ الغرامات لعام 2022م بحسب القطاع (مليون ريال) 246
شكل رقم (17) الهيكل التنظيمي المحدث للهيئة 251
شكل رقم (19) نسبة المشاريع الرأسمالية للمشاريع التشغيلية 262
شكل رقم (18) نسبة الصرف من القيمة الإجمالية للمشاريع 262
شكل رقم (21) نسبة التعاقد مع المنشآت الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالمنشآت الأخرى (عدد) 263
شكل رقم (20) نسبة مبالغ التعاقدات للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لمجموع مبالغ تعاقدات الهيئة (قيمة) 263
شكل رقم (22) أعمال المراجعة الداخلية العام 1444/1443 هـ (2022م) 274

1- القسم التمهيدي:

1-1 التقديم:

كلمة معالي رئيس مجلس الإدارة:

نفتخر في الهيئة العامة للمنافسة بدورنا في المنظومة الاقتصادية للمملكة العربية السعودية، خصوصاً عند تسجيل الاقتصاد السعودي نمواً متتالياً طوال العام 2022م، وإعلان مولاي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود حفظه الله، لميزانية العام 2023 التي أوضحت للعالم متانة اقتصاد المملكة،. ونستشعر بذلك أهمية مهامنا التنظيمية والرقابية التي تهدف دائماً إلى حماية المنافسة العادلة في مختلف القطاعات، مما يصنع أسواقاً جاذبة للمستثمر، تتنافس فيها المنشآت بالابتكار والتطوير وتوفير الخيارات، محققة بذلك كفاءة اقتصادية، وتلبية لرغبات المستهلك وزيادة رفاهيته.

وقد كانت جهود الهيئة لعام التقرير متميزة ومتنوعة في مختلف المجالات. فبدعم من سيدي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود وولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان آل سعود- حفظهما الله- قامت الهيئة بمد جسور التعاون لنظرائها في جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية في مصر خلال عام التقرير؛ لتحقيق المصالح المشتركة، والسعي إلى التعاون المستمر مع الدول والكيانات المشاركة في تنظيم الاقتصاد.

ومن الأعمال المهمة للهيئة في عام التقرير، التي تشرفت بافتتاحها بحضور أصحاب المعالي ومسئولي المشتريات في الجهات الحكومية المختلفة، منتدى المنافسة العادلة في العطاءات والمنافسات الحكومية، الذي يهدف إلى تعزيز أداء المنشآت ورفع كفاءة أداء الأجهزة الحكومية، وتحسين إدارة مواردها المالية، بما يتيح لها تنفيذ مشاريعها بالجودة المنشودة وبالأسعار العادلة، وبما يحقق أهداف الجهة الطارحة لمشروعاتها، وتطلعات القيادة الحكيمة، وطموح المستفيد النهائي من مواطن ومقيم، وقد دعت الهيئة متحدثين وخبراء في مجال التواطؤات محليين ودوليين، من منظمات ومؤسسات دولية مرموقة. ورافق هذا المنتدى طباعة وتوزيع دليل "إرشادات مكافحة التواطؤ بين مقدمي العروض في المناقصات" ليكون مصدراً إضافياً يساعد مسؤولي المشتريات على كشف التواطؤ بين العروض المتقدمة. أطلاق منصة؟

وعلى الصعيد الإقليمي، قدمت المملكة العربية السعودية ممثلة بهذه الهيئة مبادرة مشروع "قانون (نظام) المنافسة الخليجي" لدى مجلس التعاون الخليجي إيماناً بأهمية التعاون بين دول المجلس الأشقاء، لاستكمال المنظومة التشريعية الاقتصادية لدول الخليج بدعم من مولاي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وولي عهده الأمين الأمير محمد بن سلمان آل سعود- حفظهما الله، حيث تهدف المبادرة للحفاظ على البيئة التنافسية العادلة للمنظومة الخليجية وتحقيق رفاهية المستهلك الخليجي، وبمرونة تسمح بإنفاذه بشكل يتناسب مع السياسات والقوانين المحلية لكل دولة من دول المجلس الأشقاء.

وفي الختام أشكر مولاي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وسمو ولي عهده الأمين الأمير محمد بن سلمان آل سعود -حفظهما الله-، كما أشكر إخوتي أصحاب المعالي والسعادة أعضاء مجلس الإدارة على تمكينهم ودعمهم، وزملائي منسوبي هذه الهيئة وكل من أسهم في منجزاتها من شركاء النجاح.

رئيس مجلس الإدارة

د. أحمد بن عبدالكريم الخليفي

كلمة معالي الرئيس التنفيذي:

تميزت جهود الهيئة العامة للمنافسة خلال عام التقرير بدعم استثنائي من مولاي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وسمو ولي عهده الأمين الأمير محمد بن سلمان آل سعود -حفظهما الله-، باستكمال مسيرة اقتصادية، تتكامل فيها جهود المؤسسات الحكومية لتنتج أسواقاً محفزة وجاذبة، تتوفر فيها خيارات المستهلك وتتنافس على رفاهيته. وقد قابلت الهيئة هذا الدعم الاستثنائي بجهود استثنائية تصبو لتحقيق أهدافها التنظيمية والرقابية والتثقيفية، وكما سيلاحظ قارئ التقرير، حققت الهيئة أهدافها الإستراتيجية وطموحاتها المرتفعة على هذه الأصعدة بمشاريع نوعية، وعمليات كفؤة.

وتدرس الهيئة قطاعات السوق باستمرار؛ لتتعرف على مواطن الخلل في القطاع، وفرص التحسين، وترفع بذلك توصياتها للجهات المختصة والجهات المنظمة لتلك القطاعات، وفي عام التقرير بدأت الهيئة دراسة قطاع البناء والتشييد في المملكة وأثر سلوك المنشآت العاملة فيه على المنافسة. كما شرعت في دراسة قطاع المنتجات الزراعية والأسماك وأثر سلوك المنشآت العاملة فيه على المنافسة. وتختار الهيئة القطاعات السوقية التي تقوم بدراستها بحسب احتياجات السوق، وبحسب إستراتيجية تهدف لحماية المنافسة في أكثر القطاعات حساسية. وتُعدّ هذه الدراسات مصدراً رئيساً لدعم السياسات والتوصيات التي ترفعها الهيئة سنوياً، وبجانب قطاعات السوق، درست الهيئة أكثر من 12 نظاماً ولائحة، ورصدت التوافقات مع نظام المنافسة، ورفعت التوصيات المعززة للمنافسة إلى اللجان والجهات ذات الصلة.

كما قدمت الهيئة مبادرة المملكة العربية السعودية لإطلاق مشروع "قانون المنافسة الخليجي" حيث اشتملت المبادرة على دراسة مقارنة لأفضل الممارسات في قوانين المنافسة الدولية، ودراسة مستفيضة لقوانين المنافسة في دول الخليج الشقيقة، والاتفاقات الدولية، إذ تعزز المبادرة التكامل الاقتصادي بين دول الخليج، ويطمح إلى مزيد من الفرص لمنشآت دول المجلس ومزيد من الرفاهية لمواطنيها. وتعدّ هذه المبادرة واحدة من عدة أنشطة قامت بها الهيئة على المستويين الإقليمي والدولي؛ بهدف تشجيع المنافسة في الأسواق وتعزيز رفاهية المستهلك.

كما أقامت الهيئة منتدى دعت فيه منسوبي المؤسسات الحكومية من مختصي المشتريات والعقود، بعنوان " المنافسة العادلة في العطاءات والمنافسات الحكومية"، استضافت فيه الخبرات الدولية في المجال، وأقيمت به جلسات نقاش ثرية، ناقشت أهم الطرق التي يستخدمها مخالفو نظام المنافسة للتواطؤ في العطاءات والمشتريات الحكومية، وطرق كشف هذه الممارسات ومكافحتها، لتحسين كفاءة الصرف، وتحقيق أهداف القيادة -أيدها الله- في تطوير المشروعات الحكومية وجودتها. ولا يفوتني أن أشكر الزملاء المشاركين من وزارة المالية، والديوان العام للمحاسبة، وهيئة الرقابة ومكافحة الفساد، وهيئة كفاءة الإنفاق والمشتريات الحكومية، على ما قدموه في مشاركتهم من معلومات ثرية، ورؤية متخصصة حول موضوع المنتدى.

ومع الزيادة الملحوظة في مشاريعنا النوعية لعام التقرير 1444/1443هـ (2022م)، عملت الهيئة على رفع كفاءة عملياتها الرقابية والتنظيمية؛ فقد درست 305 طلباً من أصل 316 طلباً وصلها خلال عام 1444/1443هـ (2022م)، وبدأت بتصنيف طلبات الاندماج والاستحواذ والمشاريع المشتركة، ومشاركة هذه البيانات مع العموم والمهتمين. وقد استحوذ قطاع الصناعات التحويلية على أعلى معدل لطلبات التركز الاقتصادي المقدمة إلى الهيئة، تلاه قطاع المعلومات والاتصالات. كما استحدثت الهيئة تصنيفات أضيق "للسوق المعنية" لتمكنها من دراسة القطاعات بدقة أكبر، مثل سوق المدفوعات الرقمية، وسوق الطيران، وسوق الاتصال عبر الأقمار الصناعية، وغيرها من الأسواق. وعلى صعيد الشكاوى، تعاملت الهيئةمع 117 شكوى خلال عام 1444/1443هـ (2022م)، العدد الأكبر منها في قطاع التجزئة والجملة، يليه قطاع التشييد والبناء. (إضافة نتائج الشكوى-بحث وتحقيق)

لقد حققت الهيئة منجزاتها ونتائجها بدعم خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز وسمو ولي عهده الأمين الأمير محمد بن سلمان –حفظهما الله-، وفي الختام أشكر الثقة الملكية الكريمة بالموافقة على باستضافة مؤتمر المنافسة العربي بسنته الرابعة للعام الجاري 2023م، وأشكر زملائي وزميلاتي منسوبي الهيئة، وأعضاء مجلس الإدارة، على جهودهم خلال العام الماضي، وعلى ما يبذلونه من جهود لاستمرار تحقيق الإنجازات، لتصبح الهيئة العامة للمنافسة ممكناً لاقتصاد متين، تغمره الفرص وجاذبية الاستثمار.

الرئيس التنفيذي

د. عبدالعزيز بن عبدالله الزومر

2-1 التعريفات:

جدول رقم (1) تعريفات لمصطلحات المنافسة

المنشأة	أي شخص ذي صفة طبيعية أو اعتبارية يمارس نشاطًا اقتصاديًا.
السلعة	أي منتج أو خدمة أو مجموعهما أو مزيج بينهما.
النشاط الاقتصادي	النشاط الذي يتضمن إنتاج أو توزيع أو شراء أو بيع السلع، ويشمل ذلك كل عمل تجاري أو زراعي أو صناعي أو خدمي أو مهني.
الكيان	الشخص ذو الصفة الاعتبارية سواء أكان مكونًا من منشأة أم من عددٍ من المنشآت المرتبطة فيما بينها بملكية أو إدارة واحدة.
السوق	مكان أو وسيلة يلتقي فيه مجموعة من المشترين والبائعين الحاليين والمرتقبين خلال مدة زمنية محددة.
السوق المعنية	السوق التي تقوم على أساس عنصرين هما: 1. السلع المعنية القابلة للإحلال فيما بينها لتلبية حاجة ما للمستهلك. 2. النطاق الجغرافي الذي تكون ظروف المنافسة فيه للسلع المعنية متشابهة.
الوضع المهيمن	وضع تكون به المنشأة – أو مجموعة منشآت – مسيطرة على نسبة معينة من السوق المعنية التي تمارس نشاطها فيها أو قادرة على التأثير فيها، أو بهما معًا.
التركز الاقتصادي	كل عمل ينشأ منه نقل كلي أو جزئي لملكية أصول أو حقوق أو أسهم أو حصص أو التزامات منشأة إلى منشأة أخرى بالاندماج أو الاستحواذ أو التملك، أو الجمع بين إدارتين أو أكثر في إدارة مشتركة، أو أي صورة أخرى تؤدي إلى التحكم في منشأة -أو أكثر- بما في ذلك التأثير في قرارتها أو تشكيل جهازها الإداري أو آلية التصويت فيها.
أطراف التركز الاقتصادي	المنشآت المشاركة -أو الراغبة في المشاركة- في عملية التركز الاقتصادي، سواء أتقدمت بطلب الموافقة على إتمام التركز الاقتصادي أم لم تتقدم.
الأطراف ذات العلاقة بالتركز الاقتصادي	الأطراف المتأثرة بالتركز الاقتصادي، ومنهم المنافسون والعملاء والموردون والموزعون وأصحاب المصالح

المصالحة	طلب يترتب على قبوله من مجلس إدارة الهيئة عدم تحريك الدعوى الجزائية- في حالة محددة- ضد المنشأة المخالِفة أمام اللجنة، إذا بادرت تلك المنشأة بتقديم أدلة تكشف- أو تكون قابلة للكشف- عن شركائها في المخالفة.
التسوية	طلب يترتب على قبوله من مجلس إدارة الهيئة عدم تحريك الدعوى الجزائية- في حالة محددة- ضد المنشأة المخالِفة أمام اللجنة، نظير مبلغ تتحمل تلك المنشأة سداده، مع تنفيذ ما قد تكلّف به من تدابير أو اشتراطات أو تعهّدات، أو تعويضات للمتضررين.

2- الملخص التنفيذي:

في هذا الباب، يستعرض تقرير الهيئة العامة للمنافسة أعمال مجلس إدارتها والتعريف بأعضائه، ويستعرض أيضاً أهم إنجازات الهيئة التي سيتم تفصيلها في باقي التقرير.

2-1 الغرض من التقرير:

أعد هذا التقرير تنفيذاً للمادة التاسعة والعشرين من نظام مجلس الوزراء التي نصت على أن "على جميع الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى أن ترفع إلى رئيس مجلس الوزراء خلال تسعين يوماً من بداية كل سنة مالية تقريرًا عما حققته من إنجازات مقارنة بما ورد في الخطة العامة للتنمية خلال السنة المالية المنقضية، وما واجهها من صعوبات وما تراه من مقترحات لحسن سير العمل فيها"، ورُوعي في منهجية إعداد التقرير توافقه مع "دليل إعداد التقارير السنوية للأجهزة العامة" الذي أقره مجلس الوزراء بالقرار رقم (233) وتاريخ 1443/4/18هـ، المتضمن توصيات بخصوص مكونات التقارير الأساسية المشتملة على عناصر مثل: التقديم، والإنجازات، والتحديات، ومقترحات الجهاز وتوصياته.

2-2 نبذة عن الهيئة:

2-2-1 نشأة الهيئة:

- صدر أول نظام للمنافسة بموجب المرسوم الملكي رقم (م/25) وتاريخ 1425/05/04هـ الموافق 2004/06/22م، وبناءً عليه أنشئ مجلس باسم "مجلس حماية المنافسة" للإشراف على تطبيق النظام يرأس مجلس إدارته وزير التجارة.
- في تاريخ 1439/01/20هـ الموافق 2017/10/10م صدر قرار مجلس الوزراء رقم (55) القاضي بالموافقة على تعديل اسم مجلس المنافسة إلى "الهيئة العامة للمنافسة"، والموافقة على تنظيمها.
- في تاريخ 1440/06/28هـ الموافق 2019/03/05م صدر المرسوم الملكي رقم (م/75) بالموافقة على نظام المنافسة المعدل الجديد، ودخل حيز النفاذ في تاريخ 1441/01/26هـ الموافق 2019/09/25م.
- في تاريخ 1442/12/28هـ الموافق 2021/08/07م صدر الأمر الملكي رقم أ / 686 بتعيين معالي الدكتورأحمد بن عبدالكريم الخليفي رئيسًا لمجلس إدارة الهيئة العامة للمنافسة.

شكل رقم (1) أبرز الأحداث في تاريخ الهيئة

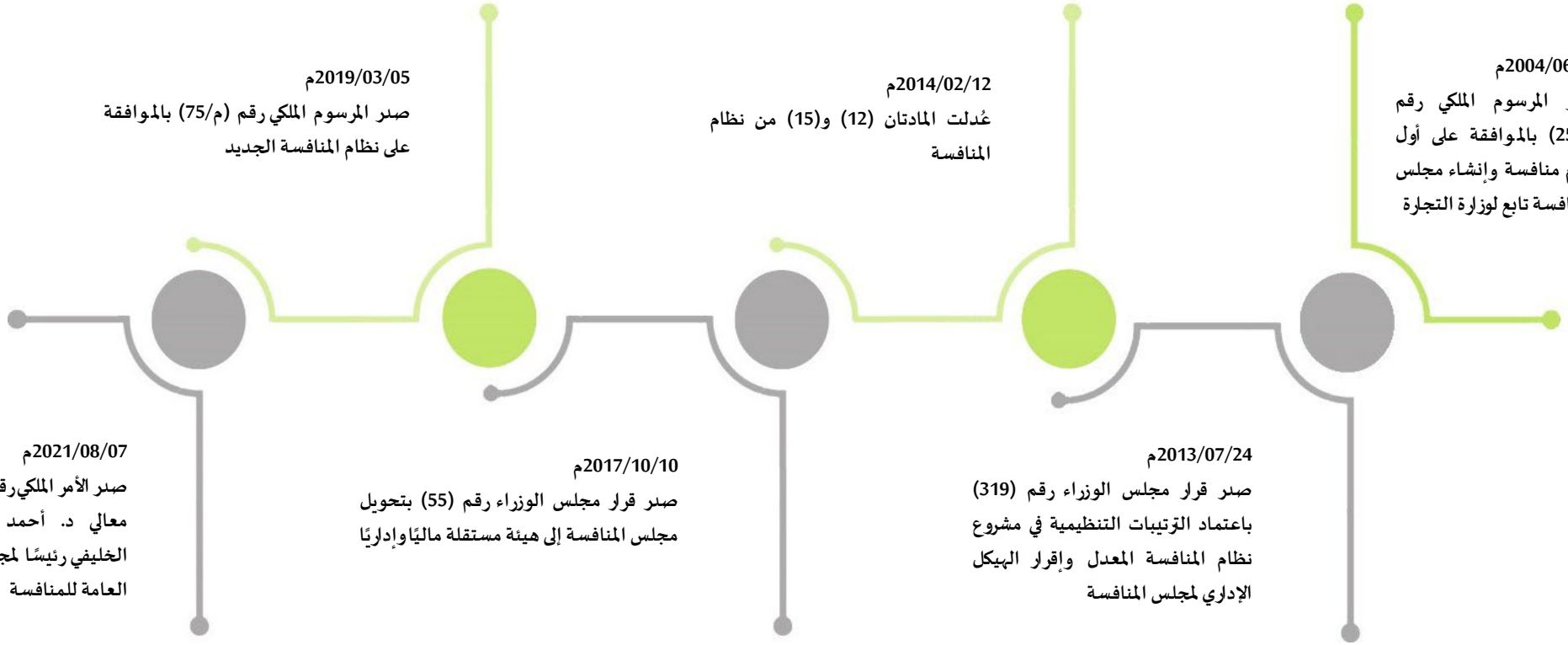

مجلس المنافسة التابع لوزارة التجارة ← الهيئة العامة للمنافسة، هيئة مستقلة ماليًا وإداريًا ←

2-2-2 المهام الرئيسة للهيئة:

تُشرف الهيئة على تطبيق نظام المنافسة ولائحته التنفيذية بهدف تعزيز المنافسة العادلة وتشجيعها ومكافحة الممارسات الاحتكارية غير المشروعة وضمان الوفرة والتنوع في السلع والخدمات ذات الجودة العالية والأسعار التنافسية، وتشجيع الابتكار. وتتجلى مهام الهيئة العامة للمنافسة في ثلاث وظائف رئيسة، هي: حماية المنافسة العادلة، وإنفاذ النظام، ومراقبة الأسواق. ويندرج تحت الوظائف الأساسية وظائف فرعية -بحسب تنظيمها الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (55) وتاريخ 1439/01/20هـ الموافق 2017/10/10م-على النحو التالي:

جدول رقم (2) المهام الرئيسية للهيئة

حماية المنافسة العادلة

إرساء قواعد المنافسة بالشراكة مع الأجهزة الحكومية	نشر ثقافة المنافسة
• مراجعة التغييرات التنظيمية التي تهدف إلى حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية. • تقديم المشورة بشأن مشروعات اللوائح والسياسات التي لها أثر ملموس في تعزيز المنافسة، واقتراح التعديلات الضرورية بما يتماشى مع التغييرات في الأسواق.	• تقديم المشورة والدعم إلى مجتمع الأعمال. • تعزيز التزام المنشآت بنظام المنافسة. • رفع درجة الوعي العام بأهداف ومبادئ المنافسة العادلة. • الشراكة مع وسائل الإعلام والوسط الأكاديمي لإيصال رسائل الهيئة.

إنفاذ النظام

البحث والتقصي وجمع الاستدلالات والتحقيق	التقاضي/التسوية/ المصالحة
• تلقي الشكاوى والبلاغات ومباشرتها. • إطلاق مبادرات للنظر في المخالفات المحتملة لنظام المنافسة. • التحقيق والتحري وجمع الأدلة بشأن المخالفات المحتملة لنظام المنافسة. • استقصاء أنشطة الاندماج والاستحواذ، واتخاذ القرارات بشأنها.	• رفع الدعاوى أمام لجنة الفصل في مخالفات نظام المنافسة، والترافع أمام المحاكم الإدارية (في حالة الاعتراض على القرارات). • متابعة تنفيذ قرارات الأحكام النهائية. • تفعيل آليات التسوية والمصالحة والإعفاء و تقديم التعويض المناسب للمتضررين.

الدراسات السوقية و مراقبة السوق

- مراقبة الأسواق لضمان إرساء قواعد المنافسة العادلة وإنفاذ نظام المنافسة.
- إعداد دراسات السوق والعمل على متابعة تنفيذ توصياتها مع الجهات ذات العلاقة.

3-2 الرؤية والرسالة والقيم:

الرؤية:

هيئة منافسة رائدة لدعم كفاءة الاقتصاد الوطني وتعزيز رفاهية المستهلك.

الرسالة:

تبني السياسات المحفزة للمنافسة، ومكافحة الممارسات الاحتكارية، بما يحسّن أداء الأسواق، لدعم ثقة المستهلك وقطاع الأعمال، والمساهمة في تدفق الاستثمارات وتعزيز التنمية المستدامة.

القيم:

الشفافية، والفعالية، والثقة، والمصداقية، والالتزام.

4-2 مجلس الإدارة:

- للهيئة مجلس إدارة يعيَّن رئيسه بأمر ملكي ويكون بمرتبة وزير، وبعضوية الرئيس التنفيذي وخمسة أعضاء ممثلين لجهات حكومية لا تقل مراتبهم عن المرتبة الرابعة عشرة أو ما يعادلها، وأربعة أعضاء مستقلين من ذوي الكفاءة والخبرة في مجالات الأنظمة أو الأنشطة الاقتصادية يُختارون لذواتهم، ويعيَّنون بقرار من مجلس الوزراء بناءً على اقتراح رئيس المجلس وفقاً للمادة الرابعة من تنظيم الهيئة. ويعقد اجتماعاته أربع مرات على الأقل في السنة أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك، أو إذا طلب ذلك ثلث أعضائه على الأقل، ولا ينعقد المجلس إلا بحضور أغلبية الأعضاء، على أن يكون من بينهم رئيس المجلس أو من ينيبه.
- ومجلس إدارة الهيئة هو السلطة العليا للهيئة، والمشرف على إدارتها وتصريف أمورها ووضع الخطط العامة التي تسير عليها، ويتابع تنفيذ الأنظمة والتعليمات المتعلقة بالمنافسة والحدّ من الممارسات الاحتكارية غير المشروعة، وله اتخاذ ما يراه كفيلاً بتحقيق أهداف الهيئة وحماية المنافسة العادلة وتشجيعها.
- وتتولى أمانة مجلس الإدارة الترتيب لاجتماعات المجلس واللجان المنبثقة عنه، وتوثيقها، وإعداد محاضرها، والتأكد من الالتزام بالأنظمة واللوائح لأعمال المجلس واللجان، ومتابعة إنفاذ قرارات مجلس، بما يعزز من كفاءة العمل، ويرفع مستوى الأداء.

ويتكون المجلس من أصحاب المعالي والسعادة:

1- معالي الدكتورأحمد بن عبد الكريم الخليفي

رئيس مجلس الإدارة الهيئة العامة للمنافسة

المؤهلات العلمية

- دكتوراه في الاقتصاد: جامعة ولاية كولورادو (الولايات المتحدة الأمريكية) 2000م.
- ماجستير إدارة أعمال: جامعة ولاية كولورادو (الولايات المتحدة الأمريكية) 2000م
- ماجستير اقتصاد: جامعة بورتلاند (الولايات المتحدة الأمريكية) 1993م.
- بكالوريوس قانون: جامعة الملك سعود 1987م

الخبرة العملية

- مستشار في الديوان الملكي برتبة وزير ورئيس مجلس إدارة الهيئة الهامة للمنافسة. 2021-حتى الآن.
- محافظ البنك المركزي السعودي 2016 م – 2021 م.
- وكيل المحافظ للأبحاث والشؤون الدولية في مؤسسة النقد العربي 2013م-2016 م
- المدير التنفيذي لمكتب المملكة في صندوق النقد الدولي 2011 م-2013م
- مدير عام الأبحاث في مؤسسة النقد العربي السعودي 2002 م-2010م
- زميل زائر في بنك التسويات الدولية 2002م
- مستشار اقتصادي في مؤسسة النقد العربي السعودي 2000 م-2002م
- باحث اقتصادي – وزارة البترول والثروة المعدنية 1993 م- 1995م.
- باحث قانوني – وزارة البترول والثروة المعدنية 1987 م– 1993م.

العضويات

- عضو مجلس إدارة الصندوق السعودي للتنمية 2009 م-2011 م
- عضو مجلس إدارة الهيئة الاستشارية لمركز المعلومات والأبحاث السياحية "ماس" التابع لوزارة السياحة 2006 م-2010 م
- عضو لجنة ميزان المدفوعات في صندوق النقد الدولي 2005 م-2008 م

2- معالي الدكتورعبد العزيزبن عبد الله الزوم

عضو مجلس إدارة الهيئة العامة للمنافسة، الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للمنافسة

المؤهلات العلمية

- دكتوراه اقتصاد تطبيقي: جامعة نبراسكا، الولايات المتحدة الأمريكية 1995م.
- ماجستير اقتصاد تطبيقي: جامعة ولاية كولورادو، الولايات المتحدة الأمريكية 1989م.

الخبرة العملية

- الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للمنافسة 2018 م- حتى الآن.
- مدير إدارة الأبحاث، في هيئة السوق المالية 2011م-2018م.
- مستشار معالي رئيس مجلس هيئة السوق المالية 2008م-2011م.
- مدير إدارة الإعلام وتوعية المستثمر، هيئة السوق المالية 2004م-2008م.
- مدير الشؤون المالية والإدارية في منتدى الطاقة الدولي (الرياض ، المملكة العربية السعودية) 2002 م-2004 م
- مستشار في وزارة النفط والثروة المعدنية 2000 م-2002 م
- مستشار في وزارة التخطيط 1997 م-2000 م

3- سعادة المهندس راشد بن عبد العزيز الراشد

عضو مجلس إدارة الهيئة العامة للمنافسة (عضو مستقل)

المؤهلات العلمية

- ماجستير في الهندسة المدنية: جامعة ستانفورد، الولايات المتحدة الأمريكية. 1975م

الخبرة العملية

- رئيس مجموعة الراشد الحميد.
- رئيس مجلس إدارة مؤسسة عبد العزيز الراشد الحميد الثقافية الخيرية.
- نائب رئيس مجلس إدارة المركز الوطني للمنشآت العائلية

العضويات

- عضو مجلس إدارة في البنك المركز السعودي.
- رئيس مجلس إدارة بنك الرياض (المملكة العربية السعودية، أوروبا، لندن) (سابقاً)
- نائب رئيس مجلس إدارة البنك السعودي السويسري (جنيف) (سابقاً)
- عضو مجلس إدارة الشركة العربية السعودية للاستثمار (سنابل للاستثمار) (سابقاً)
- عضو مجلس إدارة الهيئة العليا للسياحة (سابقاً)
- عضو مجلس إدارة مؤسسة البريد السعودي (سابقاً)
- عضو مجلس إدارة الشركة السعودية للكهرباء (سابقاً)
- عضو مجلس إدارة البنك الزراعي العربي السعودي (سابقاً)
- عضو المجلس الاستشاري لمؤسسة التمويل الدولية (IFC)، التابعة لمجموعة البنك الدولي (واشنطن دي سي) (سابقاً)

4- سعادة الدكتور وليد بن عبد الرحمن العيسى

عضو مجلس إدارة الهيئة العامة للمنافسة (عضو مستقل)

المؤهلات العلمية

- دكتوراه في الهندسة الكيميائية: معهد سفير للتقنية، جامعة واشنطن بسانت لويس، الولايات المتحدة الأمريكية. 1989م-2003م
- ماجستير في الحاسب الآلي (الذكاء الصناعي): معهد سفير للتقنية، جامعة واشنطن بسانت لويس، الولايات المتحدة الأمريكية. 1998م
- ماجستير في الهندسة الكيميائية: جامعة أريزونا، الولايات المتحدة الأمريكية 1990م.بكالوريوس في الهندسة الكيميائية: جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية 1987م-1990م.

الخبرة العملية

- الرئيس التنفيذي لشركة رزا 2018 م-2020 م
- مستشار ومدير التنفيذي للعمليات في شركة الاستثمارات الرائدة 2017 م-2018 م
- المدير التنفيذي في مركز الملك عبد الله المالي 2015 م-2016 م
- مدير مشروع في مركز الملك عبد الله المالي 2008 م-2016 م
- مدير إدارة الأبحاث والتخطيط (مكلف) في هيئة السوق المالية 2008 م-2015 م
- محاضر في قسم الهندسة الكيميائية والحاسب الآلي في جامعة سانت لويس، ميزوري، الولايات المتحدة الأمريكية 1992 م-1998 م

العضويات

- عضو مجلس إدارة شركة جبل عمر للتطوير. 2018 م – حتى الآن
- عضو مجلس إدارة شركة المتحدة للتأمين ونائبًا لرئيس المجلس. 2015م – حتى الآن
- عضو مجلس إدارة الشركة التعاونية للتأمين. 2018 م - حتى الآن
- عضو مجلس الإدارة، نائب رئيس المجلس، وعضو اللجنة التنفيذية، وعضو لجنة الترشيحات والمكافآت في بنك الرياض 2010 م-2016 م

5- سعادة الأستاذ محمد بن عبد العزيز الشايع

عضو مجلس إدارة الهيئة العامة للمنافسة (عضو مستقل)

المؤهلات العلمية

- ماجستير في المحاسبة: جامعة إيلينوي أربانا شامبين، الولايات المتحدة الأمريكية. 1998م
- بكالوريويس في المحاسبة: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية 1990م

الخبرة العملية

- مالك ومدير مكتب محمد عبدالعزيز الشايع للاستشارات المالية.
- الرئيس التنفيذي لشركة ميدقلف للتأمين 2016 م-2017 م
- مدير عام الرقابة على شركات التمويل في مؤسسة النقد العربي السعودي 2012 م-2014 م
- مدير عام الرقابة على شركات التأمين في مؤسسة النقد العربي السعودي 2007 م-2012 م

العضويات

- رئيس مجلس إدارة، ورئيس اللجنة التنفيذية في شركة ساب للتكافل. 2018م – حتى الآن
- عضو مجلس إدارة، ورئيس لجنة المراجعة، وعضو لجنة المخاطر في شركة أملاك العالمية للتمويل العقاري. 2021م – حتى الآن
- عضو مجلس إدارة، ورئيس لجنة المراجعة في شركة صناعات العيسى. 2019م – حتى الآن
- عضو لجنة المراجعة في شركة الربيع للأطعمة. 2021م – حتى الآن
- عضو لجنة المراجعة في مركز برنامج التحول الوطني. 2021م – حتى الآن

6- سعادة الدكتورفهد بن أحمد أبوحيمد

عضو مجلس إدارة الهيئة العامة للمنافسة (عضو مستقل)

المؤهلات العلمية

- دكتوراه في القانون التجاري الدولي: جامعة هل ، المملكة المتحدة. 2002 م-2006 م.
- ماجستير في التحكيم الدولي: جامعة هل ، المملكة المتحدة. 1999 م-2001 م.
- بكالوريوس في القانون: جامعة الملك عبد العزيز ، جدة ، المملكة العربية السعودية 1993 م-1997 م.

الخبرة العملية

- شريك مدير في شركة أبوحيمد وآل الشيخ والحقباني محامون ومستشارون قانونيون (بالتعاون مع كليفورد تشانس). 2016م – حتى الآن.
- وكيل الوزارة لشؤون الأنظمة واللوائح، وزارة التجارة 2012 م-2016م.
- مستشار قانوني، شركة الجدعان وشركاؤهم محامون ومستشارون قانونيون 2007 م-2012م.

العضويات

- عضو مجلس إدارة شركة ثقة لخدمات الأعمال.
- عضو مجلس إدارة هيئة الملكية الفكرية (سابقاً)
- رئيس مجلس إدارة مركز إيداع الأوراق المالية (سابقاً)
- عضو مجلس إدارة شركة مطارات الرياض (سابقاً)
- عضو مجلس إدارة السوق المالية السعودية (تداول) (سابقاً)
- عضو مجلس إدارة الهيئة العامة للإعلام المرئي والمسموع (سابقاً)

7- سعادة الدكتورعبد الله بن عبد الله العبيد

عضو مجلس إدارة الهيئة العامة للمنافسة (ممثل وزارة الصناعة والثروة المعدنية)

المؤهلات العلمية

- دكتوراه في الاقتصاد الزراعي: جامعة لستر، المملكة المتحدة. 1987م
- ماجستير في الاقتصاد الزراعي: جامعة "بردو"، ولاية إنديانا، الولايات المتحدة الأمريكية 1981 م
- بكالوريوس في علوم الزراعية: جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية 1977 م

الخبرة العملية

- مستشار اقتصادي في وكالة تمكين الصناعة في وزارة الصناعة والثروة المعدنية 1442هـ – حتى الآن
- مستشار اقتصادي في هيئة تنمية الصادرات السعودية 1440 هـ-1442هـ
- مستشار في وزارة البيئة والمياه والزراعة 1438 هـ-1440هـ
- وكيل وزارة التجارة لشؤون التجارة الخارجية 1435 هـ-1438هـ
- وكيل وزارة البيئة والمياه والزراعة للأبحاث والتنمية الزراعية 1420 هـ-1433هـ
- عميد كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك سعود فرع القصيم 1410هـ-1414هـ

العضويات

- عضو مجلس إدارة الجمعيات التعاونية في المملكة 1430هـ – 1438هـ
- عضو مجلس إدارة مركز التنمية الزراعية المستدامة 1431هـ-1433هـ
- عضو مجلس إدارة الشركة السعودية للأسماك 1426هـ – 1432هـ
- عضو مجلس إدارة الهيئة العامة للمواصفات والمقاييس 1426هـ-1429هـ
- عضو مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار 1421هـ – 1427هـ

8- سعادة الدكتورتركي بن عبد العزيز الثنيان

عضو مجلس إدارة الهيئة العامة للمنافسة (ممثل وزارة الطاقة)

المؤهلات العلمية

- دكتوراه في القانون الدولي: جامعة هارفارد، الولايات المتحدة الأمريكية. 2007 م
- شهادة الماجستير في القانون الدولي: جامعة ساوثرن ميثوديست، دالاس، الولايات المتحدة الأمريكية 2002 م
- دبلوم في القوانين الضريبية الدولية: جامعة هارفارد، الولايات المتحدة الأمريكية 2002 م.
- بكالوريوس في الأنظمة: جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية 2007 م.

الخبرة العملية

- مستشار سمو وزير الطاقة للسياسات والأنظمة، والمشرف على الإدارة القانونية. 2019م – حتى الآن
- مستشار قانوني في وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية 1999 م-2019 م.
- عضو هيئة تدريس، جامعة الملك سعود، كلية الحقوق والعلوم السياسية منذ 1997 م - 1999م.
- مستشار قانوني غير متفرغ، مكتب محمد آل الشيخ / وايت اند كيس للاستشارات القانونية منذ 2009 م – 2011 م.
- مستشار قانوني غير متفرغ، مكتب عبدالعزيز القاسم / الين اند اوفري للاستشارات القانونية 2008 م-2009م.

العضويات

- عضو لجنة أراضي الدولة 2019م.
- عضو مجلس إدارة الهيئة العامة للعقار 2019م.

9- سعادة الأستاذ عبدالوهاب بن إبراهيم البابطين

عضو مجلس إدارة الهيئة العامة للمنافسة (ممثل وزارة المالية)

المؤهلات العلمية

- ماجستير في الاقتصاد: جامعة ساوثرن ميثوديست، دالاس ، تكساس ، الولايات المتحدة 2011م – 2012م.
- بكالوريوس في الإدارة المالية: جامعة الملك سعود، الرياض ، المملكة العربية السعودية (2004-2008).

الخبرة العملية

- نائب الوزير المساعد لتطوير سياسة المالية العامة في الوزارة المالية 2020 م – حتى الآن.
- مدير عام الإشراف على سياسات المالية العامة الكلية في الوزارة المالية 2019 م – 2020 م.
- رئيس السياسة المالية في وكالة السياسات المالية الكلية في الوزارة المالية 2019 م.
- أخصائي اقتصادي في وكالة السياسات المالية الكلية في الوزارة المالية 2016 م -2018م.
- مستشار اقتصادي في شركة علم 2015 م – 2019 م.
- أخصائي اقتصادي في مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) 2008 م – 2015 م.

العضويات

- عضو مجلس إدارة في الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت) 2020 م- حتى الآن.

10-سعادة الأستاذ ماهر بن عثمان السعيد

عضو مجلس إدارة الهيئة العامة للمنافسة (ممثل وزارة التجارة)

المؤهلات العلمية

- ماجستير في القانون التجاري الدولي وقانون الأعمال: جامعة إيست إنجلينا نورج، المملكة المتحدة. 2009م.
- بكالوريوس في القانون: جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية 2004 م-2007 م.

الخبرة العملية

- الوكيل المساعد للأنظمة واللوائح في وزارة التجارة. 2021م - حتى الآن.
- مدير عام للإدارة العامة لسياسات وأنظمة التجارة في وزارة التجارة 2018 م – 2021 م.
- مستشار قانوني في وزارة التجارة 2013 م -2018 م

محام في مكتب تركي الشبيكي محامون ومستشارون قانونيون بالتعاون مع بيكر ومكنزي 2011 م-2013م.

العضويات

- عضو لجنة النظر في مخالفات نظام الشركات في وزارة التجارة.
- عضو هيئة النظر في مخالفات نظام الوكالات التجارية في وزارة التجارة .
- ممثل وزارة التجارة في لجنة بيع وتأجير العقارات على الخارطة..

11-سعادة الأستاذ راكان بن عبد الله آل الشيخ

عضو مجلس إدارة الهيئة العامة للمنافسة (ممثل وزارة الاقتصاد والتخطيط)

المؤهلات العلمية

- ماجستير في الاقتصاد الدولي: جامعة برانديس، الولايات المتحدة الأمريكية. 2012م.
- بكالوريوس في الإدارة المالية: جامعة اليمامة، الرياض، المملكة العربية السعودية 2007 م-2011 م

الخبرة العملية

- الوكيل المساعد للسياسات والبرامج الاقتصادية في وزارة الاقتصاد والتخطيط. 2020م – حتى الآن.
- مدير عام الإدارة العامة للمراجعات الفنية (إعارة بداوم جزئي) في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية 2019 م
- المدير العام للإدارة العامة للسياسات الاقتصادية والتقييم في وزارة الاقتصاد والتخطيط 2018 م-2020 م.
- مساعد مدير، مركز ذكاء الأعمال، وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية 2017 م-2018 م.
- باحث اقتصادي في شركة جدوى للاستثمار 2014 م-2017 م.
- مستشار (بداوم جزئي) في شبكة التنمية المستدامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في البنك الدولي (واشنطن) 2013م

العضويات

- عضو مجلس إدارة في صندوق التنمية العقاري 2022 م-حتى الآن.
- عضو مجلس إدارة في منشآت 2022 م- حتى الآن.
- عضو مجلس إدارة في المركز السعودي للأعمال 2022 م-حتى الآن.
- عضو مجلس إدارة الهيئة العامة للعقار 2021 م –حتى الآن.
- عضو مجلس إدارة في مركز التنافسية الوطني 2021 م-حتى الآن.

أعمال مجلس الإدارة وقراراته:

عقد المجلس خلال العام 1444/1443هـ (2022) م (5) اجتماعات ، برئاسة معالي الدكتور أحمد بن عبد الكريم الخليفي، وأصدر (121) قراراً تشمل قرارات متعلقة بإنفاذ النظام وقرارات تشغيلية.

جدول رقم (5) اجتماعات مجلس إدارة الهيئة

رقم الاجتماع	التاريخ	مجموع القرارات	قرارات إنفاذ نظام المنافسة	قرارات تشغيلية	موضوعات القرارات
75	2022/03/06م	14	11	3	• اطلع المجلس على قرارات البت في طلبات التركز الاقتصادي (الاندماج والاستحواذ) ذات المسار القصير الصادرة من تاريخ 1443/05/01هـ حتى 1443/06/23هـ. • استعرض المجلس نتائج أعمال المراجعة الداخلية ومحضر اجتماع لجنة المراجعة (الأول) للعام المالي 2022م، والتقارير ذات الصلة . • استعرض المجلس محاضر اجتماعات لجنة الترشيحات والمكافآت (الرابع عشر) و(الخامس عشر) و(السادس عشر)، والتقارير ذات الصلة. • استعرض المجلس مسودة التقرير السنوي للهيئة للعام 2021م. • وافق المجلس على تفويض معالي الرئيس التنفيذي بصلاحية إقرار عدد من السياسات والقواعد والأدلة الخاصة بالهيئة. • أصدر المجلس قراراً بالموافقة على مبادرة دراسة قطاع المنتجات الزراعية والأسماك وأثر المنشآت العاملة فيه على المنافسة. • أصدر المجلس قراراً بالموافقة على مبادرة دراسة هيكل قطاع البناء والتشييد في المملكة وأثر سلوك المنشآت العاملة فيه على المنافسة. • اطلع المجلس على نتائج دراسة تنظيم العلاقة بين هيئات المنافسة والمنظمين القطاعيين، ووجّه في ضوء ذلك برفع مستوى التنسيق مع الجهات التنظيمية. • أصدر المجلس قراراً بالموافقة على اتخاذ إجراءات التقصي والبحث وجمع الاستدلالات والتحقيق في احتمال قيام منشأتين تعملان في قطاع الإنشاءات العامة بالتواطؤ في العطاءات والعروض في أحد المشاريع الحكومية.

76	2022/05/29م	16	12	4	• اطلع المجلس على قرارات البت في طلبات التركز الاقتصادي (الاندماج والاستحواذ) ذات المسار القصير الصادرة عن الفترة من تاريخ 1443/06/24 هـ حتى 1443/09/19 هـ • استعرض المجلس محضر التمرير رقم (29) لمجلس إدارة الهيئة العامة للمنافسة بشأن إقرار الحساب الختامي للهيئة العامة للمنافسة للعام المالي 1443/1442هـ (2021م). • استعرض المجلس نتائج أعمال المراجعة الداخلية ومحضري اجتماع لجنة المراجعة (الثاني) و(الثالث) للعام المالي 2022م، ومحضري لجنة المراجعة بالتمرير (الأول) و(الثاني) للعام المالي 2022م، والتقارير ذات الصلة. • استعرض المجلس محاضر اجتماعات لجنة الترشيحات والمكافآت (السابع عشر) و(الثامن عشر) و(التاسع عشر) و(العشرين) والتقارير ذات الصلة، وأقر عدداً من التوصيات، منها: إقرار ميثاق عمل مجلس الإدارة.
					• أصدر المجلس قراراً بالموافقة على اتخاذ إجراءات التقصي والبحث وجمع الاستدلالات والتحقيق في احتمال قيام (5) منشآت عاملة في قطاع المقاولات والخدمات بالتواطؤ في العطاءات والعروض في أحد المشاريع الحكومية. • اطلع المجلس على نتائج التحقيق مع منشأتين تعملان في قطاع الإعلان والإنتاج الإعلامي، وفي ضوئه أصدر المجلس قراراً بحفظ القضية في حقهما؛ لعدم تبين وجود مخالفة لأحكام نظام المنافسة ولائحته التنفيذية. • اطلع المجلس على نتائج التحقيق في التواطؤ في عدد من المشاريع الحكومية مع (4) منشآت تعمل في قطاع المقاولات والخدمات، وفي ضوئه أصدر المجلس قراراً بتحريك الدعوى الجزائية ضد منشأتين لمخالفتهما نظام المنافسة ولائحته التنفيذية، والموافقة على دراسة طلب التسوية المقدم من إحدى المنشآت، وحفظ القضية في حق منشأة أخرى لعدم كفاية الأدلة ضدها. • أصدر المجلس قراراً بإنهاء العمل بالتدابير المتخذة سابقاً لإزالة المخالفات الصادر بحقها قرارات من قبل لجنة الفصل في مخالفات نظام المنافسة ضد عدد من المنشآت العاملة في قطاع الإسمنت. • اطلع المجلس على نتائج أعمال لجنة التسوية، وأصدر في ضوء ذلك قراراً بتفويض معالي الرئيس التنفيذي للهيئة بقبول التسوية مع (3) منشآت. • أصدر المجلس قراراً بتفويض معالي الرئيس التنفيذي للهيئة بإجازة استقبال طلبات التسوية المقدمة من المنشآت عبر القنوات الرسمية المتعددة للهيئة ما لم تُقيَّد بحقها لوائح الادعاء العام أمام لجنة الفصل في مخالفات نظام المنافسة. • أصدر المجلس قراراً بحفظ (9) من الشكاوى الواردة إلى الهيئة لعدم تبين مخالفة المنشآت المشتكى ضدها لنظام المنافسة ولائحته التنفيذية.				

					• استعرض المجلس مستوى التقدم والإنجاز في عدد من المؤشرات المتمثلة بمستوى تقدم الهيئة العامة للمنافسة في مجال الحوكمة والالتزام، ومستوى تقييم الاستحقاق المحاسبي لتحول الهيئة على أساس الاستحقاق، وتقييم هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية لمستوى التزام الهيئة بنظام المنافسات والمشتريات الحكومية، وتقييم الهيئة الوطنية للأمن السيبراني لمستوى التزام الهيئة بضوابط الأمن السيبراني. • أقر المجلس مشروع موازنة الهيئة للعام 1445/1444 (2023م)، ورفعها بحسب الإجراءات المتبعة. • استعرض المجلس تقريراً بشأن الأداء المالي للهيئة للربع الأول من العام 2022م. • استعرض المجلس تقريراً بشأن الصورة الإعلامية للهيئة للنصف الثاني للعام 2021م، وأكد المجلس أهمية تعزيز التواصل الإعلامي والبرامج والفعاليات التعريفية للتوعية بنظام المنافسة ونشر ثقافة المنافسة. • استعرض المجلس الوثيقة المقدمة من مجموعة البنك الدولي للهيئة العامة للمنافسة بعنوان: (المدخلات الفنية المقترحة للمبادئ التوجيهية لفرض الغرامات)، ووجه المجلس بالأخذ بها كوثيقة استرشادية. • استعرض المجلس نتائج مراجعة الهيئة للمقابل المالي لفحص طلبات التركز الاقتصادي، وأبدى حيالها عدداً من الملاحظات والمرئيات. • استعرض المجلس نتائج دراسة طلب استحواذ شركة الغاز والتصنيع الأهلية على 55% من شركة الناقل الأفضل للغاز، وأصدر قراراً برفض الصفقة؛ وفقاً لما انتهت إليه نتائج الدراسة من أسباب. • أقر المجلس دراسة (التأمين الصحي وأثر المنشآت العاملة فيه على المنافسة)، ورفعها إلى الجهات المختصة بحسب الإجراءات المتبعة. • أقر المجلس دراسة (هيكل قطاع بيع السيارات وخدمات ما بعد البيع وقطع غيار السيارات وأثر سلوك المنشآت العاملة فيه على المنافسة)، ورفعها إلى الجهات المختصة بحسب الإجراءات المتبعة. • أصدر المجلس قراراً بالموافقة على اتخاذ إجراءات التقصي والبحث وجمع الاستدلالات والتحقيق في احتمال قيام عدد من شركات ووكلاء ومعارض السيارات والأطراف ذوي العلاقة بمخالفة أيٍ من مواد نظام المنافسة ولائحته التنفيذية. • استعرض المجلس نتائج الدراسة والتحقيق في قطاع المنتجات الجبسية والألواح الإسمنتية، وأقر تحريك الدعاوى الجزائية ضد عدد من المنشآت العاملة في القطاع لمخالفتها نظام المنافسة ولائحته التنفيذية.

77	2022/08/23م	32	28	4	• اطلع المجلس على قرارات البت في طلبات التركز الاقتصادي (الاندماج والاستحواذ) ذات المسار القصير الصادرة من تاريخ 1443/09/20 هـ حتى 1443/12/30 هـ. • استعرض المجلس نتائج أعمال المراجعة الداخلية ومحضر اجتماع لجنة المراجعة (الرابع) للعام المالي 2022م. • استعرض المجلس محاضر اجتماعات لجنة الترشيحات والمكافآت (العشرين) و(الحادي والعشرين) و(الثاني والعشرين)، وأقر عدداً من التوصيات. • استعرض المجلس تقريراً بشأن الأداء المالي للهيئة للنصف الأول من عام 2022م. • وافق المجلس على تشكيل لجنة النظر والتحقيق في المخالفات والتجاوزات المالية والإدارية. • اطلع المجلس على تقرير الرصد الإعلامي لمنتدى المنافسة العادلة للعطاءات والمنافسات الحكومية، والرصد الإعلامي للصورة الإعلامية للهيئة للنصف الثاني لعام 2022م. ووجه المجلس بأهمية الاستمرار في تعزيز التواصل الإعلامي والبرامج والفعاليات التعريفية بنظام المنافسة.
					• استعرض المجلس نتائج الدراسة والتحقيق في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات مع عدد من المنشآت العاملة في القطاع، وأقر حفظ القضية؛ لعدم تبين مخالفة لأحكام نظام المنافسة ولائحته التنفيذية. • استعرض المجلس نتائج الدراسة والتحقيق في قطاع المخبوزات مع عدد من المنشآت العاملة في القطاع، وأقر حفظ القضية؛ لعدم تبين مخالفة لأحكام نظام المنافسة ولائحته التنفيذية. • استعرض المجلس نتائج الدراسة والتحقيق في قطاع البث السمعي مع عدد من المنشآت العاملة في القطاع، وأقر حفظ القضية؛ لعدم تبين مخالفة لأحكام نظام المنافسة ولائحته التنفيذية. • اطلع المجلس على نتائج أعمال لجنة التسوية، وأصدر في ضوء ذلك تفويضاً لمعالي الرئيس التنفيذي للهيئة بقبول التسوية مع (4) منشآت. • أصدر المجلس قراراً بحفظ (23) من الشكاوى الواردة للهيئة؛ لعدم تبين مخالفات المنشآت المشتكى ضدها لنظام المنافسة ولائحته التنفيذية أو عدم اختصاص الهيئة بنظر تلك الشكاوى. • أقر المجلس اختيار الأستاذة/ رهف بنت بخيت المدرع (أميناً لسر مجلس الإدارة) وفقاً للفقرة (3) من المادة (الخامسة) من تنظيم الهيئة.

					• أصدر المجلس قراراً بالموافقة على تجديد تفويض معالي الرئيس التنفيذي بصلاحيات تشكيل لجان الإعفاء والتسوية والمصالحة. • أقر المجلس (المعجم العربي للمنافسة)، ووافق على نشره للعموم. • اطلع المجلس على نتائج التحقيق في قطاع بيع وتوزيع جوالين المياه بمنطقة نجران، وأقر اتخاذ التدابير اللازمة لتعديل أوضاع المخالفين وإزالة المخالفة خلال (60) يوماً من تاريخ التبليغ بقرار مجلس الإدارة. • اطلع المجلس على نتائج التحقيق في إحدى قضايا قطاع المقاولات، ووجّه المجلس بالاستمرار في البحث والتقصي وجمع الاستدلالات والتحقيق في القضية، بالتنسيق مع الأجهزة الحكومية ذات العلاقة. • اطلع المجلس على نتائج التحقيق في قضايا التواطؤ في عددٍ من المشاريع الحكومية مع (14) منشأة تعمل في قطاع المقاولات، ووافق المجلس على تحريك الدعاوى الجزائية ضد (5) منشآت منها لمخالفتها نظام المنافسة ولائحته التنفيذية، وعلى دراسة طلب التسوية المقدم من (4) منشآت، والاستمرار في البحث والتقصي وجمع الاستدلالات والتحقيق مع (5) منشآت. • اطلع المجلس على نتائج التحقيق في إحدى قضايا قطاع صناعة صناديق العلب وعدادات الكهرباء والبيلر، وأصدر قراراً بدراسة طلب المصالحة المقدم من قبل الشركة المخالفة، استناداً إلى المادة (الحادية والأربعين) من اللائحة التنفيذية لنظام المنافسة. • اطلع المجلس على نتائج التحقيق في إحدى قضايا قطاع صناعة الكهرباء، وأصدر قراراً بحفظ القضية لعدم تبين مخالفة لأحكام نظام المنافسة ولائحته التنفيذية. • وافق المجلس على اتخاذ إجراءات التقصي والبحث وجمع الاستدلالات والتحقيق في احتمال قيام عددٍ من المنشآت بمخالفة أيٍ من مواد نظام المنافسة ولائحته التنفيذية في عدة قطاعات منها: قطاع توصيل الطلبات، قطاع تقنية المعلومات، قطاع بيع المعدات الطبية، قطاع مبيعات التجزئة، قطاع الزراعة. • اطلع المجلس على عددٍ من تقارير نتائج اتخاذ التدابير لإزالة مخالفات لنظام المنافسة، وأقر إنهاء العمل بالتدابير المتخذة بحق المنشآت لامتثالها لنظام المنافسة ولائحته التنفيذية. • أصدر المجلس قراراً بحفظ (31) من الشكاوى الواردة للهيئة لعدم تبين وجود مخالفات لنظام المنافسة ولائحته التنفيذية، أو لعدم اختصاص الهيئة بنظر تلك الشكاوى.

78	2022/10/25م	20	9	5	• اطلع المجلس على قرارات البت في طلبات التركز الاقتصادي (الاندماج والاستحواذ) ذات المسار القصير عن الفترة من تاريخ 1444/01/01 هـ حتى 1444/01/30هـ • استعرض المجلس نتائج أعمال لجنة المراجعة الداخلية والتقارير ذات الصلة، وأقر عدداً من التوصيات. • استعرض المجلس نتائج أعمال لجنة الترشيحات والمكافآت والتقارير ذات الصلة، وأقر عدداً من التوصيات. • وافق المجلس على تعيين مراجع الحسابات الخارجي للهيئة للعام المالي 1443– 1444هـ 2022م. • استعرض المجلس مبادرة المملكة العربية السعودية بشأن مشروع قانون المنافسة الخليجي. • أقر المجلس (الدليل الإرشادي في تقدير إساءة استغلال الوضع المهيمن)، ووافق على نشره للعموم؛ لتلقي ملاحظات الأفراد والمنشآت حياله. • اطلع المجلس على نتائج التقصي والتحقيق مع منشأتين عاملتين في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، وأصدر قراراً بحفظ القضية؛ لعدم تبين مخالفة لأحكام نظام المنافسة ولائحته التنفيذية. • اطلع المجلس على نتائج التحقيق في قضايا التواطؤ في عددٍ من المشاريع الحكومية مع (5) منشآت تعمل في قطاع المقاولات، وأصدر قراراً بحفظ القضية؛ لعدم تبين مخالفة لأحكام نظام المنافسة ولائحته التنفيذية. • وافق المجلس على ضم جميع الشكاوى اللاحقة لقرار مجلس الإدارة في اتخاذ إجراءات التقصي والبحث وجمع الاستدلالات والتحقيق في احتمال قيام عددٍ من المنشآت بمخالفة أي من مواد نظام المنافسة ولائحته التنفيذية في قطاع مبيعات التجزئة، حتى الانتهاء من نتائج التقصي والتحقيق. • أصدر المجلس قراراً بحفظ (11) من الشكاوى الواردة إلى الهيئة؛ لعدم تبين مخالفة المنشآت المشتكى ضدها لنظام المنافسة ولائحته التنفيذية أو عدم اختصاص الهيئة بنظر تلك الشكاوى. • اطلع المجلس على نتائج أعمال لجنة التسوية، وأصدر في ضوء ذلك تفويضاً لمعالي الرئيس التنفيذي للهيئة بقبول التسوية مع (3) منشآت وفقاً لأحكام نظام المنافسة ولائحته التنفيذية.

79	2022/12/28م	16	12	4	• اطلع المجلس على قرارات البت في طلبات التركز الاقتصادي (الاندماج والاستحواذ) ذات المسار القصير عن الفترة من تاريخ 1444/02/01 هـ حتى 1444/04/17هـ • استعرض المجلس نتائج أعمال لجنة المراجعة الداخلية والتقارير ذات الصلة، وأقر عدداً من التوصيات. • استعرض المجلس نتائج أعمال لجنة الترشيحات والمكافآت والتقارير ذات الصلة، وأقر عدداً من التوصيات. • وافق المجلس على تعيين سعادة عضو مجلس الإدارة الأستاذ/ راكان بن عبدالله آل الشيخ عضواً في لجنة الترشيحات والمكافآت المنبثقة عن مجلس إدارة الهيئة العامة للمنافسة. • استعرض المجلس التقرير السنوي لتنفيذ إستراتيجية الهيئة العامة للمنافسة لعام 2022م. • اطلع المجلس على نتائج التحقيق في قضايا التواطؤ في عددٍ من المشاريع الحكومية، وذلك لـ (18) منشأة تعمل في قطاع المقاولات، ووافق على تحريك دعاوى جزائية ضد (6) منشآت لمخالفتها نظام المنافسة ولائحته التنفيذية، وعلى دراسة طلبات التسوية المقدمة من (8) منشآت، وعلى حفظ القضية بحق (4) منشآت؛ لعدم تبين مخالفتها لأحكام نظام المنافسة ولائحته التنفيذية. • اطلع المجلس على نتائج التقصي والتحقيق في إحدى قضايا قطاع التوصيل، وأصدر قراراً بمخاطبة المنشأة وحثها على الامتثال لنظام المنافسة ولائحته التنفيذية. • اطلع المجلس على نتائج التحقيق في إحدى قضايا قطاع البيع بالتجزئة، وأصدر قراراً بمخاطبة المنشأة وحثها على الامتثال لنظام المنافسة ولائحته التنفيذية. • اطلع المجلس على نتائج التحقيق في إحدى قضايا قطاع خدمات الدواجن، وأصدر قراراً بمخاطبة المنشأتين لإزالة حصرية البيع، مع مخاطبة الجهات ذات العلاقة لحثها على تعزيز المنافسة. • اطلع المجلس على نتائج التحقيق في إحدى قضايا التواطؤ في عدد من المشاريع الحكومية مع (7) منشآت تعمل في قطاعات عدة منها: قطاع البيع بالجملة، وقطاع المقاولات العامة، وقطاع الإنشاءات العامة للمباني، وأصدر قراراً بالموافقة على دراسة طلبات التسوية المقدمة من (3) منشآت، والموافقة على حفظ القضية بحق (4) منشآت؛ لعدم تبيّن مخالفة تلك المنشآت لنظام المنافسة ولائحته التنفيذية • اطلع المجلس على تقرير نتائج امتثال عددٍ من المنشآت لنظام المنافسة ولائحته التنفيذية، وأقر إنهاء العمل بالتدابير المتخذة بحق المنشآت لامتثالها لنظام المنافسة ولائحته التنفيذية.

					• وافق المجلس على اتخاذ إجراءات التقصي والبحث وجمع الاستدلالات والتحقيق في احتمال قيام عدد من المنشآت بمخالفة أي من مواد نظام المنافسة ولائحته التنفيذية، في عدة قطاعات منها: قطاع التجارة والمقاولات، قطاع الدعاية والإعلان، قطاع مبيعات التجزئة. • اطلع المجلس على نتائج أعمال لجنة التسوية، وأصدر في ضوء ذلك تفويضاً لمعالي الرئيس التنفيذي للهيئة بقبول التسوية مع (3) منشآت وفقاً لأحكام نظام المنافسة ولائحته التنفيذية.

99

72 قرار المتعلقة بإنفاذ نظام المنافسة (الإدارة القانونية، الاقتصادية)

21 قرار التشغيلية (مؤسسية، إشرافية)

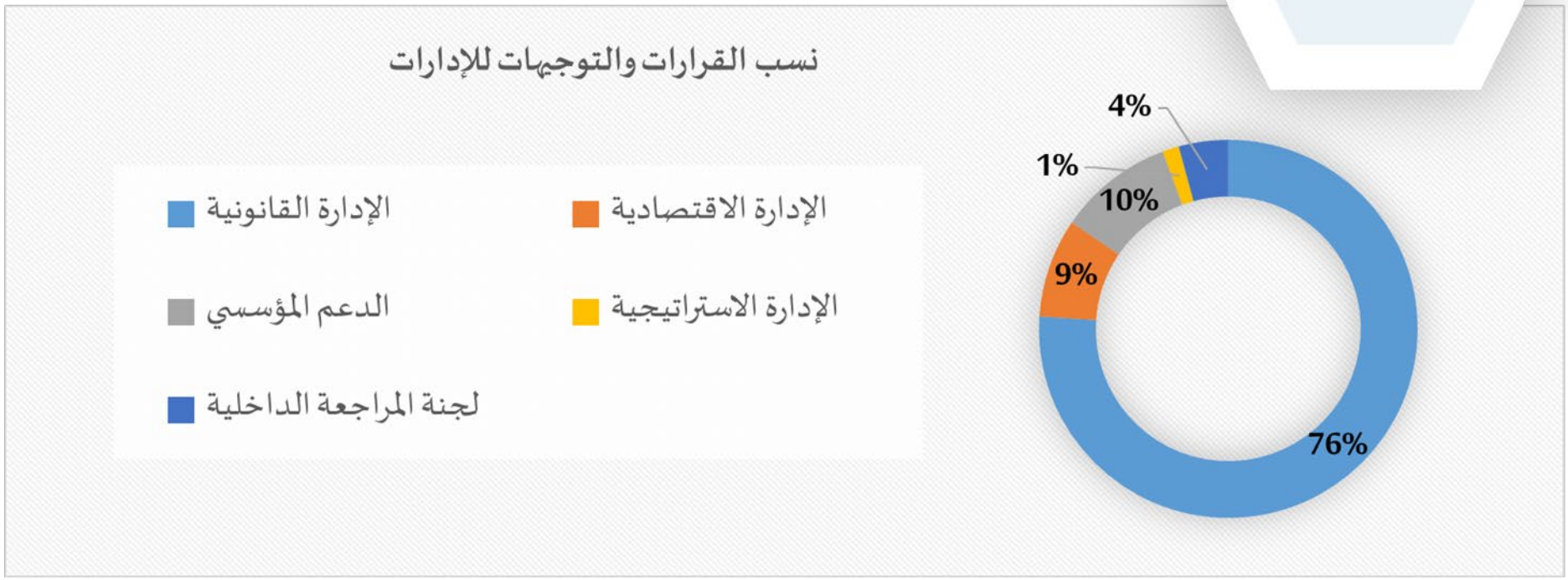

لجنة المراجعة:

تهدف إلى تقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة للوفاء بمسؤولياته الإشرافية للتحقق من كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية بالهيئة، وكفاءة واستقلالية نشاط المراجعة الداخلية والمراجعين الخارجيين والالتزام بالمتطلبات النظامية والرقابية، وتتكون اللجنة من 3 أعضاء من ذوي الخبرة والكفاءة في مجال الهيئة والمجالات الفنية اللازمة.

عقدت اللجنة خلال العام 1444/1443هـ (2022) م (6) اجتماعات، ناقشت على جدول أعمالها (31) موضوعًا، وأصدرت (48) توصية وتوجيهًا.

شكل رقم (2) أبرز المواضيع التي ناقشتها اللجنة خلال العام 1444/1443 هـ (2022م)

دراسة القوائم المالية والحساب الختامي للهيئة للعام 2021م ومناقشة الإدارة المالية حيالها.
مراجعة إيضاحات الهيئة حول ملاحظات الديوان العام للمحاسبة على الحساب الختامي للهيئة للعام المالي 2021م .
تقييم نظم الرقابة الداخلية في الهيئة والتأكد من كفاءتها وفعاليتها من خلال تقارير المراجعة الداخلية على إدارات الهيئة وتقديم التوصيات لمجلس الإدارة بغرض تحسين الضوابط الرقابية على العمليات الرئيسة والخدمات المشتركة في الهيئة بما في ذلك التوصية بتطبيق أحدث الأنظمة الآلية.
مراجعة سياسة الإبلاغ عن المخالفات والتجاوزات المالية والإدارية وسياسة الإفصاح وتعارض المصالح وسياسة أخلاقيات العمل والسلوك الوظيفي.
متابعة التقدم فيما يخص إجراءات الهيئة التصحيحية لمعالجة ملاحظات المراجع الداخلي والخارجي والجهات الرقابية.
الإشراف على أعمال المراجعة الداخلية بشكل دوري واستعراض نتائج عمليات المراجعة بالإضافة إلى استعراض التحديات التي تواجه إدارة المراجعة الداخلية لضمان استقلاليتها.
التوصية بتعيين مراجع حسابات خارجي لمراجعة القوائم المالية للهيئة عن العام المالي 2022م.

الحوكمة والسياسات المنظمة:

حرصًا على وضوح التنظيم الإداري والكفاءة في تنفيذ الأعمال ورفع مستوى الجودة في تقديم الخدمات، اهتمت الهيئة باستكمال مبادئ الحوكمة؛ فأعاد مجلس الإدارة تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت، ولجنة المراجعة، وأنشأ إدارة المخاطر والحوكمة والالتزام، واعتمد العديد من اللوائح والسياسات الداخلية خلال العام المالي 1443/1442هـ (2021م) وفق الآتي:

1- ميثاق عمل مجلس الإدارة:

يهدف الميثاق إلى حوكمة أعمال المجلس، وتحديد مهامه وآلية عمله، وكيفية اتخاذ قراراته، وعلاقته بالإدارة التنفيذية للهيئة.

2- اللائحة المالية:

حدثت الهيئة وطورت اللائحة المالية حرصًا على مواكبة التطورات في الإجراءات المالية والمحاسبية في القطاع العام بما يتماشى مع أحدث الممارسات والأنظمة وتعليمات برنامج التحول على أساس الاستحقاق.

3- لائحة لجنة التعاملات الإلكترونية:

تهدف اللائحة إلى تحديد إطار وتنظيم عمل لجنة التعاملات الإلكترونية بما في ذلك تكوينها ومسؤولياتها ومهامها وإجراءات عملها وكيفية اتخاذ قراراتها، وتحديد مسؤوليات رئيسها وأعضائها.

4- سياسات الأمن السيبراني:

تهدف سياسات الأمن السيبراني إلى توفير مجموعة شاملة من المبادئ التوجيهية لحماية سرية وخصوصية ونزاهة وتوافر معلومات الهيئة. وتضمن أيضًا التزام ودعم الهيئة لأنشطة الأمن السيبراني وإدارة مخاطرها.

5- سياسات تقنية المعلومات:

توثق سياسيات تقنية المعلومات الإطار العام الذي يوجه إدارة تقنية المعلومات في الهيئة، وتضع إطارًا للعلاقة بين إدارة تقنية المعلومات والوحدات التنظيمية الأخرى في الهيئة؛ كذلك تعزز وتدعم عملية اتخاذ القرارات فيما يتعلق بتقنية المعلومات من خلال ما تتضمنه من مبادئ وتوجيهات.

6- سياسات المشتريات والعقود:

تهدف سياسات المشتريات والعقود إلى تحديد آلية تطبيق معايير الجودة عند تنفيذ عمليات الشراء والتعاقد لتأمين احتياجات الهيئة وتنفيذ الأعمال المطلوبة بما يعزز تقديم أفضل الخدمات للمستفيدين، وتحقق مبدأ النزاهة وتكافؤ الفرص للمتعاملين كافة مع الهيئة، وحماية المال العام تماشيًا مع الأهداف العامة لنظام المنافسات والمشتريات الحكومية.

7- سياسات الخدمات المساندة:

تحدد السياسات دور إدارة الخدمات المساندة في القيام بخدمات مركزية للوحدات التنظيمية كافة في الهيئة، كالاستقبال، وحركة السيارات، والمستلزمات المكتبية، والمستودعات، ومراقبة المخزون، والخدمات الهاتفية، والصيانة، والنظافة، والضيافة، والاتصالات الإدارية...إلخ. وللمحافظة على المعايير والجودة والسرعة لجميع هذه الأنشطة.

8- سياسة استمرارية الأعمال:

تحدد سياسات استمرارية الأعمال التوجه العام للهيئة وضبط أعمالها فيما يخص بناء خطة استمرارية الأعمال الشاملة بشكل فعال، بحيث تعزز قدرة الهيئة على الاستمرار في تقديم أعمالها وخدماتها الرئيسية ضمن إطار زمني مقبول، وقدرتها على التعافي حال وقوع الأزمات.

9- سياسة الإبلاغ عن المخالفات والتجاوزات المالية والإدارية:

تهدف سياسة الإبلاغ إلى تشجيع منسوبي الهيئة وأصحاب المصالح المتعاملين معها وغيرهم على تقديم كل ما من شأنه أن يُرشد الهيئة إلى الكشف عن المخالفات والتجاوزات ومنع وقوعها وتصحيحها بالإضافة إلى ضمان حماية المبلّغين.

10- سياسة المزايا والتعويضات:

تهدف هذه السياسة إلى وضع الضوابط التنظيمية لإدارة المزايا والتعويضات، وتوفر مرجعية موحدة لتقديم مزايا وتعويضات منافسة بما يساهم في استقطاب واستبقاء الكفاءات المميزة.

الأدلة المعتمدة من مجلس الإدارة الخاصة بإنفاذ النظام:

1- دليل الامتثال لنظام المنافسة ولائحته التنفيذية

يهدف هذا الدليل إلى تشجيع الامتثال وزيادة شفافية النظام واللائحة؛ من أجل أن تصبح أسواقنا أكثر حيوية وإنتاجية وابتكاراً وتنوعاً، ودعم المنشآت معرفياً وإرشادياً لتبني أفضل الممارسات المؤسسية التي تسهم في رفع كفاءة الإنفاق والحد من السلوك الاحتكاري بين المتنافسين،

2- الدليل الإرشادي في تقدير إساءة استغلال الوضع المهيمن

يهدف هذا الدليل إلى إيضاح نهج الهيئة المبني على نظام المنافسة في التعامل مع صور إساءة استغلال المنشآت لوضعها المهيمن، ويأتي نشر هذا الدليل لرفع مستوى الشفافية وتمكين المنشآت والأفراد من فهم آلية إنفاذ النظام وما يترتب على ذلك من واجبات الامتثال له.

3- الدليل الاسترشادي لتقدير مبالغ التسوية

يهدف هذا الدليل إلى تحديد المبادئ والآليات التي يُسترشد بها في تقدير مبالغ التسويات؛ لتعزيز الشفافية مع مقدمي طلبات التسوية وتحسين كفاءة وفاعلية أداء الهيئة في فحص طلبات التسوية ودراستها، بما يسهم في الوصول إلى تحقيق التناسب الأمثل بين مبلغ التسوية والفعل المخالف

4- المعجم العربي للمنافسة

يهدف هذا المعجم إلى تسهيل فهم التصور العام لنظام المنافسة وسياساتها ورفع الوعي بالمنافسة في المملكة العربية السعودية والعالم العربي. ويشتمل هذا المعجم على أبرز المصطلحات الواردة في قوانين المنافسة في دول العشرين (G20)، ومن ضمنها نظام المنافسة السعودي.

5-2 مؤشرات الأداء:

يهدف هذا الجزء من التقرير السنوي إلى تسليط الضوء على أهم معايير قياس الأداء للهيئة العام 1443هـ/1444هـ (2022م) وفقاً للتصنيف الآتي:

جدول رقم (6) مؤشرات الأداء وفقاً للأهداف الإستراتيجية للهيئة

اسم الهدف	رقم المؤشر	اسم المؤشر	وصف المؤشر	دورية القياس	أداء العام 2022
دعم نمو الأنشطة الاقتصادية	1.1	عدد الدراسات القطاعية التي تم إجراؤها	المؤشر يمثل عدد الدراسات القطاعية المعمقة (تحليل الوضع الراهن / الممارسات الدولية / التوصيات) التي تم إجراؤها من قبل الهيئة ويتم ذلك بشكل سنوي. ويتم اختيار القطاعات المستهدفة ذات الأهمية بناءً على عدد من المنهجيات الاقتصادية التي تحلل الوضع الراهن للقطاعات والتي تعرف وتساهم في تحديد القطاعات التي يحتمل فيها وجود ممارسات مخالفات للمنافسة العادلة	سنوي	3
رفع مستوى الوعى بثقافة المنافسة	3.1	عدد فعاليات نشر ثقافة المنافسة	المؤشر يمثل عدد الدراسات القطاعية المعمقة (تحليل الوضع الراهن / الممارسات الدولية / التوصيات) التي تم إجراؤها من قبل الهيئة ويتم ذلك بشكل سنوي. ويتم اختيار القطاعات المستهدفة ذات الأهمية بناءً على عدد من المنهجيات الاقتصادية التي تحلل الوضع الراهن للقطاع	ربع سنوي	4
إنفاذ نظام المنافسة بفعالية	4.3	نسبة التقيد بالأطر الزمنية للتحقيقات في القضايا الكبيرة والمتوسطة والصغيرة	تم تصنيف القضايا إلى ثلاثة أصناف (كبيرة، ومتوسطة، وصغيرة)، وتبدأ المدة الزمنية ببداية التحقيقات في القضية وتنتهي برفعها إلى أمانة سر مجلس الإدارة	سنوي	90%
تعزيز شفافية النظام	5.3	عدد برامج ومبادرات امتثال المنشآت التي تتم بالتعاون مع الهيئة	هي المبادرات والأنشطة والبرامج التي تقوم بها الهيئة بالتعاون مع الشركات المستهدفة لنشر ثقافة المنافسة وإيجابيات الالتزام بها، وشرح النظام واللوائح المرتبطة والجزاءات للسلوكيات السلبية المناهضة للمنافسة العادلة، وينتج مبادرة الشركات للامتثال لنظام المنافسة وذلك بتقديم ما يفيد امتثالها لنظام المنافسة	نصف سنوي	12
رفع كفاءة العمليات التشغيلية	8.1	مستوى نضج الإجراءات	مؤشر يقيس نضج الإجراءات الرئيسة والتمكينية بالهيئة، ويهدف إلى رفع مستوى حوكمة الإجراءات عبر بناء نظام إدارة جودة فعال من خلال المطابقة لمتطلبات المواصفة القياسية للجودة ISO 9001؛ إذ يتم الحصول على المعلومات من خلال عمليات التدقيق الداخلية الدورية للجودة.	نصف سنوي	49%

اسم الهدف	رقم المؤشر	اسم المؤشر	وصف المؤشر	دورية القياس	أداء العام 2022
تعزيز عملية التحول الرقمي	11.2	مستوى تطبيق المعايير الدولية التقنية (Composite for all ISO indices)	مؤشر يهدف إلى قياس مستوى الالتزام بمجموعة من الأطر العالمية القياسية ISO، وهي إطار خدمات تقنية المعلومات IT SERVICE MANAGEMENT (ISO/IEC 20000) وإطار أمن المعلومات INFORMATION SECURITY MANAGEMENT (ISO/IEC 27001) وإطار استمرارية الأعمال BUSINESS CONTINUITY (ISO 22301)	سنوي	70%
	11.3	نسبة الخدمات المؤتمتة من المستهدفة	إنفاذ نظام المنافسة بفعالية لقياس نسبة أعمال الأتمتة على مستوى الهيئة، وذلك من خلال تحديد جميع الأعمال والمهام للادارات كافة ووضع خطة شاملة لأعمال الأتمتة	سنوي	98%

6-2 ملخص بأهم إنجازات الهيئة:

يسلط الباب الضوء على أبرز إنجازات الهيئة خلال العام 1444/1443هـ (2022م)

1- البدء بالعمل بإستراتيجية الهيئة (2022-2025):

اعتمد مجلس إدارة الهيئة إستراتيجيتها للأعوام (2022-2025)، وتتضمن أربعة محاور إستراتيجية، و11 هدفًا إستراتيجيًا، وأكثر من 20 مبادرة إستراتيجية، وتستهدف الهيئة من اعتماد إستراتيجيتها إلى توجيه مواردها بما يخدم أهدافها ومهامها لتعزيز المنافسة العادلة في الأسواق بما يسهم في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030. وقد بدأت الهيئة خلال العام 1444/1443هـ (2022م) بتنفيذ الإستراتيجية.

2- مشروع قانون (نظام) المنافسة الخليجي:

قدمت الهيئة مشروعها أمام مجلس التعاون الخليجي خلال العام 1444/1443هـ (2022م)، وقد راعى مشروع قانون (نظام) المنافسة الخليجي أهمية الحفاظ على البيئة التنافسية وإنفاذ أحكامه وفقاً لأفضل التجارب الدولية في هذا المجال. وفي واقع الأمر، راعى مشروع القانون مرونة إنفاذه بشكل يتناسب مع السياسات الداخلية والخارجية لكل دولة، وجعل لكل منها وضع القواعد والشروط التي تتناسب مع أهدافها ورؤيتها السياسية والاقتصادية.

3- إعداد الدراسات القطاعية:

بدأت الهيئة خلال عام التقرير دراستين قطاعيتين هما: (دراسة هيكل قطاع البناء والتشييد في المملكة وأثر سلوك المنشآت العاملة فيه على المنافسة) و(دراسة قطاع المنتجات الزراعية والأسماك وأثر سلوك المنشآت العاملة فيه على المنافسة)، وبحسب الخطة المعدة للدراستين، من المتوقع اكتمال العمل عليهما خلال العام 2023م.

4- إنفاذ نظاممنافسة:

عملت الهيئة خلال عام 1444/1443هـ (2022م) على الاستمرار بجهودها في الرقابة على الأسواق ومكافحة الممارسات الاحتكارية، واستطاعت الحفاظ على كفاءتها المرتفعة من العام الماضي؛ فقد بلغت عمليات التقصي والبحث والتحقيق خلال عاممالتقرير (269) نشاطاً، كما نفذت الهيئة 12 برنامج امتثال في 11 قطاعًا مختلفًا والوصول إلى عشرة اتفاقات تسوية مع المنشآت المتقدمة بطلبات التسوية بمجموع 1722579.75 ريال.

5- منتدى المنافسة العادلة في العطاءات والمنافسات الحكومية:

ضمن جهودها في نشر ثقافة المنافسة، أقامت الهيئة العامة للمنافسة منتدى المنافسة العادلة في العطاءات والمنافسات الحكومية الذي يهدف إلى رفع كفاءة الإنفاق الحكومي والاستفادة من الخبرات الدولية والإقليمية في مجال مكافحة التواطؤ في العطاءات، وقد كان المدعوون من منسوبي الجهات الحكومية، وتحديدًا إدارات المشتريات، كفئة مستهدفه رئيسة لهذا الحدث، الذي شمل شرحًا لوسائل كشف التواطؤ في المناقصات، وأنواعه، وتجارب الدول المختلفة بمكافحته.

6- التعاون الدولي والشراكات:

وقعت الهيئة خلال عام التقرير 1443هـ / 1444 هـ (2023 م) اتفاقية تعاون مع جهاز مكافحة الاحتكار المصري، تهدف إلى حماية المنافسة العادلة ومكافحة الاحتكار على المستوى الإقليمي، وتبادل الخبرات في هذا المجال. كذلك شاركت الهيئة في عدد من ندوات المنافسة حول العالم، مثل منتدى المنافسة العربي الثالث بضيافة سلطنة عمان الشقيقة، وتمكنت الهيئة بدعم من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود من الفوز باستضافة المنتدى العربي الرابع للمنافسة.

ملاحظة

3- التقرير التفصيلي:

3-1 التوجه الاستراتيجي

مقدمة:

أطلقت الهيئة خلال العام الماضي 1443/1442هـ (2021م) إستراتيجيتها للأعوام (2022 – 2025م) الرامية إلى تكثيف الجهود والمبادرات والمشاريع المحورية لتعزيز المنافسة العادلة في أسواق المملكة. وفي عام التقرير 1443هـ/ 1444هـ (2022م) دخلت إستراتيجية الهيئة حيز التنفيذ، وبدأت الهيئة بتفعيل المبادرات الإستراتيجية، وتنفيذ المشاريع المحورية، لتحقيق أهدافها المرسومة في انفاذ النظام ، وتعزيز ثقافة المنافسة، ودعم بيئة الأعمال بما يحقق تطلعات القيادة الاقتصادية، وأخيرًا، رفع كفاءة العمليات بتحقيق أهدافها الإستراتيجية الخاصة بالتميز المؤسسي.

3-1-1 أهداف الهيئة الإستراتيجية:

شكل رقم (3) أهداف الهيئة الإستراتيجية

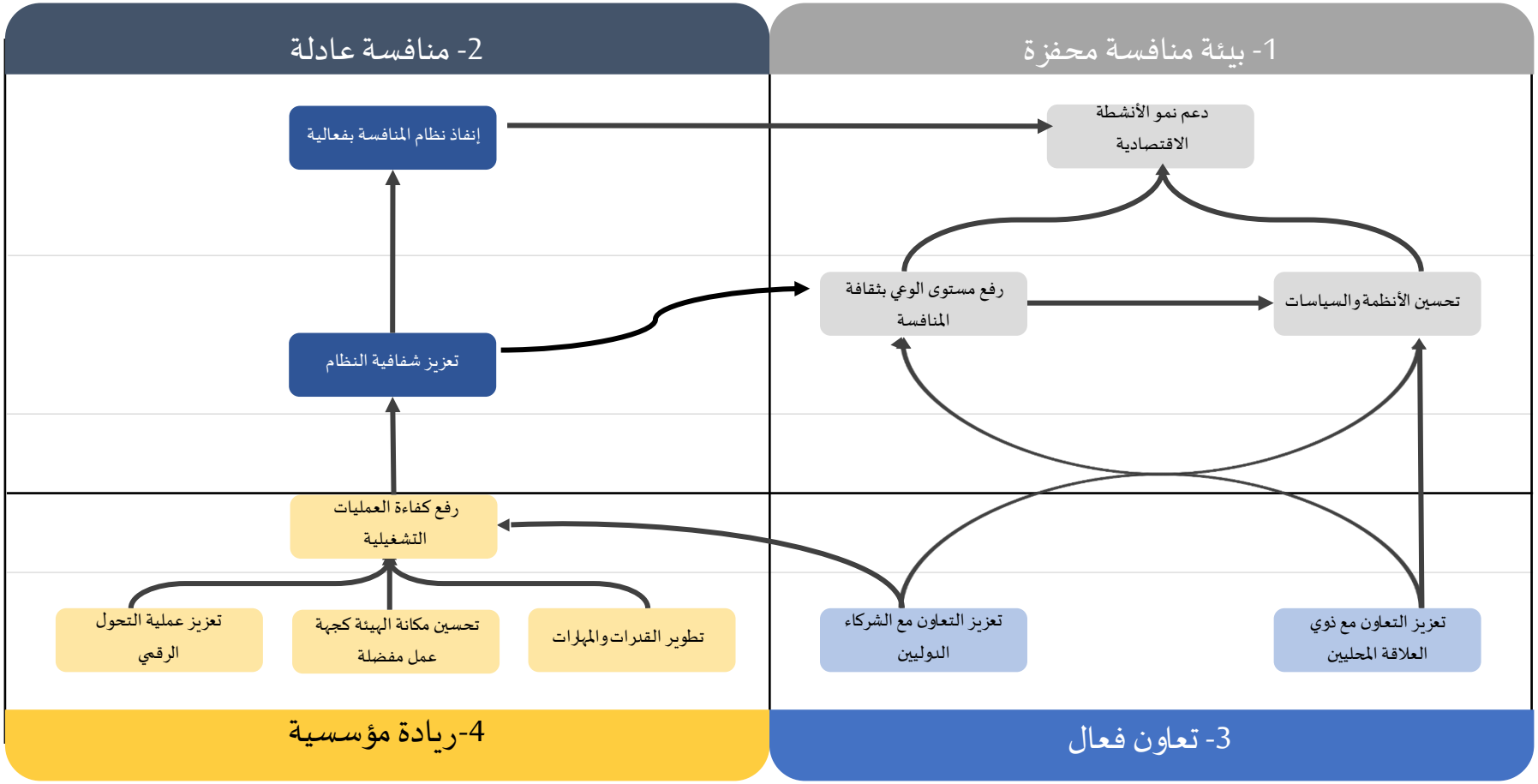

شكل رقم (4) ملخص إستراتيجية الهيئة العامة للمنافسة

3-1-2 المشاريع المحورية:

يتضمن الجدول رقم (8) أبرز المشاريع المحورية لإنفاذ إستراتيجية الهيئة (2022-2025) لإيجاد بيئة اقتصادية جاذبة للاستثمار وداعمة لنمو الأعمال:

جدول رقم (8) أبرز المشاريع المحورية للهيئة في عام التقرير (1443/1444ه)

المشروع	أهداف المشروع
الدراسات القطاعية	
كشف التواطؤ في العطاءات	بدء تطوير المنهجيات والمؤشرات لمراقبة وكشف التواطؤات في الأسواق والعطاءات الحكومية وبحث الاستفادة من تقنيات الذكاء الصناعي.
تقييم سياسة المنافسة للقطاعات الاقتصادية قي المملكة العربية السعودية على المستوى الوطني واللإقليمي	تحديد هياكل الأسواق المحلية ودراسة السياسات والتنظيمات لمعالجة الحواجز التي تعترض المنافسة وفقاً لإمكانية تسببها في الضرر لتعزيز وتأييد الإصلاحات المؤيدة للمنافسة في مختلف الأسواق على المستوى الوطني والإقليمي.
الممكنات والتحول الرقمي	
تطوير نظام إدارة الإستراتيجية والمشاريع	■ تعريف الإستراتيجية والأهداف الإستراتيجية المرتبطة من خلال منصة إلكترونية. ■ قياس ومتابعة بطاقات الأداء المتوازن على الخطة الإستراتيجية من خلال بناء المؤشرات على النظام. ■ التقارير المختلفة ولوحات البيانات والمؤشرات البيانية. ■ إدارة المشاريع المؤسسية ونسب إنجازها وتأثيرها في الخطة الإستراتيجية.

المشروع	أهداف المشروع
نشر ثقافة المنافسة	
تنظيم منتدى المنافسة العادلة في العطاءات والمنافسات الحكومية	نشر ثقافة المنافسة ونظامها، يعدّ أحد أهم اختصاصات الهيئة وهدفاً إستراتيجياً لها، بالإضافة إلى نقل تجارب المنظمات والجهات الدولية في مجال مكافحة التواطؤ في المنافسات ومشاركتها مع المهتمين وأصحاب العلاقة لدى الجهات الحكومية

3-1-3 مبادرات الاستراتيجية:

جدول رقم (9) مبادرات الهيئة الإستراتيجية

#	المبادرات الإستراتيجية
1	إعداد السياسة الوطنية للمنافسة
2	استكمال دراسات السوق المتعلقة بالقطاعات ذات الأولوية ونشرها
3	
4	دراسة الاختصاص والتقاطعات مع منظمي القطاعات
5	
6	
7	إعداد ونشر دليل الامتثال، وتفعيل برنامج الامتثال للمنشآت
8	تعزيز برنامج المصالحة ومراقبة كفايته وفاعليته
9	تعزيز برنامج التسوية ومراقبة كفايته وفاعليته
10	استضافة المملكة للمؤتمر السنوي لأجهزة حماية المنافسة العربية
11	بناء جسور التواصل مع الأجهزة الحكومية
12	التعاون مع المراكز البحثية والأكاديمية
13	إعداد مجموعة الأدلة واللوائح التنظيمية وفق مهام الهيئة
14	إطلاق برامج تعزيز الوعي والتعريف بنظام ومبادئ المنافسة
15	إنشاء وتحديث قاعدة بيانات للقطاعات الاقتصادية (تطوير نظام ذكاء الأعمال)
16	برنامج رفع كفاءة العمليات التشغيلية الداخلية
17	برنامج تطوير المهارات والقدرات
18	برنامج تعزيز عملية التحول الرقمي
19	المشاركة في مجموعات العمل الخاصة بشبكة المنافسة الدولية
20	استضافة المملكة للفعاليات والمؤتمرات الدولية في مجال المنافسة

4-1-3 أوجه إسهام الهيئة في تحقيق رؤية المملكة 2030:

شكل رقم (5) إسهامات الهيئة في تحقيق رؤية المملكة 2030

التميز المؤسسي:

تماشيًا مع إدراك الهيئة لأهمية تطبيق مبادئ وثقافة التميز المؤسسي لتحقيق أحد محاورها الإستراتيجية "الريادة المؤسسية"، استكملت الهيئة تفعيل المسار الخاص بالتميز المؤسسي من خلال إكمال أعمال الإستراتيجية وخارطة الطريق المرتبطة بها ضمن الإطار العام المحدد مسبقاً:

1- نموذج التميز المؤسسي وفقاً لنموذج المؤسسة الأوربية للجودة EFQM
2- المواصفة القياسية لنظام إدارة الجودة ISO 9001:2015

شكل رقم (6) نموذج التميز المؤسسي وفقا لنموذج المؤسسة الأوربية للجودة

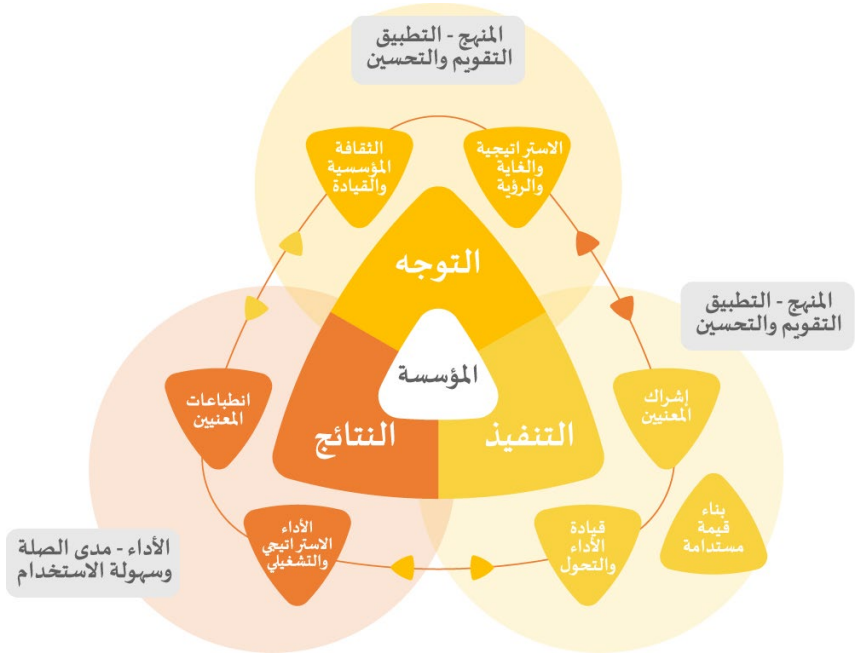

شكل رقم (7) نظام إدارة الجودة

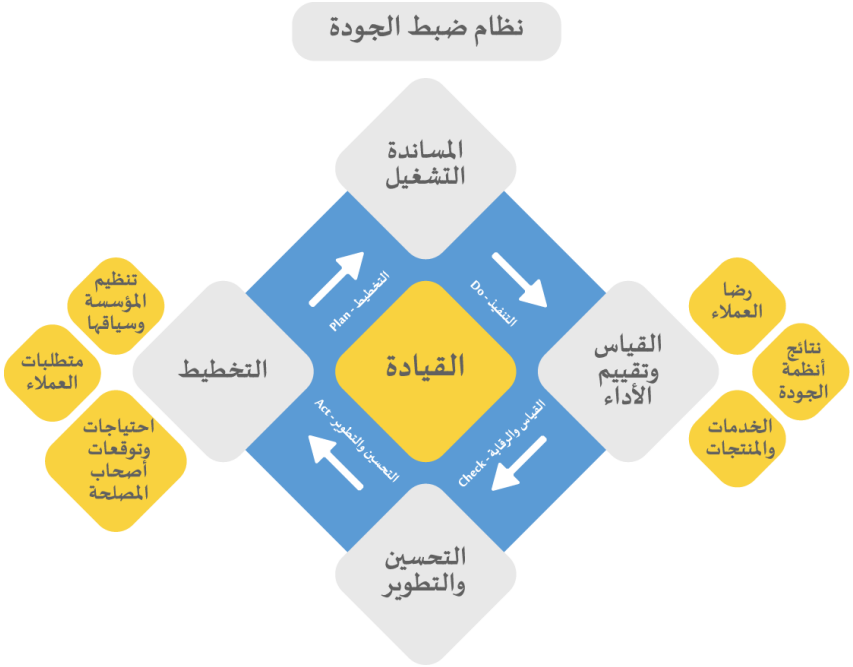

تم إعداد تقييم مؤسسي داخلي مرتبط بمستوى النضج لتطبيق نموذج المؤسسة الاوربية للجودة EFQM، بالإضافة إلى تحديد الفجوات المرتبطة بمتطلبات نظام إدارة الجودة الخاص بالمواصفة القياسية الأيزو 9001:2015. وبناءً على نتائج التقييم المؤسسي الداخلي والتحليل المرتبط بمتطلبات نظام إدارة الجودة، تم تحديد وترتيب مجموعة من المبادرات والمجالات التحسينية بناءً على أثرها في أعمال وإستراتيجية الهيئة وأهميتها على مستوى معايير التميز والجودة. وتم تقسيم خارطة طريق التميز المؤسسي (المبادرات والمجالات التحسينية) إلى أربع موجات موزعة خلال سنتين ونصف كالتالي:

- **الموجة الأولى 6 شهراً (يوليو 2022 إلى ديسمبر 2022)** : "إنجازات ومبادرات سريعة"
- **الموجة الثانية 18 شهراً (يوليو 2022 إلى ديسمبر 2023)**: "حشد الطاقات للتميز المؤسسي"
- **الموجة الثالثة 12 شهراً (يوليو 2023 إلى يونيو 2024)**: "التطوير والإدارة والتحسين"
- **الموجة الرابعة 6 أشهر (يونيو 2024 إلى ديسمبر 2024)**: "مواصلة التحسين"

2-3 جهود الهيئة في تعزيز المنافسة ومكافحة الاحتكار

3-2-1 نشر ثقافة المنافسة:

تهتم الهيئة بأنشطة نشر ثقافة المنافسة جنبًا إلى جنب مع جهودها في إنفاذ النظام؛ وذلك لأن مكافحة الممارسات الاحتكارية والتشجيع على المنافسة العادلة وتقليل موانع الدخول أمام المنشآت تبدأ بشكل كبير من توعية المنشآت بمضامين النظام ومحظوراته، والتعريف بفوائد المنافسة العادلة للمنشأة والمستهلك. وقد بذلت الهيئة خلال عام 1444/1443هـ (2022م) جهودًا توعوية وتثقيفية كبيرة مقارنةً بالعام الماضي مستهدفةً المستهلكين ورجال الأعمال والمنشآت والجهات الحكومية التنظيمية، وتخلل هذه الجهود مشاريع توعوية نوعية، مثل الحملات التوعوية بالتعاون مع شركائها من المؤسسات الحكومية، ومنتدى المنافسة العادلة في العطاءات والمنافسات الحكومية الذي أقامته الهيئة خلال العام

ثقافة المنافسة حول المملكة:

تعدّ الورش وجلسات النقاش من أهم الوسائل التي تستخدمها الهيئة في نشر ثقافة المنافسة؛ فهي إحدى الطرق الفاعلة في التواصل المباشر مع المهتمين ورواد الأعمال وأصحاب المنشآت، وذلك لرفع الوعي لديهم حول نظام المنافسة والالتزام به، كذلك للاستماع منهم عن التحديات التي تواجههم في جميع قطاعات السوق. وفي هذا العام، كثّفت الهيئة جهودها في إقامة العديد من ورش العمل بالتعاون مع الغرف التجارية وعدد من كبريات المنشآت، وتحرص الهيئة على الوصول إلى رجال وسيدات الأعمال في مختلف مناطق المملكة، وتوضيح مضامين نظام المنافسة وتطبيقاته. وخلال العام 1444/1443هـ (2022م) استطاعت الهيئة بالتعاون مع مجلس الغرف السعودي وعدد من الشركاء عقد ورش عمل وجلسات نقاش لشريحة أكبر من المناطق والمستفيدين حول المملكة، والوصول مباشرة إلى منشآت المنطقة، ودعوتهم للحضور بالشراكة مع الغرف التالية:

غرفة نجران NAJRAN CHAMBER
غرفة ينبع YANBU CHAMBER
غرفة حائل HAIL CHAMBER
غرفة جدة JEDDAH CHAMBER
غرفة أبها ABHA CHAMBER
غرفة الجوف AL JOUF CHAMBER
غرفة مكة المكرمة Makkah Chamber
غرفة بيشة BISHA CHAMBER
غرفة الشرقية ASHARQIA CHAMBER
غرفة الأحساء AL AHSA CHAMBER

ومن جانب آخر عقدت الهيئة عدداً من جلسات النقاش مع عدد من الجهات الإشرافية التنظيمية لزيادة مستوى وعيها بمبادئ المنافسة ومحظوراتها وكيفية رصد مخالفاتها بالقطاع الذي تنظمه الجهة، أو أي قطاعات قد تتقاطع معها مهام الجهة المعنية:

جمعية رأس المال الجريء والملكية الخاصة

منشآت
monsha'at
الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة
Small & Medium Enterprises General Authority

الهيئة العامة للترفيه
General Entertainment Authority

الهيئة السعودية للمحامين
SAUDI BAR ASSOCIATION

وزارة الاستثمار
Ministry of Investment

وزارة التجارة
Ministry of Commerce

كذلك قامت الهيئة وبالشراكة مع المجتمع الأكاديمي بعقد عدد من المحاضرات التوعوية والتثقيفية لعدد من طلاب كليات الاقتصاد والقانون في تلك الجامعات، ومن أبرز تلك الجامعات:

جدول رقم (10) مواضيع الورش المنعقدة لعام 2022م والفئات المستهدفة.

الموضوع	الفئات المستهدفة	اعداد المستفيدين
ورش للتعريف بنظام المنافسة ومصطلحاته بعنوان "نظام المنافسة: المفهوم والأهداف والمحظورات"	المنشآت، رجال الأعمال	مجموع أعداد المستفيدين من الورش واللقاءات: 4293 مستفيدًا
ورش بعمل بعنوان: "المدخل لنظام المنافسة"	المنشآت، رجال الأعمال	
ورش تعريفية ببرنامج الامتثال	المنشآت، رجال الأعمال	

جدول رقم (11) عدد الورش المقدمة من الهيئة في عام 2022م مقارنة بعام 2021م

	2021	2022
ورش العمل المقدمة من الهيئة خلال العام	19	46
نسبة الزيادة		%146

منتدى المنافسة العادلة في العطاءات والمنافسات الحكومية:

أقامت الهيئة خلال العام 1444/1443هـ (2022م) منتدى المنافسة العادلة في العطاءات والمنافسات الحكومية، الذي يهدف إلى التوعية بأثر التواطؤ في العطاءات والعروض الحكومية، ويعزز من مساعي الهيئة في مكافحة الممارسات المخالفة لنظام المنافسة ومكافحة التواطؤ في المنافسات الحكومية تحديدًا بما يسهم في تحقيق بيئة تنافسية عادلة توائم مستهدفات رؤية المملكة 2030. وقد دعت الهيئة منسوبي إدارات المشتريات في الجهات الحكومية كأبرز الفئات المستهدفة من المنتدى.

واستفاد الحضور من جلسات تخصصية متميزة، شارك فيها الخبراء الدوليون، وممثلو الجهات التنظيمية مثل وزارة المالية، وهيئة الرقابة ومكافحة الفساد، والديوان العام للمحاسبة، وهيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية. وأثري النقاش بمواضيع متنوعة، شملت الإجراءات الخاصة بالمشتريات ودورها في مكافحة التواطؤ، والآثار الإيجابية على المنشأة والمستهلك والاقتصاد بأكمله إذا ما سادت ثقافة المنافسة العادلة.

وقد لاقى المنتدى صدى إعلاميًا ساهم في نشر رسالته وتحقيق أهدافه كما يبيّن الجدول التالي:

عدد الجهات المحلية المشاركة	4
عدد الجهات الدولية والإقليمية المشاركة	5
عدد المتحدثين	12
إجمالي المشاركين حضوريًا	+2000
إجمالي الجهات الإعلامية المشاركة	+62
المنشورات	13

إحصاءات الإعلام الرقمي:

يُعدّ النشر الرقمي من أجدى الوسائل لإيصال رسائل الهيئة إلى أعداد كبيرة من فئات المجتمع، وتحرص الهيئة على استثمار منصاتها الرقمية لإيصال رسائلها الإعلامية إلى العموم والمختصين على حد سواء، وقد قامت الهيئة خلال عام 1444/1443هـ (2022م) بزيادة حضورها في الإعلام الرقمي؛ فارتفع عدد المنشورات التثقيفية والتوعية، وزاد اهتمام الصحافة الإلكترونية والمؤثرين بنظام المنافسة وقضاياها، مما زاد عدد الأخبار التي نُشرت عن الهيئة.

جدول رقم (12) مقارنة إحصائية لحضور الهيئة الإعلامي الرقمي في عام 2022م مقارنة بعام 2021م

	2021	2022	الفارق
الأخبار المنشورة عن الهيئة	106	201	%94
الأخبار المنشورة في الصحف الإلكترونية بما فيها المتكرر	321	1746	%406
المنشورات في وسائل التواصل الاجتماعي	392	418	%6
عدد متابعي حساب الهيئة الرسمي على منصة تويتر	111,740	116,042	%5

إحصائيات الإعلام التقليدي:

تحرص الهيئة العامة للمنافسة بالتواصل مع المؤسسات الإعلامية المختلفة، خصوصا القنوات الإخبارية والصحف ذات الطابع الاقتصادي، للوصول لأصحاب المنشآت والفئات المستهدفة الأخرى.

	العدد خلال العام
مداخلة تلفزيونية	7
التقارير التلفزيونية	21
التغطيات الصحفية	201

الحملات التوعوية والتثقيفية:

أطلقت الهيئة خلال عام 1443/1444هـ (2022م) عددًا من الحملات التوعوية والتثقيفية الموجهة لمختلف الفئات المستهدفة، ويبين الجدول التالي أبرزها:

الجدول رقم (14) أبرز الحملات التي أطلقتها الهيئة

الحملة	وصف الحملة	الفئات المستهدفة	تاريخ بدء الحملة ومدتها	عدد المتفاعلين مع الحملات
حملة يوم المنافسة العالمي	تحتفل الهيئة بمناسبة اليوم العالمي للمنافسة، وتستفيد من الحدث للقيام بفعاليات ثقافية وتوعوية مختلفة.	- المجتمع كاملاً	12-3 حتى 12-6 (ثلاثة أيام)	41980
حملة المعجم العربي للمنافسة	أصدرت الهيئة المعجم العربي للمنافسة الأول من نوعه على المستوى العربي والخليجي انطلاقاً من دورها في نشر ثقافة المنافسة، ونشرت عنه خبرًا صحفيًا ومنشور إنفوجرافك.	- الجهات - المؤسسات الحكومية والخاصة - الأفراد	11-1 (يوم واحد)	44069
حملة اليوم العالمي لحقوق المستهلك	نشرت الهيئة 5 منشورات مختلفة حول دور الهيئة في حماية حقوق المستهلك والأثر العائد على المستهلك نتيجة تحقيق المنافسة العادلة في الأسواق.	- المستهلك - المنشآت -	15-3 حتى 16-3 (يومان)	395952
حملة التسوية	نشرت الهيئة 4 منشورات مختلفة حول برنامج التسوية انطلاقاً من دورها في نشر ثقافة المنافسة،	- المنشآت - القانونيون	23-5 حتى 28-5 (أسبوع)	178873
حملة التركزات الاقتصادية	نشرت الهيئة 8 منشورات مختلفة تشرح التركز الاقتصادي انطلاقاً من دورها في نشر ثقافة المنافسة،	- المنشآت - القانونيون	13-9 حتى 16-9 (أربعة أيام)	24415
حملة التقرير السنوي	أصدرت الهيئة التقرير السنوي لعام 2021م ونشرت 8 منشورات توضح أبرز إنجازات الهيئة خلال العام.	- المنشآت - الجهات الحكومية - الأفراد	6-9 حتى 9-9 (أربعة أيام)	45586

الحملة	وصف الحملة	الفئات المستهدفة	تاريخ بدء الحملة ومدتها	عدد المتفاعلين مع الحملات
حملة دليل إساءة استغلال الوضع المهيمن (الاحتكار والهيمنة)	أصدرت الهيئة الدليل الإرشادي في تقدير إساءة الوضع المهيمن انطلاقاً من دورها في نشر ثقافة المنافسة، ونشرت عنه 3 منشورات مختلفة	- المنشآت - القانونيون - الأفراد	11-13 حتى 14-11 (يومان)	12911
حملة العودة للمدارس	نشرت الهيئة 3 منشورات للتعريف بأبرز المخالفات المحظورة تزامنًا مع موسم العودة للمدارس	- المجتمع كاملاً	8-25 حتى 8-26 (يومان)	27382
حملة تقاسم الأسواق	نشرت الهيئة مقطع موشن جرافيك ومنشورين إنفوجرافيك للتعريف بالممارسات الاحتكارية انطلاقاً من دورها في نشر ثقافة المنافسة.	- المنشآت - القانونيون - الأفراد	10-30 (يوم واحد)	1352406

قنوات الوصول للهيئة:

وفرت الهيئة في سبيل تمكين المستفيدين من التواصل معها عددًا من قنوات التواصل مثل مركز الاتصال بالمكالمات الهاتفية، والمحادثات الحيّة المباشرة عبر الموقع الإلكتروني، وخدمة واتساب أعمال، وخدمة البريد الإلكتروني.

جدول رقم (15) بيانات مركز الاتصال:

	عدد المكالمات	محادثات حيّة ومباشرة	رسائل واتس آب	البريد الإلكتروني	تقييم رضا المستفيد
2021	3673	410	70	408	%96
2022	**5797**	383	234	2085	%95

جدول التواصل مع رجال الأعمال والمهتمين:

الموقع	عدد الحضور	الفعالية	التاريخ
الهيئة العامة للمنافسة	7	لقاء اللجنة الوطنية لشركات مصانع الجبس	**9/2/2022**
مقر الهيئة العامة للعقار	20	لقاء الهيئة العامة للعقار	**24/02/2022**
الهيئة العامة للمنافسة	12	لقاء اللجنة الوطنية للمستشفيات الخاصة باتحاد الغرف التجارية السعودية	**22/03/2022**
افتراضي	9	اجتماع مع البريد السعودي لبحث سبل التعاون	**9/3/2022**
الهيئة العامة للمنافسة	2	أجتماع هيئة الطيران المدني	**31/05/2022**
الهيئة العامة للمنافسة	9	اجتماع تعريفي مع الغرفة التجارية الدولية	**7/6/2022**
الهيئة العامة للمنافسة	28	لقاء جمعية رأس المال	**2/8/2022**
الهيئة العامة للمنافسة	6	لقاء مع اللجنة الوطنية الصناعية باتحاد الغرف السعودية لمناقشة التحديات المتعلقة بالقطاع الصناعي	**11/8/2022**
الهيئة العامة للمحامين	120	ورشة عمل بالتعاون مع الهيئة السعودية للمحامين	**15/08/2022**
مقر وزارة الاستثمار	6	زيارة وزارة الاستثمار	**21/08/2022**
اتحاد الغرف السعوية	30	لقاء معالي رئيس مجلس الإدارة مع رئيس اتحاد الغرف السعودية	**11/10/2022**
الهيئة العامة للمنافسة	15	لقاء اللجنة الوطنية لشركات الموارد البشرية	**7/11/2022**

مقر وزارة التجارة	6	زيارة وزارة التجارة	5/10/2022

3-2-2 الشراكات والتعاون الدولي:

تهدف الهيئة إلى بناء شراكات دولية لتعزيز التعاون مع أجهزة المنافسة الدولية من أجل توحيد المعايير الدولية والإقليمية وبناء علاقات عمل مثمرة وتنسيق تبادل الخبرات، بالإضافة إلى الإسهام في تطوير السياسات واللوائح المحققة لحرية وعدالة المنافسة على المستويين الإقليمي والدولي بحسب أفضل الممارسات الدولية، علاوة على تحقيق إستراتيجية الهيئة وضمان فعاليتها نظرًا إلى ما تقدمه هذه الشراكات من دعم وخبرة متبادلة.

- **توقيع مذكرة تعاون مع جهاز حماية المنافسة المصري:**

تم توقيع مذكرة التعاون مع الجانب المصري لمشاركة الخبرات وتبادل المعلومات فيما يخص مجال المنافسة وأفضل الممارسات في المجال.

- **اجتمعت الهيئة بجهاز حماية المنافسة البريطاني ولجنة التجارة الفيدرالية الأمريكية:**

تم الاجتماع لبحث أوجه التعاون الممكنة.

- **المشاركة في مؤتمر خبراء المنافسة بجامعة الدول العربية:**

مثلت الهيئة المملكة العربية السعودية في مؤتمر خبراء المنافسة بجامعة الدول العربية.

- **المشاركة في الاجتماع السنوي لمنظمة OCED:**

مثلت الهيئة العامة للمنافسة المملكة العربية السعودية في الاجتماع السنوي لمنظمة OCED.

- **المشاركة في الاجتماع السنوي لمنظمة UNCTAD:**

مثلت الهيئة العامة للمنافسة المملكة العربية السعودية في الاجتماع السنوي لمنظمة UNCTAD.

- **المشاركة في برنامج تدريبي للطلاب العرب تحت مظلة جامعة الدول العربية:**

تم إطلاق نموذج محاكاة أجهزة حماية المنافسة تحت مظلة جامعة الدول العربية لنشر الوعي بالمنافسة وأهم اختصاصات الجهة المختصة.

- **المشاركة في لجنة المنافسة التابعة لمنظمة OECD:**

مثلت الهيئة العامة للمنافسة المملكة العربية السعودية في لجنة المنافسة التابعة لمنظمة OCED.

- **المساهمة في أعمال مؤتمر شبكة المنافسة الدولية في برلين:**

شاركت الهيئة عبر تقديم عرض تعريفي بالتحول الرقمي في الهيئة.

- **رئاسة مجموعة إنفاذ قوانين المنافسة ضمن شبكة المنافسة العربية و إقامة ورشتي عمل:**

مثلت مثلت الهيئة العامة للمنافسة المملكة العربية السعودية المملكة العربية السعودية في مجموعة إنفاذ قوانين المنافسة بترأسها وإقامة ورشتي عمل.

- **المشاركة بتقديم دورة تدريبية في المنافسة على موقع منظمة UNCTAD:**

قدمت الهيئة العامة للمنافسة دورة تدريبية على موقع المنظمة، تمثيلا للمملكة العربية السعودية، ونشرا لثقافة المنافسة.

3-2-3 الدراسات السوقية والقطاعية:

تُعِد الهيئة العامة للمنافسة دراسات محورية حول هياكل القطاعات ذات الأولوية في الاقتصاد الوطني، وتهدف منها إلى فحص الممارسات الاحتكارية وتحديد مدى تأثيرها في أداء القطاع من خلال تقييم الوضع الراهن للقطاع واستنباط الدروس المستفادة بالاطلاع على أعلى المعايير الدولية وأفضل الممارسات المطبقة في مواجهة اختناقات المنافسة واختلالات الأسواق، انتهاءً بالسياسات والإجراءات التصحيحية الداعمة للمنافسة العادلة وتحفيز الاستثمار والابتكار والتطوير ورفاهية المستهلك.

وقد أنهت الهيئة دراستي قطاع التأمين الصحي، وقطاع بيع السيارات وخدمات ما بعد البيع وقطع غيار السيارات، اللتين وردت تفاصيلهما في تقريرها السنوي للعام الماضي 2021م، واستُخلصت فيها مجموعة من النتائج والتوصيات اللازمة لمعالجة اختلالات الأسواق، والتي من المتوقع أن تسهم بشكل فعال في تعزيز منافع المنافسة في الأسواق وتحسين الظروف الاستثمارية فيها. وتمحورت توصيات الدراستين بشكل عام حول تعزيز إنفاذ نظام المنافسة وتقييد القوى السوقية التي قد ينتج عنها عوائق متعلقة بالدخول إلى الأسواق والتوسع فيها. كذلك يجب إيلاء الإجراءات الإشرافية والتنظيمية التي تأخذ بالاعتبار مخاطر الاحتكارات والاتفاقيات غير المشروعة بين المنشآت العاملة في الأسواق اهتماماً بالغاً تجنباً لنشوء أي آثار مقيدة للمنافسة. (مزيد من التفاصيل عن نتائج الدراسة في صفحة ...)

وقامت الهيئة العامة للمنافسة بإعداد عدد من الدراسات والاستشارات الاقتصادية التي ركزت على تقييم الوضع التنافسي في بيئة الأعمال التجارية والاستثمارية؛ إذ تعمل الهيئة على تطوير وتحديث منهجيات التقييم التنافسي وقياس الأثر الاقتصادي وفق أحدث الممارسات والتجارب الدولية. كذلك أعدت الهيئة العامة للمنافسة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة تقريرًا عن وضع المنافسات التجارية التي تعوق نفاذ منشآت القطاع الخاص إلى الأسواق وتضمين التوصيات اللازمة في شأنه. وتضمَّن التقرير تقييماً موسعاً لمستوى المنافسة في القطاعات الاقتصادية من خلال تقييم مستويات التركز السوقي وربحية القطاعات وغيرها من المؤشرات ذات الصلة. إضافة إلى ذلك، تم تحليل معوقات الدخول المقيدة لنفاذ منشآت القطاع الخاص للأسواق والتي تباينت بين موانع دخول هيكلية وموانع دخول إستراتيجية وموانع دخول تنظيمية.

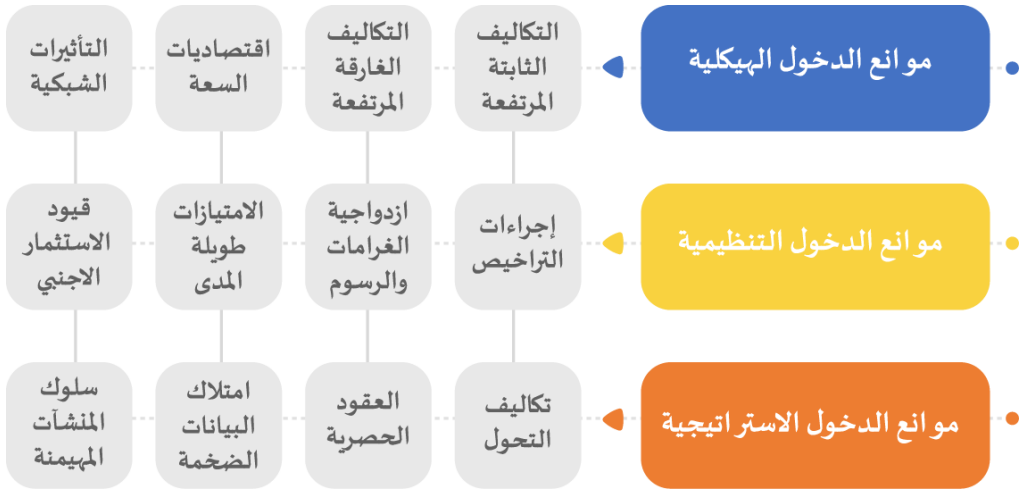

وأوصت الدراسة بمجموعة من الإجراءات والتدابير للمضي قدماً على نحو سريع لتعزيز نشاط الأسواق التجارية والتغلب على تحدياتها؛ وذلك بغرض دعم نفاذ منشآت القطاع الخاص للأسواق والتوسع فيها وضمان نموها الصحي والمتسارع. وتتمثل تلك التوصيات في محاور رئيسة تتلخص في مراجعة الأنظمة واللوائح ودعم السياسات، وتعزيز مبادئ المنافسة العادلة في متطلبات الأنشطة الاستثمارية، وتكثيف عمليات التنسيق والتعاون بين الجهات التنظيمية والرقابية.

ومن منطلق تعزيز التعاون الثنائي واستمرارية التنسيق والتشاور بين الهيئة العامة للمنافسة والجهات الوطنية، فقد عملت الهيئة على تقديم الرأي والمشورة المتخصصة للعديد من الجهات للمضي قدماً في مواءمة الأهداف والتطلعات في كل ما من شأنه التنمية والتطوير. وذلك من خلال إعداد الدراسات والتقارير وتقديم التدابير والتوصيات اللازمة التي تعزز آلية اتخاذ القرار والتطوير المستمر في السياسات التنظيمية، والاستراتيجيات الوطنية، والمبادرات وحزم الدعم، في مجالات الاستثمار و الصناعة والاتصالات وتقنية المعلومات وسلاسل الإمداد والطيران المدني وريادة الشركات الوطنية وغيرها. ومن أبرز تلك الدراسات دراسة قطاع صناعات البتروكيماويات، ودراسة الحياد التنافسي وأثرها على المنافسة.

إضافة لذلك، فقد أنهت الهيئة من إعداد دراسة السياسة الوطنية للمنافسة والتي تتضمن المبادئ التوجيهية لتعزيز المنافسة وضمان الحياد التنافسي بين المنشآت ووضع الاجراءات والإطار المؤسسي لتنفيذها.

وتعمل الهيئة خلال العام الجاري 2023م على دراسة المنافسة في كل من قطاع البناء والتشييد، وقطاع المنتجات الزراعية وصيد الأسماك، حيث يمثل كل منهما نشاطاً بارزاً في اقتصاد المملكة العربية السعودية، ويسهمان في تكوين ناتجها المحلي الإجمالي بنسبة ملحوظة ويحتلان مركزاً متقدماً من هيكلها الاقتصادي وخططها التنموية. ومن هنا، فقد أولت الهيئة العامة للمنافسة هذين القطاعين أولويتها بالدراسة والتنظيم بما يخدم التوجهات الاستراتيجية الطموحة ومستهدفات رؤية المملكة 2030.

أ- دراسة هيكل قطاع البناء والتشييد في المملكة و أثر سلوك المنشآت العاملة فيه على المنافسة:

من منطلق اختصاص الهيئة العامة للمنافسة بتعزيز شفافية وفعالية الأسواق، تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على مستوى تنافسية قطاع البناء والتشييد في المملكة وتحليله على نحو علمي ممنهج من خلال تتبع وتقييم سلوك المنشآت والبحث ما إذا كانت تتوافق مع الأهداف التنافسية المقبولة اقتصادياً، بالإضافة إلى إيجاد أفضل الإستراتيجيات للتعامل مع اضطرابات ومشاكل السوق الحالية، وتطوير سلسلة التصنيع بالتغلب على التحديات والمعوقات التي تواجه التنمية وتضعف الأداء التنافسي في الصناعة. أي أن هذه الدراسة تقتضي تقييم ظروف المنافسة في الصناعة وفقاً لنظام المنافسة السعودي. وتتلخص أهدافها في ما يلي :

- دراسة هيكل قطاع البناء والتشييد في المملكة والأسواق ذات الصلة.
- توضيح وتحليل الإطار التنظيمي والمؤسسي والقانوني للنشاط التجاري في القطاع على مستوى سلسلة القيمة، ودراسة انعكاس تلك الأطر على ظروف المنافسة المحلية والمتنافسين.
- تتبع سلوكيات المنشآت الفاعلة فيه وقياس أثرها المحتمل في المنافسة مثل: الممارسات الاحتكارية، والتسعير المفرط، والتواطؤ، وتبادل المعلومات أو حجبها على نحو يهدف إلى إعاقة المنافسة، وغير ذلك من الممارسات المحظورة في النظام.
- تحليل أنظمة وضوابط أنشطة التجارة الدولية للقطاع، والعلاقات التعاقدية، والمزادات، والعوامل المؤثرة في كل من العرض والطلب في القطاع.
- قياس أداء القطاع وأثر السلوكيات المناهضة للمنافسة إن وجدت في بيئة الأعمال.
- تحديد الحلول المناسبة لمعالجة الإشكاليات وفقاً لأفضل الممارسات العالمية، واقتراح التوصيات والتدابير المعززة للمنافسة العادلة.

ووفقاً لمسار الخطط الحالية لمشروع الدراسة، من المتوقع اكتمال العمل على الدراسة خلال العام 2023م، وستتضمن مخرجاتها ما يلي:

➢ تحليل الوضع الراهن لمستوى المنافسة في القطاع:

وسيتم خلاله تحليل مستوى المنافسة في القطاع على امتداد أجزاء سلسلة القيمة أو الإمداد وفقاً للإطار الهيكلي والإستراتيجي والتنظيمي، وذلك كما يلي:

- فهم وتحليل هيكل القطاع والأسواق ذات الصلة عبر سلسلة القيمة أو الإمداد وبما يشمل معدلات العرض والطلب على منتجات وخدمات القطاع وأبرز العوامل المؤثرة فيهما. وتحديد العوامل والمتغيرات الاقتصادية أو التنظيمية أو السلوكية ودور الجهات التنظيمية ذات العلاقة.
- فهم وتحليل سلوك الشركات العاملة في القطاع عبر سلسلة القيمة أو الإمداد بما يشمل اللاعبين في القطاع، وطبيعة الإجراءات التعاقدية وإستراتيجيات التسعير وما إلى ذلك.
- دراسة وتحليل أداء القطاع وخصائصه بما يشمل المؤشرات الرئيسة لقياس درجة المنافسة وقياس الجودة والكفاءة والتنوع في الإنتاج.

➢ إجراء المقارنة المعيارية:

ويهدف هذا القسم إلى دراسة التجارب العالمية والإقليمية المثلى التي يمكن أن تساعد على فهم قطاع البناء والتشييد في المملكة، وتحليل الفجوات والتحديات التي يواجهها وفق منهجية موضوعية. وتشتمل المقارنة المعيارية على ما يلي:

- فهم الهيكل الاقتصادي للقطاع في كل دولة من الدول المختارة للمقارنة المعيارية، بما يشمل تحليل سلاسل القيمة والإمداد وهياكل الأسواق والبيئة التنظيمية.
- دراسة سلوك الشركات العاملة في القطاع وإستراتيجيات الإنتاج والتسعير والعلاقات التعاقدية والعوائق التجارية وغيرها في كل دولة من الدول المختارة للمقارنة المعيارية.
- تحليل أداء الأسواق على امتداد سلسة القيمة في كل دولة من الدول المختارة للمقارنة المعيارية؛ من خلال تحديد المؤشرات الرئيسية المستخدمة لقياس درجة المنافسة وتقييم الأداء التنافسي وتحليل الكفاء والجودة والتنوع والابتكار في إنتاج السلع والخدمات.
- استخلاص نتائج المقارنة المعيارية وأهم الدروس المستفادة للمملكة.

➢ استخلاص النتائج والتوصيات:

ويجمع هذا القسم بين المقارنة المعيارية وتحليل الوضع الراهن ويقدّم التوصيات اللازمة لتعزيز مستوى المنافسة والحد من الممارسات الاحتكارية في قطاع البناء والتشييد على امتداد سلاسل القيمة والإمداد بما يتضمن:

- الفجوات من دراسة الوضع الراهن.
- الدروس المستفادة من المقارنات المعيارية للدول المختارة، وتحديد الإستراتيجيات والسياسات المتعلقة بالمنافسة والقابلة للتطبيق في المملكة.
- التوصيات التي تشمل التدابير المتعلقة بإنفاذ نظام المنافسة، أو توجيه السياسات المعززة للمنافسة في القطاع والحد من الممارسات الاحتكارية، والخطط الإستراتيجية للتوسع في القطاع والاستثمارات وأنشطة التطوير والنمو.

ب- دراسة قطاع المنتجات الزراعية والأسماك و أثر سلوك المنشآت العاملة فيه على المنافسة

تعدّ المملكة العربية السعودية غنية بالموارد الطبيعية التي جعلت النشاط الزراعي من الأنشطة الاقتصادية الرافدة في تلبية الحاجات الاستهلاكية الغذائية وتوفير السلع والمواد الأولية، التي تُستخدم مدخلاتٍ لبعض الصناعات التحويلية في القطاعات التنموية الأخرى. وإن جهود تنمية المتاح من الموارد الاقتصادية وتحسين إدارتها واستخدامها بكفاءة يعدّ من أهم توجهات النمو الاقتصادي في المملكة، فمن المجدي أن تتبنى الحكومة برامج وخطط التنمية والتطوير الزراعي ومنحها أولوية الإصلاح الاقتصادي. هذا إلى جانب الثروة السمكية التي لا تقل أهمية عن المنتجات الزراعية؛ لكونها من أبرز الفرص التي تسهم في تعزيز الأمن الغذائي والمحتوى المحلي. وقد وجهت الجهود البحثية لنشاط صيد الأسماك والاستزراع المائي في برنامج وطني مخصص لإيجاد الفرص التقنية والاستثمارية، والصناعات التحويلية المحتملة، واستغلال المزايا النسبية من الثروة السمكية بشكل مستدام. وتتلخص أهداف الدراسة في ما يلي:

- دراسة هيكل قطاع المنتجات الزراعية وقطاع الأسماك في المملكة والأسواق ذات الصلة.
- تتبع سلوكيات الجهات الفاعلة في كل قطاع وقياس الأثر المحتمل في المنافسة.
- توضيح آلية تنظيم بيع المنتجات في الأسواق المعنية، وجميع الأنظمة والضوابط ذات العلاقة بأداء الأسواق.

ووفقاً لمسار الخطط الحالية لمشروع الدراسة، من المتوقع اكتمال العمل على الدراسة خلال العام 2023م، وستتضمن المخرجات التالية:

➢ تحليل الوضع الراهن لمستوى المنافسة في القطاع:

وسيتم خلاله تحليل مستوى المنافسة في القطاع على امتداد أجزاء سلسلة القيمة أو الإمداد وفقاً للإطار الهيكلي والإستراتيجي والتنظيمي. وذلك كما يلي:

- فهم وتحليل هيكل القطاع والأسواق ذات الصلة عبر سلسلة القيمة أو الإمداد بما يشمل معدلات العرض والطلب على منتجات وخدمات القطاع وأبرز العوامل المؤثرة فيهما. وتحديد العوامل والمتغيرات الاقتصادية أو التنظيمية أو السلوكية ودور الجهات التنظيمية ذات العلاقة.
- فهم وتحليل سلوك الشركات العاملة في القطاع عبر سلسلة القيمة أو الإمداد بما يشمل اللاعبين في القطاع، وطبيعة الإجراءات التعاقدية وإستراتيجيات التسعير، وما إلى ذلك.
- دراسة وتحليل أداء القطاع وخصائصه بما يشمل المؤشرات الرئيسة لقياس درجة المنافسة وقياس الجودة والكفاءة والتنوع في الإنتاج.

➢ إجراء المقارنة المعيارية:

ويهدف هذا القسم إلى دراسة التجارب العالمية والإقليمية المثلى التي يمكن أن تساعد على فهم قطاع المنتجات الزراعية والأسماك في المملكة، وتحليل الفجوات والتحديات التي يواجهها وفق منهجية موضوعية. وتشتمل المقارنة المعيارية على ما يلي:

- فهم الهيكل الاقتصادي للقطاع في كل دولة من الدول المختارة للمقارنة المعيارية، بما يشمل تحليل سلاسل القيمة والإمداد وهياكل الأسواق والبيئة التنظيمية.
- دراسة سلوك الشركات العاملة في القطاع واستراتيجيات الإنتاج والتسعير والعلاقات التعاقدية والعوائق التجارية وغيرها في كل دولة من الدول المختارة للمقارنة المعيارية.
- تحليل أداء الأسواق على امتداد سلسة القيمة في كل دولة من الدول المختارة للمقارنة المعيارية؛ من خلال تحديد المؤشرات الرئيسة المستخدمة لقياس درجة المنافسة وتقييم الأداء التنافسي وتحليل الكفاء والجودة والتنوع والابتكار في إنتاج السلع والخدمات.
- استخلاص نتائج المقارنة المعيارية و أهم الدروس المستفادة للمملكة.

➢ استخلاص النتائج والتوصيات:

ويجمع هذا القسم بين المقارنة المعيارية وتحليل الوضع الراهن، ويقدّم التوصيات اللازمة لتعزيز مستوى المنافسة والحد من الممارسات الاحتكارية في قطاع المنتجات الزراعية والأسماك على امتداد سلاسل القيمة والإمداد بما يتضمن:

- الفجوات من دراسة الوضع الراهن.
- الدروس المستفادة من المقارنات المعيارية للدول المختارة، وتحديد الإستراتيجيات والسياسات المتعلقة بالمنافسة والقابلة للتطبيق في المملكة.
- التوصيات التي تشمل التدابير المتعلقة بإنفاذ نظام المنافسة، أو توجيه السياسات المعززة للمنافسة في القطاع والحد من الممارسات الاحتكارية، والخطط الإستراتيجية للتوسع في القطاع والاستثمارات وأنشطة التطوير والنمو.

4-2-3 مركز المعلومات ومراقبة الأسواق:

أُسس مركز المعلومات ومراقبة الأسواق عام 2020 م بهدف تأسيس وتحديث قاعدة بيانات أساسية لمراقبة تنافسية القطاعات ورصد مخالفات نظام المنافسة ورفع تقارير دورية للوحدات والإدارات المعنية داخل الهيئة. وقد بدأ المركز بتفعيل دوره بوضع خطة أساسية للمهام والمتطلبات، ومن ذلك البدء بمشروع قواعد البيانات وتنفيذ تقييم القطاعات ومخاطبة المنشآت التي لم تلتزم بإبلاغ الهيئة بالتركزات الاقتصادية الموجبة للإبلاغ.

التركزات الاقتصادية التامة دون إبلاغ الهيئة:

بحسب المسوغات النظامية للهيئة في مخالفة المنشآت التي لم تبلغ الهيئة طبقاً للمادة السابعة التي تنص على أنه:

"يجب على المنشآت الراغبة في المشاركة في عملية التركز الاقتصادي إبلاغ الهيئة قبل (تسعين) يوما على الأقل من إتمامها إن تجاوز إجمالي قيمة المبيعات السنوية للمنشآت الراغبة في المشاركة في التركز الاقتصادي مبلغًا تحدده اللائحة"، ومعاقبة الشركات المخالفة بحسب المادة التاسعة عشرة التي تنص على:"مع عدم الإخلال بما نصت عليه المادة (الرابعة والعشرون) من النظام، يعاقب كل من يخالف أي حكم من أحكام المواد (الخامسة، والسادسة، والسابعة، والحادية عشرة) من هذا النظام بغرامة لا تتجاوز (١٠%) من إجمالي قيمة المبيعات السنوية محل المخالفة، أو بما لا يتجاوز(عشرة ملايين) ريال عند استحالة تقدير المبيعات السنوية. وللجنة -في حالات تقدرها- الاستعاضة عن ذلك بإيقاع غرامة لا تتجاوز ثلاثة أضعاف المكاسب التي حققها المخالف نتيجة المخالفة".

وفي عام 2022م رصدت الوحدة 15 صفقة لاندماج واستحواذ تمت دون إبلاغ الهيئة واتخاذ الإجراءات القانونية بشأنها، ويوضح الشكل() ما يمثله كل قطاع من إجمالي الصفقات التي تم رصد صفقات غير مبلّغ عنها فيها حيث يتضح أن قطاعي المعلومات والاتصالات والصناعات التحويلية من أبرز القطاعات التي تم رصد صفقات غير مبلّغ عنها فيها.

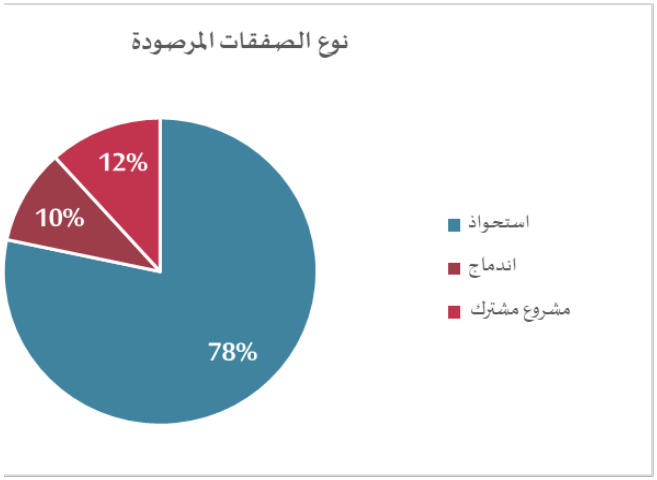
نوع الصفقات المرصودة
12%
10%
78%
استحواذ
اندماج
مشروع مشترك

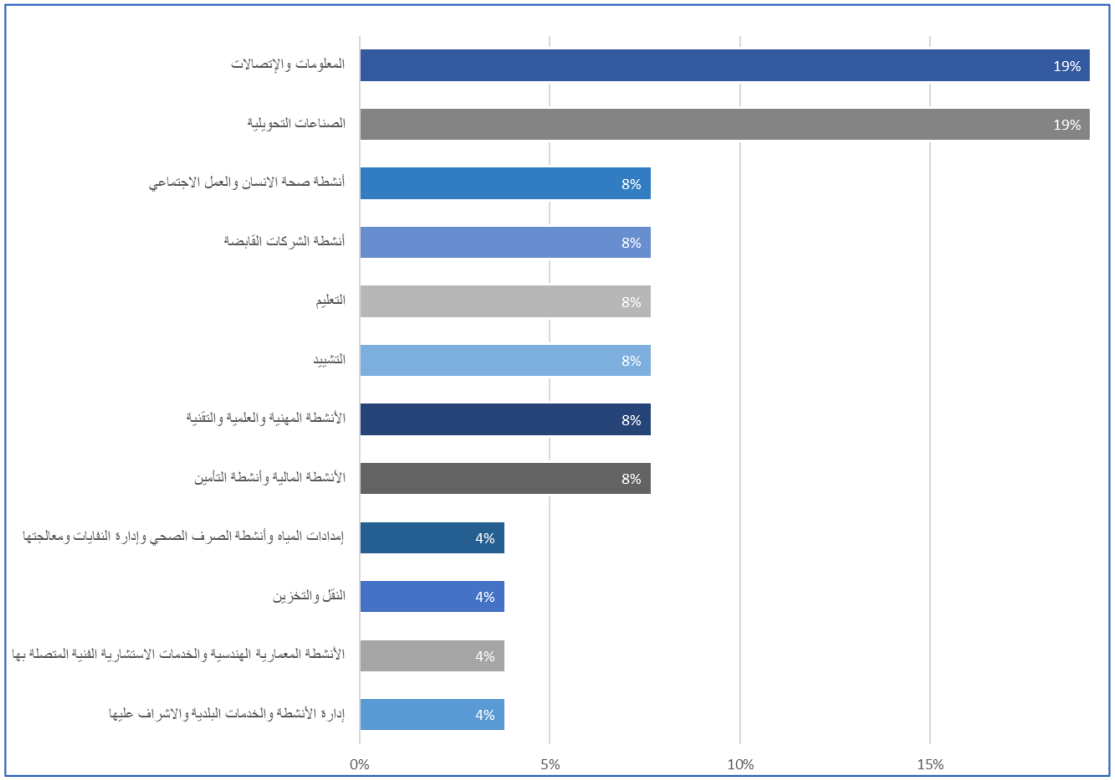
المعلومات والإتصالات
19%
الصناعات التحويلية
19%
أنشطة صحة الانسان والعمل الاجتماعي
8%
أنشطة الشركات القابضة
8%
التعليم
8%
التشييد
8%
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية
8%
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين
8%
إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها
4%
النقل والتخزين
4%
الأنشطة المعمارية الهندسية والخدمات الاستشارية الفنية المتصلة بها
4%
إدارة الأنشطة والخدمات البلدية والاشراف عليها
4%
0%
5%
10%
15%

مراقبة الأسواق وكشف التواطؤ في المنافسات:

نظراً إلى رغبة الهيئة في تفعيل دورها في مراقبة الأسواق ورصد الاتفاقيات المناهضة للمنافسة؛ إذ منحها نظام المنافسة دوراً تنظيميا في رصد وإحالة مخالفات التواطؤ في المنافسات الحكومية بحسب المادة الخامسة من نظام المنافسة التي نصت على "حظر التواطؤ أو التنسيق في العطاءات أو العروض في المزايدات والمنافسات الحكومية أو غير الحكومية بما يخل بالمنافسة"، والمادة الثامنة فقرة(د) من اللائحة التي نصت على "مخالفة التواطؤ أو التنسيق في العطاءات أو العروض في المزايدات والمنافسات والمشتريات الحكومية وغير الحكومية بأي شكل من الأشكال"، قامت الوحدة ببدء تطوير المنهجيات والمؤشرات لمراقبة وكشف التواطؤات في الأسواق والعطاءات الحكومية وبحث الاستفادة من تقنيات الذكاء الصناعي، وتهدف الآلية لتحديد أولويات البحث والتقصي للكشف عن التواطؤات؛ بهدف الحد من المخاطر وتحقيق سوق ذات منافسة فعالة تتسم بكفاءة عالية. وتم بناء المنهجيات على أحدث الممارسات الدولية وتوصيات المنظمات الدولية مثل البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؛ للكشف عن مكامن احتمالية وجود تواطؤات لتحديد الأولوية لها في العمليات الإشرافية والرقابية مما يعزز من قدرة الهيئة على استخدام الموارد المتاحة بكفاءة عالية في العمليات الإشرافية التي يخضع لها المشاركون في تقديم العروض.

وفي إطار تلك الجهود، أُعِدّ كتيب استرشادي داخلي لتقييم وضع المنافسة في صناعة/ قطاع معين، ووُضعت منهجية الرقابة الدورية للأسعار والأهداف المستقبلية لتوسيع نطاق رقابتها لتشمل مؤشرات أكثر تفصيلاً.

3-2-5 طلبات التركز الاقتصادي:

تختص الهيئة بمراقبة عمليات التركز الاقتصادي والبت فيها وفق ما نصت عليه المادة (7) من نظام المنافسة. وبناءً على المادة (22) من اللائحة التنفيذية، تأخذ الهيئة في الاعتبار- عند فحص ودراسة التركز الاقتصادي- الحفاظ على فاعلية المنافسة العادلة وتشجيعها في أسواق المملكة. ولها في سبيل ذلك الأخذ بواحد أو أكثر من العوامل التقديرية مثل: هياكل الأسواق المعنية ومستوى المنافسة فيها، المراكز المالية لأطراف التركز الاقتصادي، بدائل السلع المتاحة للمستهلكين والموردين والعملاء ومدى سهولة حصولهم عليها، التأثير المحتمل لعملية التركز الاقتصادي في مستوى الأسعار أو الجودة أو التنويع أو الابتكار وغيرها من العوامل كالتي تتضمن عوائق الدخول أو الخروج من السوق المعنية ونتائج مرئيات العموم حول العملية محل الدراسة.

وانطلاقاً من مبدأ خلق بيئة جاذبة للاستثمار في السوق السعودي ومراعاةً للشركات العاملة فيه، أُطلِق خلال عام 2022 عدد من المبادرات التي تهدف بشكل أساسي إلى تعزيز مبدأ الشفافية والحرص على مصلحة الشركات العاملة في المملكة العربية السعودية، ومن ذلك:

- **مراجعة المقابل المالي لفحص طلبات التركز الاقتصادي الموجبة للإبلاغ:**

درست الهيئة خفض الحد الأعلى للمقابل المالي لطلبات التركز الاقتصادي بنسبة تقارب 63% ليصبح 250,000 ريال سعودي بدلاً من 400,000 ريال سعودي ، وتهدف هذه الخطوة إلى المساهمة في تقليل العبء على الشركات ولجعل المملكة بيئة أكثر جاذبية للاستثمارات.

- **مراجعة الحد الأدنى للإبلاغ عن طلبات التركز الاقتصادي:**

تهدف الهيئة العامة للمنافسة إلى أجراء مراجعة دورية للحد الأدنى للابلاغ وبما يراعي تطورات الاقتصاد الوطني والمخاطر المتعلقة بالمنافسة الناتجة من التركزات الاقتصادية غير المبلغ عنها. وبناء على ذلك، رفعت الهيئة الحد الأدنى للإبلاغ عن التركزات الاقتصادية ليكون 200,000,000 ريال سعودي بدلاً من 100,000,000 ريال سعودي.

- **إصدار التقارير الرُبعية لطلبات التركز الاقتصادي الواردة لدى الهيئة العامة للمنافسة:**

تأتي هذه الخطوة كجزء من إجراءات الهيئة لنشر ثقافة المنافسة، بالإضافة إلى تعزيز مبدأ الشفافية الذي يُعدّ إحدى القيم الخاصة بالهيئة العامة للمنافسة.

- **تعزيز كفاءة إنهاء طلبات التركز الواردة للهيئة وتقليل المدة الزمنية لدراسة للطلبات التي لا تثير مخاوف على المنافسة:**

تأتي هذه الخطوة في إطار تسهيل إجراءات طلبات التركز الاقتصادي حرصاً على مصالح الشركات، وقد بلغ متوسط عدد أيام دراسة الطلبات خلال عام 2022م أقل من 30 يومًا. وفي عام 2022م تلقت الهيئة العامة للمنافسة 316 طلب تركز اقتصادي. وأصدرت الهيئة 176 قرار عدم ممانعة كأعلى معدل قرارات تصدره الهيئة خلال عام واحد، وقامت بالتعامل مع 128 طلبًا كطلبات غير موجبة للإبلاغ وقامت برفض طلب واحد، فيما لايزال 11 طلبًا تحت الدراسة.

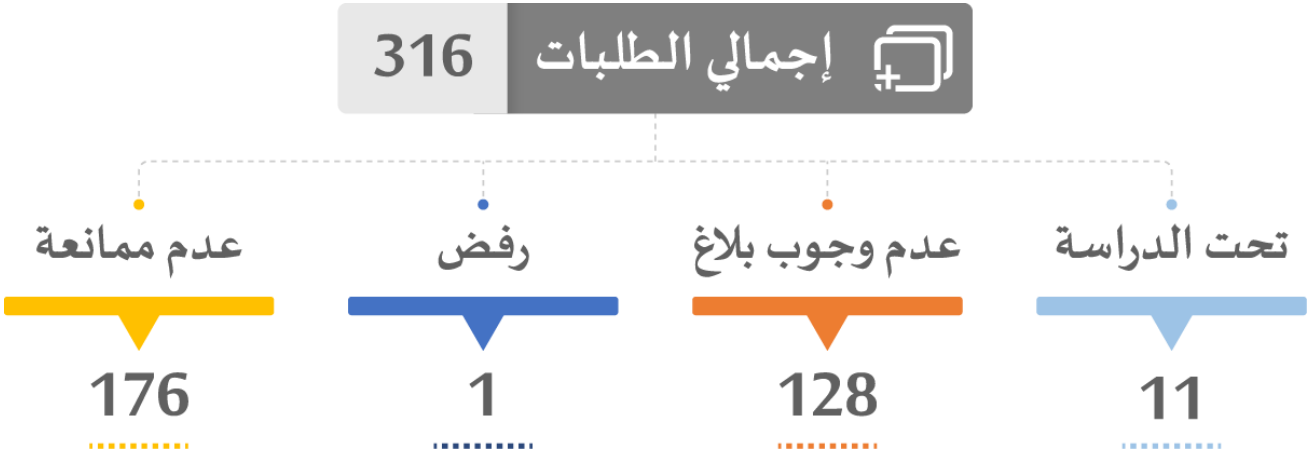

وقد ورد للهيئة خلال عام 2022م عشرون طلبًا لمشاريع مشتركة كانت موجبة للإبلاغ، وأُصدِر فيها قرار عدم ممانعة من إتمام التركز، ويوضح الجدول طلبات المشاريع المشتركة الواردة للهيئة.

جدول رقم(): قائمة طلبات المشاريع المشتركة

القطاع	المعلومات والإتصالات
-1	**إنشاء** مشروع مشترك **بين كلٍ من:** (شركة الاتصالات السعودية)، و(**شركة** علي بابا كلاود)، و(شركة إي دبليو تي بي العربية للتقنية والابتكار المحدودة)، و(الشركة السعودية للذكاء الاصطناعي) و(الشركة السعودية لتقنية المعلومات)، **لتوفير الخدمات السحابية العامة.**
-2	إنشاء مشروع مشترك بين (الشركة العربية السعودية للاستثمارات الصناعية) وشركة (ثري دي سيستمز، إنك)، لتوسيع استخدام الطباعة ثلاثية الأبعاد داخل المملكة العربية السعودية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
القطاع	**الصناعة التحويلية**
-3	إنشاء مشروع مشترك بين شركة (سامي للأنظمة الدفاعية المحدودة) وشركة (إم بي دي آيه انترناشونال ليمتد) في مجال صناعة وتطوير أنظمة الصواريخ التكتيكة.
-4	إنشاء مشروع مشترك بين (شركة سي دي أي إنرجي برودكتس) و(شركة حلول الثقة الصناعية)، لتصنيع وتصميم وبيع وتسويق منتجات البوليمر.
-5	إنشاء مشروع مشترك بين (الشركة العربية السعودية للإستثمارات الصناعية) وإحدى شركات (سيه هولدينجز) لإنتاج الأنابيب الفولاذية السلسة غير **ال**قابلة للصدأ.
-6	إنشاء مشروع مشترك بين كل من (الشركة السعودية للصناعات العسكرية للأنظمة الجوية المحدودة) و(شركة أيرباص السعودية المحدودة).
-7	إنشاء مشروع مشترك بين (شركة سنابل للاستثمارات المباشرة) و(شركة روبرتيت أس أي) لصناعة الزيوت العطرية من الورد الطائفي.
-8	إنشاء مشروع مشترك بين كل من (شركة سامي للأنظمة الدفاعية) و(شركة لوكهيد مارتن أسبانيا إس إيه) في مجال الطيران العسكري.
-9	إنشاء مشروع مشترك بين (شركة السعودية للصناعات العسكرية) و(شركة نورثروب جرومان العربية) **ل**تصنيع الذخائر المتوسطة.
-10	إنشاء مشروع مشترك بين (شركة متسوبيشي) و(شركة تويوبو كو) لإنتاج وتصنيع وبيع المواد الوظيفية في اليابان وخارجها.
-11	إنشاء مشروع مشترك بين (الشركة العربية للوازم الطبية) و(شركة بي جي اي المناهل هيلث للخدمات الطبية).
القطاع	**النقل والتخزين**
-12	إنشاء مشروع مشترك بين (شركة هيلمان العربية السعودية المحدودة) و(الشركة الكيميائية للاستثمار التجاري) لتخزين وتوزيع ونقل وشحن مستلزمات الرعاية الصحية.
القطاع	**أنشطة الخدمات الأخرى**

-13	إنشاء مشروع مشترك بين (شركة مدينة الطاقة للتطوير) و(شركة كولور باث هولدينجز ليمتد) لتطوير وتسويق وتشغيل وصيانة المرفأ البري والمناطق اللوجستية ذات العلاقة في مدينة الملك سلمان للطاقة.
القطاع	الخدمات الإدارية وخدمات الدعم
-14	إنشاء مشروع مشترك بين (شركة المسافر للسفر والسياحة) و(شركة كلوك التقنية للسفر المحدودة).
القطاع	أنشطة صحة الإنسان والعمل الاجتماعي
-15	إنشاء مشروع مشترك بين (شركة الطبية العربية العالمية القابضة) و(شركة بي جي اي المناهل هيلث للخدمات الطبية) لتقديم خدمات الفحوص المخبرية السريرية والمعلومات الحيوية للمستشفيات والمراكز البحثية والعيادات في القطاعين العام والخاص.
-16	إنشاء مشروع مشترك بين كل من (مجموعة د.سليمان الحبيب الطبية) و(شركة تمكين للموارد البشرية) لتقديم خدمات الرعاية الطبية المنزلية.
-17	مشروع مشترك بين (شركة دافيتا إنك) و(شركة ميدترونيك) للأجهزة الطبية، ويركز المشروع على رعاية الكلى.
القطاع	تجارة الجملة والتجزئة، وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية
-18	مشروع مشترك بين (جورجيو ارماني اس بي ايه) و(شركة الرباعيات للصناعة والتجارة المحدودة) لتوزيع منتجات جورجيو أرماني.
-19	إنشاء شركة مشروع مشترك بين كل من (شركة بوتيغا فينيتا نيذرلاندز. بي في) و(شركة الرباعيات للصناعة والتجارة القابضة المحدودة).
-20	إنشاء مشروع مشترك بين (شركة الهلال الاستثمارية) و(شركة جاهز الدولية لتقنية نظم المعلومات) لبيع الملابس الرياضية عبر الإنترنت من خلال تطبيق إلكتروني.

ويوضح الجدول التالي عمليات الاندماج والاستحواذ التي وافقت عليها الهيئة خلال عام 1444/1443 هـ (2022م):

جدول رقم (21) طلبات التركز التي وافقت عليها الهيئة خلال عام 2022 م مصنفة بحسب القطاع

م	المنشأة الدامجة / المستحوذة	المنشأة المندمجة / المستحوذ عليها	القطاع	نوع التركز
.1	شركة طيبة للاستثمار	شركة مدينة المعرفة	الأنشطة العقارية	استحواذ (شركة طيبة للاستثمار) على 11.47% من (شركة مدينة المعرفة)
.2	شركة ولاء للتأمين التعاوني	شركة ساب للتكافل	الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	اندماج شركة ساب للتكافل في شركة ولاء للتأمين التعاوني
.3	كوفيا كوبيريشنز	بارتنر آر اي		استحواذ شركة (كوفيا) على شركة (بارتنر ري)
.4	الشركة الوطنية للتأمين على الحياة والعام ش م ع ع	شركة رويال آند صن آللاينس للتأمين		استحواذ (الشركة الوطنية للتأمين على الحياة والعام ش م ع ع) على كامل شركة (رويال آند صن آللاينس للتأمين)
.5	ليدجيت ليميتد	شركة إنتجرو انشورنس بروكرز هولدينجز ال تي دي		استحواذ مجموعة AUB (عبر شركتها التابعة (ليدجيت ليميتد)) على كامل رأس مال شركة (إنتجرو انشورنس بروكرز هولدينجز ال تي دي)
.6	الزامل للتنمية والتطوير	إتقان كابيتال		استحواذ شركة (الزامل للتنمية والتطوير) على كامل شركة (إتقان كابيتال)
.7	"رايموند توماس داليو روبرت باول برنس"	بريدجووتر أسوسييتس هولدنجز إنك		إعادة هيكلة شركة (بريدجووتر أسوسييتس هولدنجز إنك) لتصبح شركة ذات مسؤولية محدودة مع انتقال السيطرة المنفردة لـ (رايموند توماس داليو) إلى سيطرة مشتركة من قبل مجلس الإدارة التشغيلي الجديد
.8	شركة موني جرام انترناشونال إنك	شركة موبيوس ميرجر سب إنك		اندماج (شركة موني جرام انترناشونال إنك) مع (شركة موبيوس ميرجر سب إنك)
.9	شركة فاليو للتمويل الإستهلاكي	شركة ربح للخدمات التجارية		استحواذ (شركة فاليو للتمويل الإستهلاكي) على حصة 35% من (شركة ربح للخدمات التجارية)
.10	الشركة الكيميائية السعودية القابضة	إيلي ليللي وشركائه	الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	استحواذ الشركة الكيميائية السعودية القابضة على حقوق صرف دواء سياليس (Cialis) في المملكة العربية السعودية من شركة إيلي ليللي وشركائه

م	المنشأة الدامجة / المستحوذة	المنشأة المندمجة / المستحوذ عليها	القطاع	نوع التركز
.11	شركة فيفندي إس إي	شركة لاغاردير إس أيه		استحواذ (شركة فيفندي إس إي) على 45.13% من(شركة لاغاردير إس أيه)
.12	شركة مونسترلاب لتقنية المعلومات	شركة المسوقون الرياديون للتجارة		شراء (شركة مونسترلاب لتقنية المعلومات) أنشطة الاستشارات الإدارية الخاصة بـ (شركة المسوقون الرياديون للتجارة) في المملكة العربية السعودية
.13	شركة إيجيس للهندسة	"شركة دبليو ام اي للاستشارات الهندسية شركة دبليو ام اي للاستشارات الهندية الخاصة المحدودة دبليو ام اي السعودية مختلطة شركة دبليو ام اي الاستشارية إل إل سي"		استحواذ شركة إيجيس للهندسة على شركات دبليو ام اي
.14	هال إنفستمنت بي في	رويال بوسكاليس ويستمينستر إن في		استحواذ شركة (هال إنفستمنت بي في) على كامل شركة (رويال بوسكاليس ويستمينستر إن في)
.15	جي بي مورقان تشايس هولدنجز ال ال سي	جلوبال شيرز ببلك لمتد		استحواذ جي بي مورقان تشايس هولدنجز ال ال سي على كامل حصص شركة جلوبال شيرز ببلك لمتد
.16	ار بي إم إنترناشونال إنك	جي في 2 فيدا فرنسا		استحواذ ار بي إم إنترناشونال إنك (من خلال شركتها التابعة RPOW S.A.S (France)) على كامل حصص شركة جي في 2 فيدا فرنسا.
.17	شركة أوليفر وايمان	شركة بوز ألين		شراء شركة أوليفر وايمان لأعمال الاستشارات الإدارية الخاصة بشركة بوز ألين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

م	المنشأة الدامجة / المستحوذة	المنشأة المندمجة / المستحوذ عليها	القطاع	نوع التركز
.18	زهير بن فايز وعبدالله المغذوي	إس إن سي لافالان إنترناشيونال إنك وزهير فايز للاستشارات الهندسية		استحواذ زهير بن فايز وعبدالله المغذوي على 50% من شركة إس إن سي – لافالان إنترناشيونال إنك وزهير فايز للاستشارات الهندسية
.19	شركة بيوكون ليمتد	شركة فياتريس		استحواذ (شركة بيوكون ليمتد) على كامل محفظة البدائل الحيوية الخاصة بـ (شركة فياتريس) من خلال شركتها الفرعية (بيوكون بيولوجيكس ليمتد)
.20	شركة جلوبال انفراستراكتشر سوليوشنز إنك	شركة هيل إنترناشيونال إنك		استحواذ (شركة جلوبال انفراستراكتشر سوليوشنز إنك)على كامل الحصص في (شركة هيل إنترناشيونال إنك)
.21	أليك للهندسة والمقاولات ذ.م.م	شركة الهدف للإنشاءات الهندسية – ذ م م	البناء والتشييد	استحواذ أليك للهندسة والمقاولات ذ.م.م على كامل رأس مال شركة الهدف للإنشاءات الهندسية – ذ م م
.22	Sika International AG	LSF11		استحواذ شركة Sika AG بشكل غير مباشر (من خلال شركتها الفرعية المملوكة لها بالكامل (Sika International AG)) على كامل الحصص في شركة LSF11
.23	شركة الزاهد القابضة مجموعة حسين لينجاوي القابضة	شركة البيوت العربية المحدودة		استحواذ شركة الزاهد القابضة ومجموعة حسين لينجاوي القابضة على 52% من حصص شركة البيوت العربية المحدودة
.24	شركة التميمي لأصحابها علي ومحمد عبد الله التميمي	شركة عبر للمقاولات		استحواذ شركة (التميمي لأصحابها علي ومحمد عبد الله التميمي) على 50% من شركة (عبر للمقاولات)
.25	شركة إس إم إس صندوق التور	كايفر ايسوليرتيكنيك		استحواذ (شركة إس إم إس) و(صندوق التور) على حصة 50% من شركة (كايفر ايسوليرتيكنيك)
.26	شركة أس تي أس إنترناشونال	شركة الخدمات الفنية الخاصة المتحدة		استحواذ شركة (أس تي أس إنترناشونال) على 51% من (شركة الخدمات الفنية الخاصة المتحدة)

م	المنشأة الدامجة / المستحوذة	المنشأة المندمجة / المستحوذ عليها	القطاع	نوع التركز
.27	شركة أديس السعودية المحدودة	مجموعة شركة سي دريل منصة الحفر القابضة المحدودة	التعدين واستغلال المحاجر	استحواذ (شركة أديس السعودية المحدودة) على ثماني شركات تمتلك 7 منصات حفر بحرية من (مجموعة شركة سي دريل منصة الحفر القابضة المحدودة)
.28	كي سي ايه ديوتاغ ليميتد	سايبيم انترناشونال بي في		استحواذ شركة (كي سي ايه ديوتاغ ليميتد) على 100% من أعمال الحفر الأرضية لشركة (سايبيم انترناشونال بي في)
.29	شركة بي أيه إي سيستمز تكنولوجي سلوتشين & سيرفسز أين	شركة بي أي أس إينفست أس.أيه.أر.أل	التعليم	استحواذ (شركة بي أيه إي سيستمز تكنولوجي سلوتشين & سيرفسز أينك) على كامل حصص (شركة بي أي أس إينفست أس.أيه.أر.أل.)
.30	الشركة الوطنية للتربية والتعليم	شركة السلام للتعليم والتدريب		استحواذ (الشركة الوطنية للتربية والتعليم) على كامل حصص (شركة السلام للتعليم والتدريب)
.31	شركة الخليج للتدريب والتعليم	شركة مدارس الفيصلية الأهلية		استحواذ (شركة الخليج للتدريب والتعليم) على 60% من حصص (شركة مدارس الفيصلية الأهلية)
.32	شركة زنك القابضة أر أس سي المحدودة	شركة زاخر البحرية العالمية القابضة	الخدمات الأخرى	استحواذ (شركة زنك القابضة أر أس سي المحدودة) على كامل رأس مال (شركة زاخر البحرية العالمية القابضة)
.33	**ثيتا بيدكو المحدودة**	**مجموعة اربنا ايفنتس**	**الخدمات الإدارية وخدمات الدعم الزراعة والحراجة وصيد الأسماك**	استحواذ (ثيتا بيدكو المحدودة) على كامل الحصص في (مجموعة اربنا ايفنتس)
.34	سبيد بيدكو إس إيه آر إل	كيوي ڤي إف إس		استحواذ (سبيد بيدكو إس إيه آر إل) على 73.7% من (كيوي ڤي إف إس)
.35	ريف تكنولوجي ميدل ايست ليمتد	ايكون هولدكو ليمتد		استحواذ (ريف تكنولوجي ميدل ايست ليمتد) على (ايكون هولدكو ليمتد)
.36	شركة ريبلز كيتوبي السعودية لخدمات الإعاشة	شركة موارد البركة التجارية المحدودة		استحواذ (شركة ريبلز كيتوبي السعودية لخدمات الإعاشة) على كامل حصص الشركاء في (شركة موارد البركة التجارية المحدودة
.37	مجموعة (د. سليمان الحبيب الطبية)	(شركة تمكين للموارد البشرية)		استحواذ مجموعة (د. سليمان الحبيب الطبية) على 25% من (شركة تمكين للموارد البشرية)

.38	شركة إي أم بيدكو ليميتد	شركة إليمنت ماتيريالز تيكنولوجي جروب ليميتد		استحواذ (شركة إي أم بيدكو ليميتد) على كامل (شركة إليمنت ماتيريالز تيكنولوجي جروب ليميتد)
.39	شركة مسار النمو للاستثمار	شركة سلس للتجارة والتسويق		استحواذ شركة مسار النمو للاستثمار على (40%) من حصص شركة سلس للتجارة والتسويق
.40	شركة آليماك جروب مانجمنت أيه. بي	شركة تي أي ديفيلوبمنت أس. أيه		استحواذ (شركة آليماك جروب مانجمنت أيه. بي) على كامل (شركة تي أي ديفيلوبمنت أس. أيه)
.41	شركة كيان الفرص المحدودة	شركة الجزيرة لتأجير السيارات		استحواذ (شركة كيان الفرص المحدودة) على 56.1% من رأس مال (شركة الجزيرة لتأجير السيارات)
.42	شركة الفلاح للسيارات	شركة الفلاح لتأجير السيارات		استحواذ (شركة الفلاح للسيارات)على كامل الحصص في (شركة الفلاح لتأجير السيارات)
.43	**اجريماتكو ليمتد**	**شركة (الآلات والمواد الزراعية المحدودة)**		استحواذ شركة (اجريماتكو ليمتد) على 75% من أسهم شركة (الآلات والمواد الزراعية المحدودة)
.44	**فيترا يو اس إي انفيستمنت، ال ال سي**	**جافيلون أقريكلتشر انفستمنت، إنك**	**الزراعة والحراجة وصيد الأسماك**	استحواذ فيتيرا على خط أعمال من شركة جافيلون
.45	شركة إوروس بيد ريستريكتد لمتد	شركة يوني فروتي انفستمنتس لمتد		استحواذ (شركة إوروس بيد ريستريكتد لمتد) على 70% من (شركة يوني فروتي انفستمنتس لمتد)
.46	شركة لويس دريفوس ملبورن	شركة إيميرالد جراين الخاصة المحدودة		استحواذ (شركة لويس دريفوس ملبورن) على 100% من رأس المال السهمي لـ (شركة إيميرالد جراين الخاصة المحدودة)

			الصناعة التحويلية	
47.	**شركة دواء ريستركتد ليمتد**	**شركة فارما ستراتجي بارتنيرز**		استحواذ (شركة دواء ريستركتد ليمتد) على كامل الرأس المال المصدر لـ (شركة فارما ستراتجي بارتنيرز)
48.	**شركة سقالة للرعاية الصحية**	**شركة ألفا فارما**	الصناعة التحويلية الفنون والترفية والتسلية	استحواذ (شركة سقالة للرعاية الصحية) على 51% من (شركة ألفا فارما)
49.	شركة إبراهيم الجفالي وإخوانه	الشركة العربية الكيماوية لاتكس المحدودة		استحواذ (شركة إبراهيم الجفالي وإخوانه) على 50% من (الشركة العربية الكيماوية لاتكس المحدودة)
50.	شركة إبراهيم الجفالي وإخوانه	الشركة العربية الكيماوية البوليستايرين		استحواذ (شركة إبراهيم الجفالي وإخوانه) على 50% من (الشركة العربية الكيماوية البوليستايرين)
51.	سينثومر بي إل سي	إيستمان للكيماويات ميدلبورغ بي في		استحواذ (سينثومر بي إل سي) على قسم من (إيستمان للكيماويات ميدلبورغ بي في)
52.	شركة أيلوباك أي أس أي	شركة طبيعة لصناعة عبوات السوائل المحدودة.		استحواذ شركة أيلوباك أي أس أي على كامل رأس المال المصدر لشركة طبيعة لصناعة عبوات السوائل المحدودة.
53.	شركة إينيوس كوربوريشون	شركة جاي أس أر كوربوريشون		استحواذ (شركة إينيوس كوربوريشون) على كل ما يتعلق بأعمال الإيلاستومر من (شركة جاي أس أر كوربوريشون)
54.	شركة كارجوتيك كوربوريشن	شركة كوني كرينز ش.ع.م		اندماج (شركة كارجوتيك كوربوريشن) مع (شركة كوني كرينز ش.ع.م).
55.	ريكورداتي إندوستريا شيميكا إي فارماسوتيكا إس. بي. أي	(إي يو إس أي فارما (المملكة المتحدة) المحدودة)		استحواذ شركة (ريكورداتي إندوستريا شيميكا إي فارماسوتيكا إس. بي. أي) على كامل حصص شركة (إي يو إس أي فارما (المملكة المتحدة) المحدودة)

.56	كليد يونيون دي بي ليمتد	اس بي اكس فلو العربية السعودية		استحواذ شركة (كليد يونيون دي بي ليمتد) على كامل شركة (اس بي اكس فلو العربية السعودية)
.57	شركة محمد سعيد تمر شركة خالد أحمد الجفالي	الشركة العربية للمستحضرات الدوائية (أكديما)		استحواذ شركة محمد سعيد تمر وشركة خالد أحمد الجفالي على32.3% من الشركة العربية للمستحضرات الدوائية (أكديما)
.58	شركة تيمبر سيرفيسيوز ايمبريساريااليس اس ايه	شركة ال اس اف اكس فلافيم توبكو اس ال		استحواذ (شركة تيمبر سيرفيسيوز ايمبريساريااليس اس ايه) على كامل رأس مال (شركة ال اس اف اكس فلافيم توبكو اس ال)
.59	شركة (اف ال اس)	شركة (ثايسنكروب ماينج تيكنولوجيز جي ام بي اتش)		استحواذ شركة (اف ال اس) على 100% من رأس مال شركة (ثايسنكروب ماينج تيكنولوجيز جي ام بي اتش)
.60	كارغيل فيلوسيتي هولدينقز ليمتد	إيقويس يو كي توبكو ليمتد		استحواذ كارغيل فيلوسيتي هولدينقز ليمتد على إيقويس يو كي توبكو ليمتد
.61	شركة بيرميرا	شركة كيدريون اس.بي.ايه	**المعلومات والإتصالات**	استحواذ (شركة بيرميرا) على حصة 39.3% من (شركة كيدريون اس.بي.ايه)
.62	شركة أرلا	شركة دانيا للتسويق		استحواذ (شركة أرلا) على (شركة دانيا للتسويق)
.63	التراد يو كي ليميتد	هاوك نيوكو ليميتد		استحواذ (التراد يو كي ليميتد)على (هاوك نيوكو ليميتد)
.64	شركة عبدالله هاشم للمعدات والغازات الصناعية	مصنع إيرليكيد الخفر للغازات الشركة السعودية المحدودة للهيليوم		استحواذ (شركة عبدالله هاشم للمعدات والغازات الصناعية) على (مصنع إيرليكيد الخفر للغازات) و(الشركة السعودية المحدودة للهيليوم)
.65	آلفا لافال ان. في	شركة ان. في. ديسميت باليسترا جروب أس. أيه		استحواذ آلفا لافال ان. في على شركة ان. في. ديسميت باليسترا جروب أس. أيه بالكامل
.66	الشركة العربية السعودية للاستثمارات الصناعية "دسر"	بيكر بيترولايت السعودية المحدودة		استحواذ (الشركة العربية السعودية للاستثمارات الصناعية "دسر") على 49% من شركة (بيكر بيترولايت السعودية المحدودة)
.67	تريليوم بمبس إيتالي إس.بي.إيه	تي ام بي اس بي -تيرموميكانيا بومبي		استحواذ شركة (تريليوم بمبس إيتالي إس.بي.إيه) على شركة (تي ام بي اس بي - تيرموميكانيا بومبي)

.68	يونيلين بي في	شركة لينتكس وايكلادزيني		استحواذ (يونيلين بي في) على (شركة لينتكس وايكلادزيني)
.69	كيربي للمقاولات	الشركة السعودية لتصنيع المباني الحديدية		استحواذ شركة (كيربي للمقاولات) على أصول من (الشركة السعودية لتصنيع المباني الحديدية)
.70	مصنع حديد نجد	مصنع بلاستيك الأولى		استحواذ مصنع حديد نجد على كامل مصنع بلاستيك الأولى
.71	شركة سامي للفضاء والطيران المحدودة	الشركة السعودية لمساندة الطائرات العمودية		استحواذ شركة سامي للفضاء والطيران المحدودة على 51% من الشركة السعودية لمساندة الطائرات العمودية
.72	شركة مجموعة الحرمين الصناعية	شركة بي آر سي للصناعات المتنوعة المحدودة		استحواذ (شركة مجموعة الحرمين الصناعية) على كامل أسهم (شركة بي آر سي للصناعات المتنوعة المحدودة)
.73	شركة بيكر هيوز يو كي	شركة براش هولد كو ١ ليميتد		استحواذ (شركة بيكر هيوز يو كي)على كامل رأس مال (شركة براش هولد كو ١ ليميتد)
.74	بيكر هيوز ال ال سي	تي كيو أكويزيشن إنك		استحواذ (بيكر هيوز ال ال سي) على كامل حصص (تي كيو أكويزيشن إنك)
.75	شركة التصنيع وخدمات الطاقة "طاقة"	شركة المنصوري للخدمات البترولية ذ.م.م.		استحواذ (شركة التصنيع وخدمات الطاقة "طاقة")على كامل الحصص في (شركة المنصوري للخدمات البترولية ذ.م.م.)
.76	شركة والسن	شركة ميغ أس. إيه		استحواذ (شركة والسن) على 85.032% من (شركة ميغ أس. إيه)
.77	شركة كلايتون، دوبلير آند رايس فوند اكس آي	شركة روبر إنداستريال برودكتس انفستمنت كومباني		استحواذ (شركة كلايتون، دوبلير آند رايس فوند اكس آي) على 51% من (شركة روبر إنداستريال برودكتس انفستمنت كومباني)
.78	Baker Hughes Oilfield Operations LLC	AccessESP Holdings Limited		استحواذ شركةBaker Hughes Oilfield Operations LLC على كامل الحصص في الشركات التابعة لشركة AccessESP Holdings Limited
.79	شركة الاستثمارات الدوائية	الشركة السعودية لصناعات التكنولوجيا الطبية الحيوية		استحواذ (شركة الاستثمارات الدوائية) على 52.60% من (الشركة السعودية لصناعات التكنولوجيا الطبية الحيوية)
.80	شركة هيتاشي	شركة سينتليك		استحواذ (شركة هيتاشي) على (شركة سينتليك)
.81	دبليو إم جي جلوبال فينتشرز المحدودة	قنوات ميوزيك المحدودة		استحواذ شركة (دبليو إم جي جلوبال فينتشرز المحدودة) على كامل رأس مال شركة (قنوات ميوزيك المحدودة)

.82	شركة سافي اي سبورتس انفستمنت ليمتيد	(فيس إت ليمتيد شركة) ام تي جي اي سبورتس هولدينج اي بي شركة		استحواذ (شركة سافي اي سبورتس انفستمنت ليمتيد) على (شركة فيس إت ليمتيد) و(شركة ام تي جي اي سبورتس هولدينج اي بي)
.83	شركة مكلارن ريسينج ليميتد	شركة مرسيدس بنز فورميلا اي ليميتد		استحواذ (شركة مكلارن ريسينج ليميتد) على 100% من (شركة مرسيدس بنز فورميلا اي ليميتد)
.84	شركة أودي إيه جي	شركة ساوبر هولدنج أيه جي		استحواذ (شركة أودي إيه جي)على 75% من (شركة ساوبر هولدنج أيه جي)
.85	**شركة الراجحي المصرفية للاستثمار**	**شركة إجادة للنظم المحدودة**		استحواذ شركة الراجحي المصرفية للاستثمار على شركة إجادة للنظم المحدودة
.86	شركة إيميرسون اليكتريك كو.	شركة اسبين تكنولوجي		اندماج (شركة إيميرسون اليكتريك كو.) مع (شركة اسبين تكنولوجي)
.87	تيك هولدينج ليميتد	نور انترنت		استحواذ شركة (تيك هولدينج ليميتد) على 62% من رأس مال شركة (نور انترنت)
.88	أوراكل	سيرنر		استحواذ شركة (أوراكل) عن طريق إحدى شركاتها التابعة على كامل أسهم شركة (سيرنر)
.89	شركة أم بي سي للحلول الإعلانية	شركة الوسائل الوطنية للدعاية والإعلان		استحواذ (شركة أم بي سي للحلول الإعلانية) على كامل رأس مال (شركة الوسائل الوطنية للدعاية والإعلان)
.90	شركة فرص التقنيات للاستثمار	دبدوب هولدينجز ليميتد		استحواذ شركة فرص التقنيات للاستثمار على(70%) من شركة دبدوب هولدينجز ليميتد
.91	ازنتيو سوفتوير الخاصة المحدودة	المسار للحلول و البرمجيات	الفنون والترفية والتسلية	استحواذ شركة (ازنتيو سوفتوير الخاصة المحدودة) على بعض أصول شركة (المسار للحلول و البرمجيات)

.92	شركة مستقبل التجزئة لتقنية المعلومات	شركة التطبيقات الدولية التجارية		استحواذ شركة (مستقبل التجزئة لتقنية المعلومات) على 62% من أسهم شركة (التطبيقات الدولية التجارية)
.93	شركة فياسات إنك	شركة كونيكت توبكو ليمتد		استحواذ شركة فياسات إنك على كامل حصص شركة كونيكت توبكو ليمتد
.94	شركة المرابحة المرنة للتمويل	شركة المدفوعات الرقمية التقنية للمالية		استحواذ شركة المرابحة المرنة للتمويل على 80% من حصص شركة المدفوعات الرقمية التقنية للمالية
.95	**شركة مايكروسوفت كوربوريشن**	**أكتيفيجن بليزارد إنك**	**المعلومات والاتصالات النقل والتخزين**	استحواذ شركة (مايكروسوفت كوربوريشن) على كامل أسهم شركة (أكتيفيجن بليزارد إنك)
.96	شركة آمدوكس ديفيلوبمنت ليمتد	شركة ماغنيت توبكو ليمتد		استحواذ (شركة آمدوكس ديفيلوبمنت ليمتد) على (شركة ماغنيت توبكو ليمتد)
.97	شركة ويجو بي تي اي ال تي دي	شركة كليرتريب ام اي ايه اف زي ال ال سي		استحواذ شركة (ويجو بي تي اي ال تي دي) على كامل شركة (كليرتريب ام اي ايه اف زي ال ال سي)
.98	شركة الامارات للكيبل التليفزيوني والوسائل المتعددة شركة سيقما أو 1 ريستركتد ليمتيد	شركة بلايكو هولدينجز ليمتيد		استحواذ كل من (شركة الامارات للكيبل التليفزيوني والوسائل المتعددة)و(شركة سيقما أو 1 ريستركتد ليمتيد) على 54.4% من أسهم (شركة بلايكو هولدينجز ليمتيد)
.99	شركة انفنيجيت هولدنق ليميتد	شركة ستارلينك دي إم سي سي		استحواذ شركة (انفنيجيت هولدنق ليميتد) على 100% من أسهم شركة (ستارلينك دي إم سي سي)
.100	الشركة العربية لخدمات الانترنت والاتصالات	شركة جيزة العربية للأنظمة المحدودة شركة جيزة للأنظمة (ش.م.م)		استحواذ الشركة العربية لخدمات الانترنت والاتصالات على 34% من شركة جيزة العربية للأنظمة المحدودة و 89.49% من شركة جيزة للأنظمة (ش.م.م)

.101	ماجوريل قروب	أي أس تي نتوركس بي في		استحواذ شركة (ماجوريل قروب) على شركة (أي أس تي نتوركس بي في)
.102	شركة ألفابت إنك	شركة مانديانت إنك		استحواذ (شركة ألفابت إنك) على كامل حصص (شركة مانديانت إنك)
.103	بريورا هولدينج ليمتد	موبيليتي تيليكوم انترناشونال هولدينج ليمتد		استحواذ شركة (بريورا هولدينج ليمتد) على 95% من أسهم شركة (موبيليتي تيليكوم انترناشونال هولدينج ليمتد)
.104	Triple IT Corporate B.V	كود دي أزور		إستحواذ شركة (Triple IT Corporate B.V)على شركة (كود دي أزور) بالكامل
.105	شركة اسري جلوبل انك	شركة اسري العربية السعودية		استحواذ شركة (اسري جلوبل انك) على 75% من أسهم شركة (اسري العربية السعودية)
.106	شركة أوبن تكست البريطانية القابضة المحدودة	شركة مايكرو فوكس انترناشونال بي ال سي		استحواذ (شركة أوبن تكست البريطانية القابضة المحدودة) على كامل رأس المال المصدر لـ (شركة مايكرو فوكس انترناشونال بي ال سي)
.107	زين فنتشر القابضة ذ.م.م	المحتوى الترفيهي للتجارة		استحواذ شركة (زين فنتشر القابضة ذ.م.م) وشركة (الاتصالات المتنقلة السعودية) على 60% من أسهم شركة (المحتوى الترفيهي للتجارة)
.108	Accenture Inc	Inspirage LLC		استحواذ شركة Accenture Inc على كامل الحصص في شركة Inspirage LLC.
.109	**شركة تالس بر ايفت ليمتد**	**شركة آير إنديا ليمتد**		استحواذ شركة (تالس برايفت ليمتد) على كامل رأس مال شركة (آير إنديا ليمتد)
.110	شركة ديوتشه بوست ايه جي	شركة جي إف هيليبراند قروب ايه جي		استحواذ (شركة ديوتشه بوست ايه جي) - عبر إحدى شركاتها - على(شركة جي إف هيليبراند قروب ايه جي)

.111	شركة بي دي بي إنترميديت 1، إنك	شركة بي إس أي إس سي إس ميرج، إنك..	اندماج (شركة بي دي بي إنترميديت 1، إنك) و(شركة بي إس أي إس سي إس ميرج، إنك..)
.112	شركة باركر هانيفين	شركة ميجيت بي إل سي	استحواذ شركة باركر هانيفين على شركة ميجيت بي إل سي
.113	روبرت بوش الدولية القابضة اي جي	مجموعة البرو اي جي	استحواذ شركة (روبرت بوش الدولية القابضة اي جي) على 100% من أسهم (مجموعة البرو اي جي)
.114	مصنع الخليج للأغذية	شركة سنام الخليجية	اندماج بين (مصنع الخليج للأغذية) و(شركة سنام الخليجية)
.115	شركة الجذور الراسخة للنقليات المحدودة	شركة التنمية لما وراء البحار المحدودة	استحواذ (شركة الجذور الراسخة للنقليات المحدودة) على 70% من (شركة التنمية لما وراء البحار المحدودة)
.116	شركة إس إم بي سي أفياشن كابيتال ليمتد	شركة جوسهوك مانجمنت ليمتد	استحواذ (شركة إس إم بي سي أفياشن كابيتال ليمتد) على كامل حصص (شركة جوسهوك مانجمنت ليمتد)
.117	شركة تايسون انترناشيونال هولدنج	شركة تصنيع الأغذية الممتازة المحدودة شركة التنمية الزراعية المحدودة	استحواذ (شركة تايسون انترناشيونال هولدنج) على 60% من (شركة تصنيع الأغذية الممتازة المحدودة) و15% من(شركة التنمية الزراعية المحدودة)
.118	Frontline Ltd	Euronav NV	استحواذ (شركة Frontline Ltd) على كامل الحصص في (شركة Euronav NV)
.119	شركة أرامكس ش.م.ع	شركة أكسس يو أس إيه شيبينغ إل إل سي	استحواذ (شركة أرامكس ش.م.ع) على (شركة أكسس يو أس إيه شيبينغ إل إل سي)
.120	بي دي بي جلوبال سيرفسيس بي.في	بي دي بي كانو الدولية المحدودة	استحواذ (بي دي بي جلوبال سيرفسيس بي.في) على 100% من (بي دي بي كانو الدولية المحدودة)

.121	**شركة الجميح للمياه والطاقة**	**شركة الشقيق العربية للماء والكهرباء المحدودة**		استحواذ شركة الجميح للمياه والطاقة على كامل رأس المال المصدر من أسهم شركة الشقيق العربية للماء والكهرباء المحدودة
.122	Severn Glocon Holdings	Celtex Industries, Inc Spartak Products,Inc ValvTechnologies, Inc MCE Group PLC	**إمدادات الكهرباء والغاز والبخاروتكييف الهواء** **إمدادات المياة و أنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها** **و أنشطة الخدمات الأخرى**	"استحواذ شركة Severn Glocon Holdings Limited على كامل حصص: Celtex Industries, Inc Spartak Products,Inc ValvTechnologies, Inc MCE Group PLC "
.123	بويج اس.ايه	أكوانس اس.ايه.اس		استحواذ شركة (بويج اس.ايه) على 100% من رأس مال شركة (أكوانس اس.ايه.اس)
.124	شركة (كارير)	شركة (توشيبا كارير)		استحواذ شركة (كارير) على 55% من أسهم شركة (توشيبا كارير)
.125	شركة هوشيزاكي أوروبا القابضة بي في	مجموعة بريما اس بي أي		استحواذ (شركة هوشيزاكي أوروبا القابضة بي في)على كامل رأس مال (مجموعة بريما اس بي أي) والشركة التابعة لها (فينيما)
.126	شركة أبوظبي الوطنية للطاقة شركة بترول أبوظبي الوطنية "أدنوك"	شركة أبوظبي لطاقة المستقبل "مصدر"		استحواذ (شركة أبوظبي الوطنية للطاقة) "طاقة" على 43% من (شركة أبوظبي لطاقة المستقبل) "مصدر"، و (استحواذ شركة بترول أبوظبي الوطنية) "أدنوك" على 24% من نفس الشركة، في صفقة تتضمن إنشاء مشروع مشترك بين هذه الشركات المعنية.
.127	شركة سينسينا للأعمال الصناعية والإنشاءات المعدنية	شركة ماريتايم اندستريال سيرفسز العربية المحدودة		استحواذ (شركة سينسينا للأعمال الصناعية والإنشاءات المعدنية) على كامل أسهم (شركة ماريتايم اندستريال سيرفسز العربية المحدودة)

.128	شركة التدوير المعدني للخدمات البيئية	شركة فرز وإعادة للخدمات البيئية		استحواذ (شركة التدوير المعدني للخدمات البيئية) على حصة 60% من (شركة فرز وإعادة للخدمات البيئية)
.129	شركة إدارة الزيوت للخدمات البيئية	شركة تجميع الزيوت لنقل النفايات		استحواذ (شركة إدارة الزيوت للخدمات البيئية) على حصة 27.8% من (شركة تجميع الزيوت لنقل النفايات)
.130	سولف لإدارة المنشأت	مقاييس الدقة		استحواذ شركة (سولف لإدارة المنشأت) على 70% من شركة (مقاييس الدقة)
.131	**شركة بوتشيني بيدكو بي في**	**شركة إكاتيرا بي في**		استحواذ (شركة بوتشيني بيدكو بي في) على كامل رأس مال (شركة إكاتيرا بي في)
.132	ألبيك بوليستر	عمان هولدينق يو كاي لمتد		استحواذ (ألبيك بوليستر)على (عمان هولدينق يو كاي لمتد)
.133	دبليو اس بي قلوبل انك	شركة أميك فوستر ويلر انرجي بارتنرز أند انجنرينق		استحواذ (دبليو اس بي قلوبل انك) على (شركة أميك فوستر ويلر انرجي بارتنرز أند انجنرينق) بالكامل
.134	**شركة سي دي آند آر ماديسون يو كي بيدكو ليمتد**	**شركة أوه إس سي قروب انترناشونال ليميتد**	**إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء و أنشطة خدمات الاقامة والطعام**	استحواذ (شركة سي دي آند آر ماديسون يو كي بيدكو ليمتد) على كامل حصص (شركة أوه إس سي قروب انترناشونال ليميتد)
.135	شركة مسار النمو للاستثمار	الشركة السعودية للنظم الصحية		استحواذ شركة مسار النمو للاستثمار على 40% من حصص الشركة السعودية للنظم الصحية.
.136	شركة كيتوبي	شركة أوج للاستثمار		استحواذ (شركة كيتوبي) على كامل الحصص في (شركة أوج للاستثمار)

			أنشطة صحة الإنسان والعمل الاجتماعي	
.137	**شركة الخليج للإستثمار الإسلامي**	**شركة عالم الساحة**		استحواذ (شركة الخليج للإستثمار الإسلامي) على 51% من (شركة المسواك لطب الأسنان)
.138	شركة سي إس إل	شركة فيفور فارما)		استحواذ (شركة سي إس إل) على كامل حصص (شركة فيفور فارما)
.139	الشركة الطبية العربية العالمية القابضة	شركة العناية المبتكرة القابضة المحدودة		استحواذ الشركة الطبية العربية العالمية القابضة على (51%) من حصص شركة العناية المبتكرة القابضة المحدودة
.140	شركة دلة للخدمات الطبية	شركة المركز الطبي الدولي		استحواذ (شركة دلة للخدمات الطبية) على حصة 18.98% من (شركة المركز الطبي الدولي)
.141	شركة التأمينات للمشاريع الاستثمارية المحدودة	شركة المجموعة السعودية للرعاية الطبية	إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها	استحواذ شركة التأمينات للمشاريع الاستثمارية المحدودة على 52.97% من شركة المجموعة السعودية للرعاية الطبية
.142	مستشفى الدكتور سليمان عبدالقادر فقيه	شركة رنا للخدمات الطبية		استحواذ شركة (مستشفى الدكتور سليمان عبدالقادر فقيه) على حصة 60.56% من شركة (رنا للخدمات الطبية)
.143	شركة امانات القابضة	شركة تنمية الإنسان		استحواذ (شركة امانات القابضة) على حصة 60% من (شركة تنمية الإنسان)
.144	**شركة اتش سي 1 انفيستمنتس**	**شركة سكون العالمية القابضة**		استحواذ (شركة اتش سي 1 انفيستمنتس) على 81.81% من (شركة سكون العالمية القابضة)

.145	شركة مسار النمو للاستثمار	شركة شفاء العربية الطبية	**أنشطة الخدمات الأخرى تجارة الجملة والتجزئة، وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية**	استحواذ (شركة مسار النمو للاستثمار)على نسبة 85% من رأس مال (شركة شفاء العربية الطبية)
.146	**شركة بوستن ساينتفك الخليجية للتجارة شركة شخص واحد**	**شركة فاروق ومأمون تمر وشركاؤهما**		استحواذ شركة (بوستن ساينتفك الخليجية للتجارة شركة شخص واحد) على بعض أصول شركة (فاروق ومأمون تمر وشركاؤهما)
.147	شركة الخبير المالية	شركة المجتمع جدة للأدوية		استحواذ (شركة الخبير المالية) على حصة 49% من (شركة المجتمع جدة للأدوية)
.148	شركة النحاس للتجارة	شركة رائد عبدالفتاح النحاس شركة ماهر عبدالفتاح النحاس		دمج شركتي رائد عبدالفتاح النحاس وشركة ماهر عبدالفتاح النحاس في شركة النحاس للتجارة
.149	شركة دراية المالية	شركة حلا بستاني التجارية	أنشطة خدمات الإقامة والطعام	استحواذ شركة دراية المالية على نسبة 30% من شركة حلا بستاني التجارية
.150	شركة انوفا السعودية للرعاية الصحية	شركة الخليجية للعناية الموحدة		استحواذ (شركة انوفا السعودية للرعاية الصحية) على كامل حصص (شركة الخليجية للعناية الموحدة)
.151	شركة جي 3 أباريل جروب ليمتد	كارل لاغرفيلد القابضة بي فيه		استحواذ شركة جي 3 أباريل جروب ليمتد على 80.76% من أسهم كارل لاغرفيلد القابضة بي فيه

.152	شركة كيرينغ إس أيه	شركة ماوي جيم إنك	أنشطة صحة الإنسان والعمل الاجتماعي	استحواذ شركة (كيرينغ إس أيه) على 92.6% من أسهم شركة (ماوي جيم إنك)
.153	روفينسا إس. أيه ترید کوربوریشن انترناشیونال	كيميك كوزموسيل إي. أيه. دي سي.في		استحواذ شركة (روفينسا إس. أيه) مع الشركة التابعة لها بالكامل (ترید کوربوریشن انترناشیونال) على كامل رأس مال شركة (كيميك كوزموسيل إي. أيه. دي سي.في)
.154	شركة العربية للعود	شركة النخبة للعود		استحواذ (شركة العربية للعود) على كامل الحصص في (شركة النخبة للعود)
.155	شركة برنتاق العربية السعودية المحدودة	شركة العزاز للكيماويات		استحواذ (شركة برنتاق العربية السعودية المحدودة) على كامل أعمال التوزيع لـ(شركة العزاز للكيماويات)
.156	شركة فور الهلال التجارية	شركة اتحادات أبيان المحدودة		استحواذ (شركة فور الهلال التجارية) على أصول من (شركة اتحادات أبيان المحدودة)

نوع التركز بحسب العلاقة بين المنشآت:

شكلت التركزات الأفقية ما نسبته 49% من طلبات التركز الاقتصادي بإجمالي 87 طلبًا من أصل 176 طلبًا، و58 طلب تركز تكتلي شكلت 33% من إجمالي طلبات التركز الاقتصادي، في مقابل 31 طلب تركز رأسي شكلت 17% من إجمالي الطلبات.

نوع التركز:

بلغ عدد طلبات الاستحواذ 149 طلبًا من أصل 176 طلبًا تشكل 85% من طلبات التركز الاقتصادي الواردة للهيئة العامة للمنافسة،و 20 طلبًا لمشاريع مشتركة و7 طلبات اندماج.

تصنيف طلبات التركز الاقتصادي بحسب نوع التركز

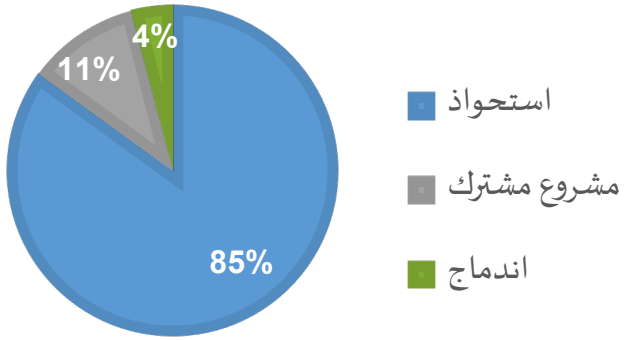

تصنيف طلبات التركز الاقتصادي بحسب العلاقة بين المنشآت (تركز تكتلي- تركز رأسي-تركز أفقي) لعام 2022م كاملاً:

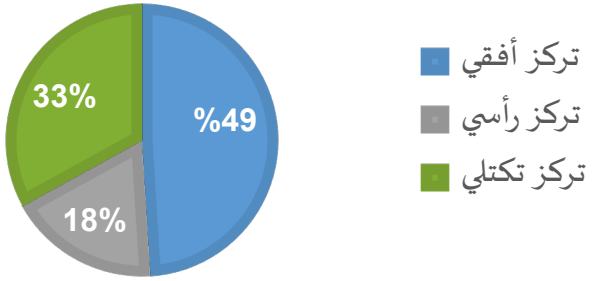

طلبات التركز الاقتصادي للاعوام 2020-2022

إجمالي عدد الطلبات

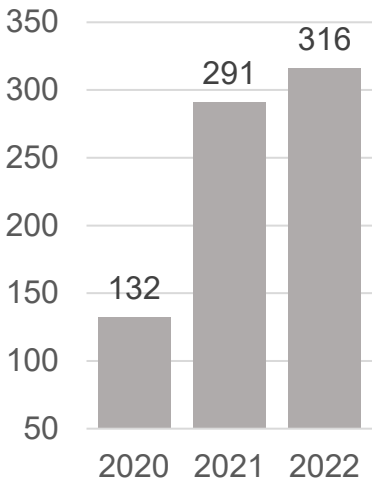

معدل نمو إجمالي عدد الطلبات بين عامي 2021-2022

%8.6

رفض

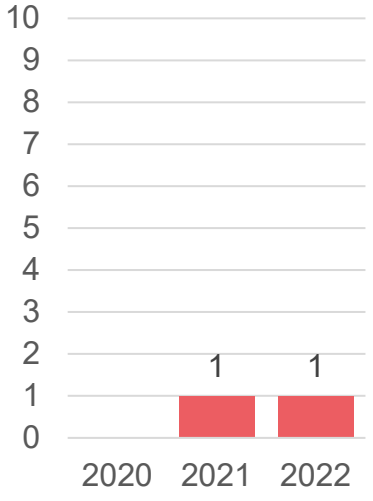

معدل نمو طلبات الرفض بين عامي 2021-2022

%0

عدم الممانعة

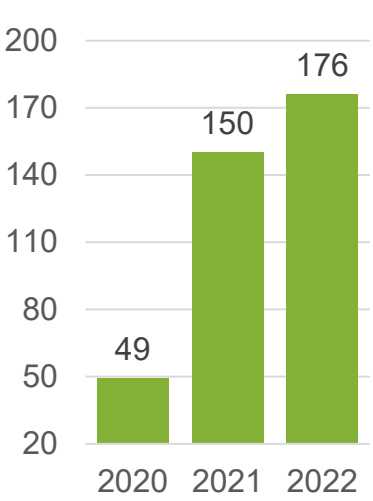

معدل نمو طلبات عدم الممانعة بين عامي 2021-2022

%17.3

تحت الدراسة

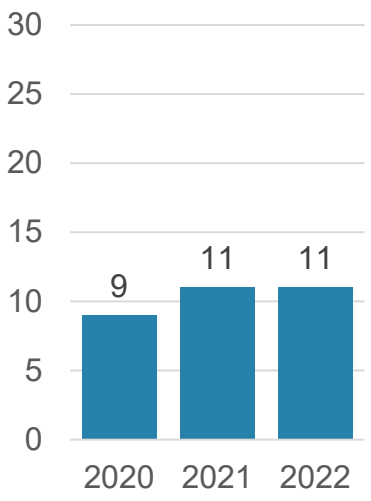

معدل نمو الطلبات تحت الدراسة بين عامي 2021-2022

%0.0

عدم وجوب الإبلاغ

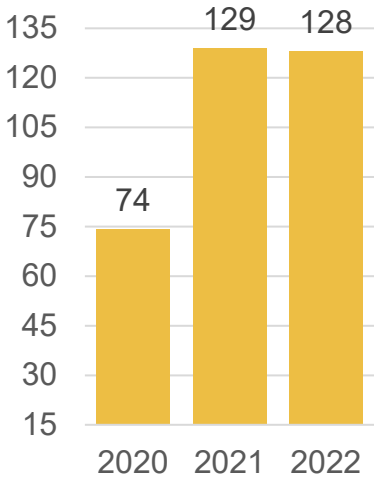

معدل نمو طلبات عدم وجوب الإبلاغ بين عامي 2021-2022

%0.78--

قرار (عدم الممانعة) لطلبات التركز الاقتصادي لعام 2022 بحسب الرُبع

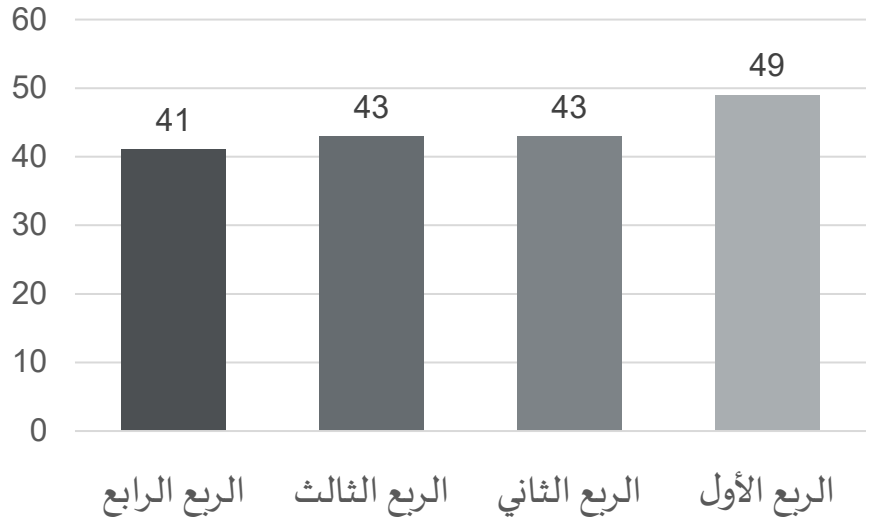

طلبات التركز الاقتصادي لعام 2022م بحسب التوزيع الجغرافي:

بلغت نسبة الطلبات للتركز الاقتصادي في عام 2022 للمنشآت التي يكون فيها الطرف المستحوذ/الدامج محلي 38% من مجموع الطلبات. في حين بلغت نسبة الطلبات لاستحواذ المنشآت الأجنبية نسبة 62% والتي تشمل طلبات لمنشآت أجنبية ترغب في الاستحواذ أو إنشاء مشاريع مشتركة مع شريك محلي أو بين منشآت أجنبية ويوجد لها تواجد أو تأثير في السوق المحلي.

طلبات التركز الاقتصادي لعام 2022 بحسب التوزيع الجغرافي

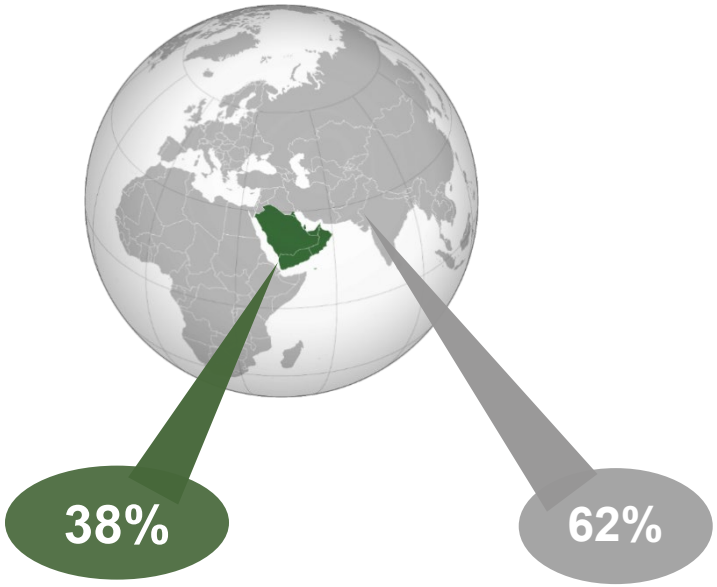

تصدرت الشركات من الدول التالية قائمة طلبات التركز الاقتصادي لعام 2022

تصنيف التركزات الاقتصادية المجازة بحسب القطاعات لعام 2022 م:

كانت أبرز الأسواق المعنية التي تمت دراستها خلال العام سوق تقنية المعلومات، وسوق الصيدليات، وسوق الأنشطة المتعلقة بالنفط والغاز. وتسعى الهيئة إلى تحديد السوق المعنية لطلبات التركز وفق أضيق نطاق لتقييم حالة السوق بشكل دقيق ومعرفة الآثار المترتبة عليه نتيجةً للصفقة التي تتم دراستها، وقد ورد للهيئة خلال عام 2022عدد من طلبات التركز الاقتصادي التي تنشط في أسواق جديدة، ومن أبرزها سوق خدمات المدفوعات الرقمية، وسوق الطيران، وسوق خدمات الاتصالات عبر الأقمار الصناعية، وسوق تصنيع الذخائر، وسوق العطور الشرقية والعود، وسوق الشاي، وسوق إنتاج الأغاني العربية.

شكل رقم (17) عدد طلبات التركز الاقتصادي المجازة من الهيئة مصنفة بحسب القطاع

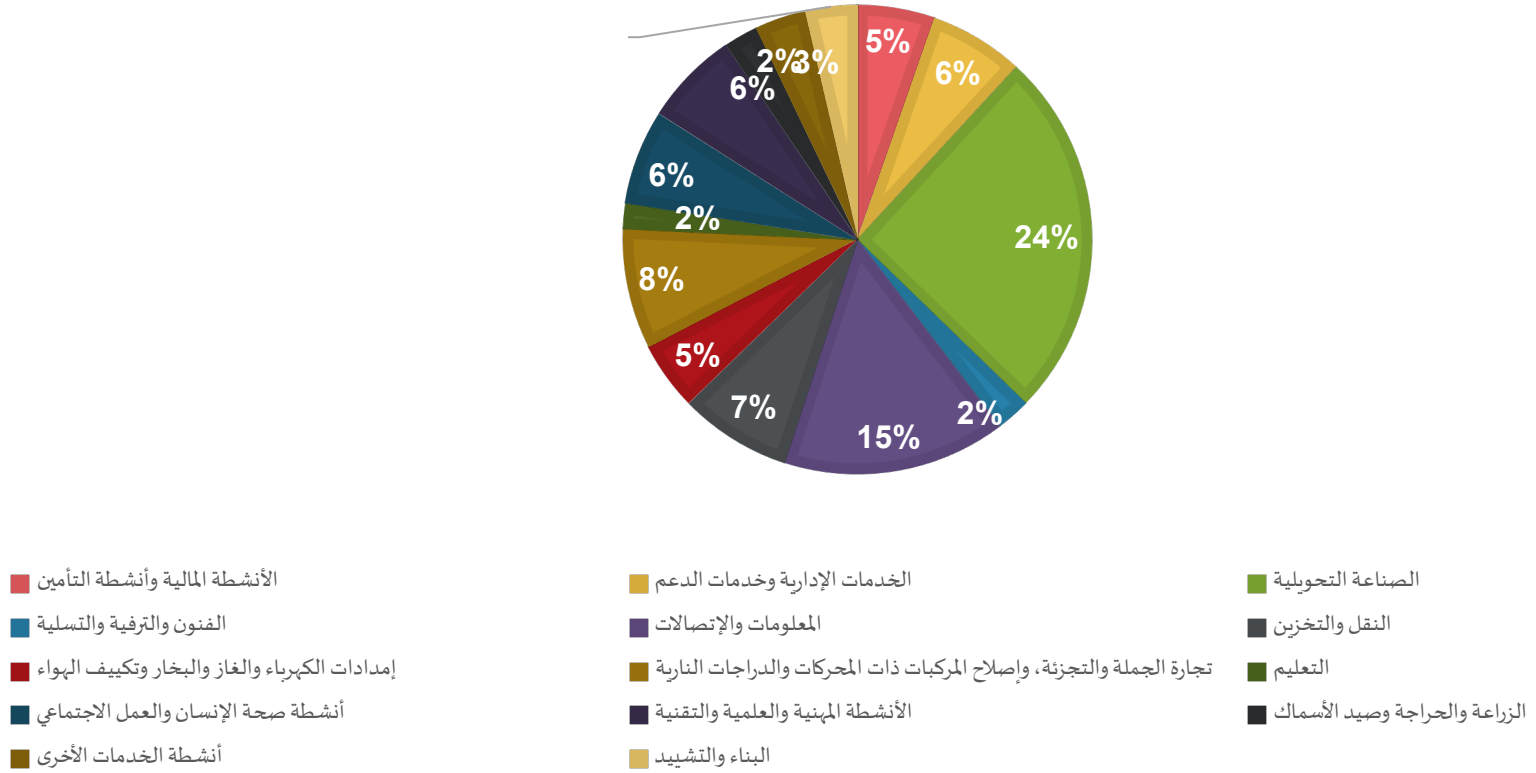

قائمة تتضمن أبرز التركزات التي تمت دراستها خلال العام 2022م:

قامت الهيئة بدراسة وإجازة (176) طلب تركز اقتصادي. وتوضح الجداول التالية أمثلة على أبرز طلبات التركز الاقتصادي التي قامت الهيئة بإجازتها أو رفضها:

الشكل (22) أبرز طلبات التركز للعام 1444/1443هـ (2022 م)

القطاع	قطاع الغاز
حالة الطلب	رفض
الصفقة	استحواذ شركة الغاز والتصنيع الأهلية على 55% من شركة الناقل الافضل للغاز "شركة شخص واحد"
تاريخ القرار	16-06-2022
الاستنتاجات	• تعدّ شركة الغاز والتصنيع الأهلية في الوقت الحالي محتكرة لسلسلة إمداد الغاز في مراحل التخزين والتعبئة والتوزيع والبيع بالجملة، وتمتلك إن أجيزت الصفقة بسبب وضعها المهيمن القدرة والحافز "عالي الاحتمال" على التأثير في سلسلة إمداد التوزيع والبيع بالتجزئة، وذلك من خلال إقصاء منافسي شركة الناقل الأفضل في سوق توزيع غاز البترول المسال بوسائل منها: رفع أسعار الرسوم المفروضة، أو خفض جودة الخدمات والمنتجات المقدمة، أو التفضيل في المعاملات المالية، أو غير ذلك من الوسائل. • خلصت الهيئة من خلال دراستها ومقارنتها لسلاسل إمداد الغاز المسال في عينة كبيرة من دول العالم إلى توجه هذه الدول إلى تحرير القطاع وفتح مجال المنافسة في جميع سلاسل الإمداد الثلاث، وإلى الحد أو المنع من التكامل الرأسي في هذا القطاع تعزيزاً للمنافسة وتحقيقاً للرفاهية العامة للمستهلك والتوزيع الأمثل للموارد في الاقتصاد الوطني، وهو مايتناسق مع رؤية وتوجه وزارة الطاقة في المملكة. • خلصت الهيئة من خلال مقابلاتها وتحقيقاتها مع "الأطراف الثلاثة" المنافسين لشركة الناقل الأفضل إلى وجود مخاوف كبيرة لديهم من تبعات إتمام هذه الصفقة.

	وتحرص هيئات المنافسة على بقاء المنافسة حية في الأسواق والحد من موانع الدخول إليها، وخلصت الهيئة في تحليلها لموانع الدخول المترتبة على نفاذ صفقة التركز الاقتصادي إلى نتيجتين محتملتين: **الأولى:** ترى الهيئة أن امتلاك شركة الغاز والتصنيع لبيانات المنافسين التي تقوم الشركة بالحصول عليها من تجار التجزئة المنافسين لشركة الناقل الأفضل مثل (مواقع وجودهم، وطاقتهم الاستيعابية، وقدراتهم المالية والتشغيلية، وغيرها) قد يؤدي إلى توظيف هذا المخزون من البيانات في الحد من نمو وتوسع الشركات المنافسة لشركات الناقل الأفضل المستحوذ عليها، أو السبق والتفاعل السريع مع أي تحول في نموذج الأعمال الذي يقوم به أي من المنافسين لهذه الشركة. **الثانية:** ترى الهيئة أن خلق كيان مهيمن ومتكامل رأسياً في معظم مراحل سلسلة الإمداد نتيجة لهذه الصفقة سيزيد من صعوبة دخول منافسين أو مستثمرين جدد في سوق توريد غاز البترول المسال، وهو ما قد يصعّب من إمكانية نجاح توجه وزارة الطاقة في المستقبل القريب لفتح المنافسة في سلاسل إمداد هذا الغاز. • كذلك انتهت دراسة الهيئة إلى أن الكفاءات المحتملة من الصفقة المتضمّنة في وجهة نظر أطراف التركز يمكن أن يتحقق من دون إتمام الصفقة، وأن الأضرار المحتملة على المنافسة أكبر من الفائدة المرجوة منها في حال إتمامها.

القطاع	التأمين
حالة الطلب	عدم ممانعة
الصفقة	اندماج شركة ولاء للتأمين مع شركة ساب للتكافل
تاريخ القرار	21-03-2022

الاستنتاجات	• تبلغ حصة الأطراف مجتمعة من سوق التأمين العام (10%) ، وتبلغ حصتها مجتمعة من سوق تأمين الممتلكات 16% ،في حين تمثل حصة الأطراف ما يقارب 13% من سوق تأمين الحماية والادخار وكل الحصص السوقية في الأسواق المذكورة أعلاه تعدّ منخفضة. • وجود عدد كبير من المنافسين في سوق التأمين السعودية. • لا توجد أي موانع دخول تنظيمية أو هيكلية في سوق التأمين. • **يؤدي الاندماج إلى تحسين كفاءة المنشآت وزيادة مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي.**

6-2-3 دعم السياسات:

تحرص الهيئة العامة للمنافسة على حماية المنافسة العادلة في سوق السلع والخدمات في المملكة العربية السعودية والمساهمة بفاعلية مع الهيئات الحكومية في إرساء قواعد المنافسة المشروعة، واقتراح سياسات تصحيحية للمنافسة بشأن المسائل المتعلقة بضمان تحقيق المنافسة العادلة في الأسواق مستندة إلى نتائج دراسات السوق القطاعية، وتشجيع الأجهزة الحكومية المعنية على تبنيها ودعمها لضمان انعكاس مبادئ المنافسة العادلة في عملية وضع السياسات والقوانين والتشريعات المنظمة للأسواق المختلفة.

وتعمل إدارة دعم السياسات في الهيئة على أن تصبح الهيئة أكثر كفاءة وفاعلية في تقديم المشورة إلى الجهات التنظيمية في المسائل المتعلقة بقضايا المنافسة من خلال مراجعة مسودات اللوائح والسياسات التي لها أثر ملموس في مستوى المنافسة واقتراح التعديلات الضرورية في تلك السياسات والأنظمة لتعزيز ثقافة المنافسة ورفع درجة الوعي بمبادئ وسياسات المنافسة في الأجهزة الحكومية والدفع باتجاه دعم التعديلات التنظيمية الهادفة إلى منع الممارسات الاحتكارية بما يتماشى مع التغييرات الجارية في الأسواق.

كذلك تعمل الإدارة في الهيئة على تعزيز التعاون وتعميق التفاهم مع مختلف الجهات التنظيمية القطاعية من أجل إقامة نقاط تواصل وتأمين المشاركة والدعم من الهيئات الحكومية ذات الصلة بشأن التغييرات التي تقترحها الهيئة العامة للمنافسة على اللوائح أثناء إعداد دراسات السوق، وتبادل البيانات وطلب الملاحظات من الجهات التنظيمية المسؤولة بخصوص دراسات السوق التي أجريت وتوعية الجهات التنظيمية القطاعية بأهمية نظام المنافسة ودور الهيئة واختصاصاتها. وتحرص إدارة دعم السياسات بالهيئة على مشاركة مخرجات وتوصيات الدراسات التي تقوم بتنفيذها الهيئة عن طريق وحدة الدراسات الاقتصادية والعمل على تبنيها من قبل الجهات الحكومية ذات الشأن. وقد أنهت الهيئة دراستي قطاع التأمين الصحي، وقطاع بيع السيارات وخدمات ما بعد البيع وقطع غيار السيارات، اللتين وردت تفاصيلهما في تقريرها السنوي للعام الماضي 2021م، واستخلصت فيهما مجموعة من النتائج والتوصيات اللازمة لمعالجة اختلالات الأسواق، ومن المتوقع أن تسهم بشكل فعال في تعزيز منافع المنافسة في الأسواق وتحسين الظروف الاستثمارية فيها. وتمحورت توصيات الدراستين بشكل عام حول تعزيز إنفاذ نظام المنافسة وتقييد القوى السوقية التي قد ينتج عنها عوائق متعلقة بالدخول إلى الأسواق والتوسع فيها. كذلك يجب إيلاء الإجراءات الإشرافية والتنظيمية التي تأخذ بالاعتبار مخاطر الاحتكارات والاتفاقيات غير المشروعة بين المنشآت العاملة في الأسواق اهتماماً بالغاً تجنباً لنشوء أي آثار مقيدة للمنافسة.

أولا: مخرجات وتوصيات الدراسة حول الوضع الراهن للمنافسة في قطاع التأمين الصحي بالمملكة:

أعدت الهيئة العامة للمنافسة دراسة حول الوضع الراهن للمنافسة في قطاع التأمين الصحي بالمملكة، وأجرت تقييماً مفصلاً للقطاع بغرض الوقوف على التحديات الهيكلية والتنظيمية والسلوكية التي يواجهها وتقديم التوصيات اللازمة، ورُفعت مخرجات الدراسة إلى المقام السامي الكريم بتاريخ يوليو 2022م، وأحيلت إلى لجنة مختصة بهيئة الخبراء تتضمن ممثلي جميع الجهات الوطنية ذات العلاقة بمخرجات الدراسة، وتمثلت توصيات الهيئة للتحديات المحتملة في قطاع التأمين الصحي في ما يلي:

التحديات المحتملة للمنافسة في سوق التأمين	التوصيات
عدم التفاوض بشأن الأسعار فيما يتعلق بتوفير الرعاية الصحية في القطاع العام (نتيجة للمادة (11) القاضية بتحمل جهة الضمان الصحي المقابل المالي للخدمات المقدمة في المؤسسة الصحية العامة للمرضى المؤمن عليهم)	مراجعة التأثيرات الناجمة عن المادة (11) بعد مرور 3 سنوات، والنظر في إتاحة فرص التفاوض حول الأسعار بين منشآت الرعاية الصحية للقطاع العام وشركات التأمين الصحي في القطاع الخاص
جودة بيانات المطالبات	تحسين عملية الإنفاذ من خلال استخدام حل تقني(كمثال عن طريق تعجيل التنفيذ الكامل لمنصة نفيس (NPHIES))
	فرض غرامات مالية على شركات التأمين بسبب التأخر في مشاركة سجل المطالبات وعدم دقة البيانات من خلال وظائف الكشف الآلي في إطار منصة النظام الموحد
نقص الأطباء العامين المستقلين (أطباء الرعاية الصحية الأولية)، والاندماج الرأسي لمقدمي الرعاية الصحية وخدمات التأمين، ومكافآت الأطباء القائمة على الحو افز	إنفاذ اللوائح التنظيمية التي تشترط متابعة رحلة المريض التي يحددها مجلس الضمان الصحي والتي تتضمن الحصول على استشارة رعاية صحية أولية مستقلة قبل إجراء إحالة أخرى إلى أخصائي
	التشجيع والتحفيز على إنشاء منشآت جديدة مستقلة للرعاية الصحية الأولية
	السماح لشركات التأمين الصحي بإقامة منشآت الرعاية الصحية الأولية بشرط ضمان الوصول المتكافئ للمرضى
	سن اللوائح التي تحظر دفع المكافآت للأطباء
	تحسين معايير الأخلاقيات المهنية مع فرض قيود أوضح على المكاسب المالية غير المشروعة المتأتية الناتجة من عن ممارسة مهنة الطب، وتحسين عمليات الإنفاذ

	إنشاء نظام لقياس وتقييم الجودة وتصنيف المستشفيات والأطباء ومقدمي خدمات الرعاية الصحية على أساس جودة النتائج والمخرجات الطبية
قيود الاستثمار	خفض نسبة الـ 80% المتعلقة بمطالب الاستثمار في المملكة، والسماح بمرونة إضافية لشركات التأمين الصحي فيما يتعلق بالاستثمارات التي تُجرى عبر الأسواق العالمية،
	خلق قدر أكبر من الوعي والشفافية (على سبيل المثال: وضع مبادئ توجيهية للمستثمرين) بخصوص عملية تطبيق سياسة تنويع الاستثمارات الصادرة عن البنك المركزي السعودي ومعايير القرار التي تنطبق عليها حالات الخروج عن إرشادات الاستثمار "الافتراضية"
متطلبات رأس المال والملاءة	اعتماد نظام متطلبات رأس المال القائم على المخاطر(Risk-Based Capital (RBC)) وتطبيقه في المملكة والذي يتماشى مع المعايير العالمية (الملاءة 2، على سبيل المثال).
نظام الزكاة	فرض سقوف على وعاء الزكاة المستخدم في احتساب الالتزام الزكوي لشركات التأمين على غرار الأنظمة المتعلقة بأنشطة التمويل
الحد الأدنى من الاستحقاقات الإلزامية لبوليصات التأمين الصحي	إعادة تقييم الحد الأدنى من الاستحقاقات المطلوبة للسماح بمزيد من التمايز بين المنتجات وعروض بوليصات التأمين المجانية
	تنظيم حملات توعية لإعلام شركات التأمين الصحي والمستهلكين بإمكانية تقديم بوليصات تأمين صحي تكميلية دون أن تشمل الحد الأدنى من متطلبات التغطية
إطار التفاوض وآليات وضع/ تحديد الأسعار	دراسة تنفيذ نظام تفاوض قائم على أساس نظام الترميز الطبي القائم على مجموعات التشخيص المتشابهة (DRGs)
	ضمان الإشراف على تحديد الأسعار المتعلقة بالمنافسة وتوجيهها
	متابعة جودة النتائج والمخرجات الصحية

ثانيا: مخرجات وتوصيات الدراسة حول الوضع الراهن للمنافسة في قطاع السيارات:

كذلك أعدّت الهيئة العامة للمنافسة دراسة حول الوضع الراهن للمنافسة في قطاع السيارات بالمملكة، وأجرت تقييماً مفصلاً للقطاع بغرض الوقوف على التحديات الهيكلية والتنظيمية والسلوكية التي يواجهها وتقديم التوصيات اللازمة. ورُفعت مخرجات الدراسة إلى المقام السامي الكريم ب، وأحيلت إلى لجنة مختصة بهيئة الخبراء تتضمن ممثلي جميع الجهات الوطنية ذات العلاقة بمخرجات الدراسة. وتمثلت توصيات الهيئة للتحديات المحتملة في قطاع السيارات في ما يلي:

التحديات المحتملة للمنافسة في سوق السيارات	التوصيات
ملكية الموزع الحصري لعلامات تجارية متعددة تمكنه من الاستحواذ على حصة سوقية أعلى ومراكز متعددة للمشاركة في عطاءات أساطيل المركبات.	• مراقبة التمثيل الحصري للموزع المحلي لعلامات تجارية متعددة باعتبارها عمليات اندماج أو استحواذ قد تخل بالمنافسة. • التنسيق لرصد نتائج المناقصات العامة وتنظيم مشاركة الموزعين في العطاءات.
عدم إلزام الشركات المصنعة للمعدات الأصلية بمشاركة المعلومات الفنية أو إرشادات الصيانة والإصلاح مع مراكز الخدمات والإصلاح المستقلة.	• إعداد "مدونة قواعد السلوك التجاري في سوق ما بعد البيع"، تتضمن المبادئ التوجيهية وتوضح السلوكيات المناهضة للمنافسة بغرض مساعدة الشركات على الامتثال وزيادة الوعي بشأن حقوق المستهلك. • تعزيز الوعي بشأن لوائح الحق في الإصلاح الصادرة في عام 2014م.
القيود المفروضة على استيراد وبيع قطع الغيار التي تحمل علامة الشركات المصنعة للمعدات الأصلية.	• تعديل المادة (4/10) في اللائحة الفنية لقطع غيار السيارات بما يسمح لموردي قطع الغيار باستيراد قطع غيار تحمل علامة الشركات المصنعة للمعدات الأصلية من أي طرف، والسماح للمورد بالجمع بين أنشطة توريد قطع الغيار الأصلية وتوريد قطع الغيار ذات الجودة المطابقة.
عدم خضوع المستوردين المستقلين عن الشركات المصنعة للمعدات الأصلية لمعايير (CAFE)، مما يمكنهم من استيراد أي مركبات بغض النظر عن متوسط استهلاك الوقود التراكمي.	• النظر في جدوى إلزام جميع الكيانات التي تمارس أنشطة استيراد السيارات الجديدة بمعايير (CAFE).
الاستعداد والتحضير للسياسات الاقتصادية والصناعية المستقبلية.	• صياغة السياسات الصناعية الخاصة بتطوير تجمع صناعات السيارات في المملكة؛ لضمان مواءمة مبادئ سياسة ونظام المنافسة مع السياسات الصناعية المستقبلية للشركات الوطنية.

يبيّن الجدول أدناه نتائج التوصيات للدراسات التي قامت الهيئة بعملها سابقاً وحالة تنفيذ التوصية:

(جدول رقم (..): يبيّن الدراسات القطاعية التي قامت بها الهيئة سابقاً وحالة تنفيذ التوصيات)

دراسة هيكل قطاع بيع السيارات *وخدمات* ما بعد البيع وقطع غيار السيارات و أثر سلوك المنشآت العاملة فيه على المنافسة			
نبذة عن الدراسة	أعدت الهيئة العامة للمنافسة دراسة حول الوضع الراهن للمنافسة في قطاع السيارات بالمملكة، وأجرت تقييماً مفصلاً للقطاع بغرض الوقوف على التحديات الهيكلية والتنظيمية والسلوكية التي يواجهها وتقديم التوصيات اللازمةورُفعت مخرجات الدراسة إلى المقام السامي الكريم بتاريخ 30 يونيو 2022م، وأحيلت إلى لجنة مختصة بهيئة الخبراء تتضمن ممثلي جميع الجهات الوطنية ذات العلاقة بمخرجات الدراسة ويوضح الجدول التالي التحديات والتوصيات والإجراء المتخذ بشأنها		
التحديات المحتملة للمنافسة في سوق السيارات	**التوصيات**	**الإجراء**	**تاريخه**
استغلال مزايا الاتفاقيات الرأسية لتسهيل التواطؤ بين الشركات المصنعة للمعدات الأصلية و/أو الموزعين .	• يجب على الهيئة نشر وثيقة إرشادية توضح آلية تقييمها للتأثيرات الناتجة عن إساءة استخدام القيود الرأسية بما فيها حقوق التوزيع الحصرية والسلوكيات التي يجب تجنبها.	تعكف الهيئة على إعداد دليل الإتفاقيات الرأسية بالاستعانة ببيت خبرة ممثل في البنك الدولي بهدف الاستفادة من أفضل الممارسات الدولية المثلى بهذا الشأن.	تستهدف الهيئة إصداره خلال العام 2023م.
	•	•	يونيو 2022م

ملكية الموزع الحصـــري لعلامات تجارية متعددة تمكنه من الاستحواذ على حصة سوقية أعلى ومراكز متعددة للمشاركة في عطاءات أساطيل المركبات.	•	•	أغسطس 2022م
	•	رُفِ ال ع و ال ال تر با	أغسطس 2022م
ع ا ال	•	•	يونيو 2022م

	•	تتلوالحا	يونيو 2022م
وجود حالات من الترتيبات غير الرسمية بين مقدمي العطاءات والمشترين في أساطيل المركبات.	•	رُفعالمالواالمالمالمالوا	أغسطس 2022م
القيود المفروضة على استيراد وبيع قطع الغيار التي تحمل علامة الشركات المصنعة للمعدات الأصلية.	•	•	أغسطس 2022م
عدم خضوع المستوردين المستقلين عن الشركات المصنعة للمعدات الأصلية لمعايير (CAFE) مما يمكنهم من استيراد أي مركبات بغض النظر عن متوسط استهلاك الوقود التراكمي.	• التنسيق مع الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة وهيئة الزكاة والضريبة والجمارك للنظر في جدوى إلزام جميع الكيانات التي تمارس أنشطة استيراد السيارات الجديدة بمعايير (CAFE).	رُفع إلى لجنة هيئة الخبراء بأن تتولى الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة وهيئة الزكاة والضريبة والجمارك إلزام جميع الكيانات التي تمارس أنشطة الاستيراد للسيارات الجديدة بمعايير (CAFE).	أغسطس 2022م

سياسة المعاملة بالمثل والقيود على واردات السيارات الجديدة التي طُبِّقت في عام 2020م من دولة الإمارات الشقيقة.	• التنسيق مع الهيئة العامة للتجارة الخارجية لوضع الحلول أو السياسات البديلة لسياسة المعاملة بالمثل المقيِّدة للتجارة.	رُفع إلى لجنة هيئة الخبراء بتوجيه الهيئة العامة للتجارة الخارجية بوضع الحلول والبحث في السياسات البديلة للرد على سياسة دولة الإمارات المقيدة للتجارة.	أغسطس 2022م
الاستعداد والتحضير للسياسات الاقتصادية والصناعية المستقبلية.	• التنسيق مع وزارتي التجارة والصناعة والثروة المعدنية المسؤولتين عن صياغة السياسات الصناعية الخاصة بتطوير تجمّع صناعات السيارات في المملكة؛ لضمان مواءمة مبادئ سياسة ونظام المنافسة مع السياسات الصناعية المستقبلية للشركات الوطنية.	رُفع إلى لجنة هيئة الخبراء بأن يُنظر في مراعاة كل من وزارتي التجارة والصناعة والثروة المعدنية لإجراء تقييم للأثر التنافسي عند صياغة السياسات الصناعية الموجهة لتطوير تجمّع الصناعة المحلية للسيارات، والتنسيق مع الهيئة في هذا الشأن.	أغسطس 2022م

دراسة هيكل قطاع التأمين و أثر سلوك المنشآت العاملة فيه على المنافسة				
نبذة عن الدراسة	أعدت الهيئة العامة للمنافسة دراسة حول الوضع الراهن للمنافسة في قطاع التأمين الصحي بالمملكة، وأجرت تقييماً مفصلاً للقطاع بغرض الوقوف على التحديات الهيكلية والتنظيمية والسلوكية التي يواجهها وتقديم التوصيات اللازمة. ورُفعت مخرجات الدراسة إلى المقام السامي الكريم بتاريخ يوليو 2022م، وأحيلت إلى لجنة مختصة بهيئة الخبراء تتضمن ممثلي جميع الجهات الوطنية ذات العلاقة بمخرجات الدراسة، وتمثلت توصيات الهيئة للتحديات المحتملة في قطاع التأمين الصحي في ما يلي:			
التحديات المحتملة للمنافسة في سوق التأمين	**التوصيات**	**الجهة المسؤولة عن الإجراءات التصحيحية**	**أصحاب المصلحة الآخرون**	**الإجراء**
إلزامية إمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية، وعدم التفاوض بشأن الأسعار فيما يتعلق بتوفير الرعاية الصحية في القطاع العام (كنتيجة للمادة (11))	مراجعة التأثيرات الناجمة عن المادة (11) بعد مرور 3 سنوات، والنظر في إتاحة فرص التفاوض حول الأسعار بين منشآت الرعاية الصحية للقطاع العام وشركات التأمين الصحي في القطاع الخاص	مجلس الضمان الصحي وتعديلات المادة (11) من نظام التأمين الصحي التعاوني	وزارة الصحة الهيئة العامة للمنافسة	المناقشة مع اللجنة المشكلة في هيئة الخبراء
بيانات المطالبات	تحسين عملية الإنفاذ من خلال استخدام حل تقني (كمثال عن طريق تعجيل التنفيذ الكامل لمنصة نفيس (NPHIES))	مجلس الضمان الصحي	البنك المركزي السعودي	المناقشة مع اللجنة المشكلة في هيئة الخبراء
	فرض غرامات مالية على شركات التأمين بسبب التأخر في مشاركة سجل المطالبات وعدم دقة البيانات من خلال وظائف الكشف الآلي في إطار منصة النظام الموحد	البنك المركزي السعودي تعديلات التعميم رقم (122) تعديلات التعميم رقم (165)	مجلس الضمان الصحي	المناقشة مع اللجنة المشكلة في هيئة الخبراء

نقص الأطباء العامين المستقلين (أطباء الرعاية الصحية الأولية)، والاندماج الرأسي لمقدمي الرعاية الصحية، ومكافآت الأطباء القائمة على الحو افز	إنفاذ اللوائح التنظيمية التي تشترط متابعة رحلة المريض التي يحددها مجلس الضمان الصحي والتي تتضمن الحصول على استشارة رعاية صحية أولية مستقلة قبل إجراء إحالة أخرى إلى أخصائي	مجلس الضمان الصحي وزارة الصحة	/	المناقشة مع اللجنة المشكلة في هيئة الخبراء
	التشجيع والتحفيز على إنشاء منشآت جديدة مستقلة للرعاية الصحية الأولية	وزارة الصحة	وزارة الاستثمار	المناقشة مع اللجنة المشكلة في هيئة الخبراء
	السماح لشركات التأمين الصحي بإقامة منشآت الرعاية الصحية الأولية بشرط ضمان الوصول المتكافئ للمرضى	-مجلس الضمان الصحي -وزارة الصحة -الهيئة العامة للمنافسة (في حالة الاندماج أو الاستحواذ)	الهيئة العامة للمنافسة (في حالة المنشآت تحت التأسيس/ المنشآت في المناطق الجديدة)	المناقشة مع اللجنة المشكلة في هيئة الخبراء
	سن اللوائح التي تحظر دفع المكافآت للأطباء	-مجلس الضمان الصحي -وزارة الصحة	-المجلس الصحي السعودي -الهيئة السعودية للتخصصات الصحية	المناقشة مع اللجنة المشكلة في هيئة الخبراء

	تحسين معايير الأخلاقيات المهنية مع فرض قيود أوضح على المكاسب المالية غير المشروعة المتأتية من ممارسة مهنة الطب، وتحسين عمليات الإنفاذ	الهيئة السعودية للتخصصات الصحية	-وزارة الصحة -مجلس الضمان الصحي -المجلس الصحي السعودي	المناقشة مع اللجنة المشكلة في هيئة الخبراء
	إنشاء نظام لقياس وتقييم الجودة وتصنيف المستشفيات والأطباء ومقدمي خدمات الرعاية الصحية على أساس جودة النتائج والمخرجات الطبية	-وزارة الصحة -مجلس الضمان الصحي	-المجلس الصحي السعودي -الهيئة السعودية للتخصصات الصحية	المناقشة مع اللجنة المشكلة في هيئة الخبراء
قيود الاستثمار	خفض نسبة الـ80% المتعلقة بمطالب الاستثمار في المملكة والسماح بمرونة إضافية لشركات التأمين الصحي فيما يتعلق بالاستثمارات التي تُجرى عبر الأسواق العالمية، وخفض شروط الاستثمار في كل من البنوك المعتمدة والسندات الحكومية بنسبة (10%).	-البنك المركزي السعودي تعديلات المادة (61) من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني	وزارة الاستثمار	المناقشة مع اللجنة المشكلة في هيئة الخبراء
	خلق قدر أكبر من الوعي والشفافية (على سبيل المثال: وضع مبادئ توجيهية للمستثمرين) بخصوص عملية تطبيق سياسة تنويع الاستثمارات الصادرة عن البنك المركزي السعودي ومعايير القرار التي تنطبق عليها حالات الخروج عن إرشادات الاستثمار "الافتراضية"	البنك المركزي السعودي	وزارة الاستثمار	المناقشة مع اللجنة المشكلة في هيئة الخبراء

متطلبات رأس المال والملاءة	اعتماد نظام متطلبات رأس المال القائم على المخاطر((Risk-Based Capital (RBC) وتطبيقه في المملكة والذي يتماشى مع المعايير العالمية (الملاءة 2، على سبيل المثال).	البنك المركزي السعودي تعديلات المادة (3) من قانون مراقبة شركات التأمين الصحي التعاوني	هيئة السوق المالية	المناقشة مع اللجنة المشكلة في هيئة الخبراء
نظام الزكاة	فرض سقوف على وعاء الزكاة المستخدم في احتساب الالتزام الزكوي لشركات التأمين على غرار الأنظمة المتعلقة بأنشطة التمويل	هيئة الزكاة والضريبة والجمارك تعديل نظام احتساب الزكاة بخصوص أنشطة التمويل بحيث تشمل شركات التأمين	البنك المركزي السعودي	المناقشة مع اللجنة المشكلة في هيئة الخبراء
الحد الأدنى من الاستحقاقات الإلزامية لبوليصات التأمين الصحي	إعادة تقييم الحد الأدنى من الاستحقاقات المطلوبة للسماح بمزيد من التمايز بين المنتجات وعروض بوليصات التأمين المجانية	مجلس الضمان الصحي تعديلات بوليصة التأمين الصحي التعاوني - جدول الاستحقاقات	وزارة الصحة	المناقشة مع اللجنة المشكلة في هيئة الخبراء
	تنظيم حملات توعية لإعلام شركات التأمين الصحي والمستهلكين بإمكانية تقديم بوليصات تأمين صحي تكميلية دون أن تشمل الحد الأدنى من متطلبات التغطية	مجلس الضمان الصحي بوليصة التأمين الصحي التعاوني		المناقشة مع اللجنة المشكلة في هيئة الخبراء
إطار التفاوض وآليات وضع/ تحديد الأسعار	دراسة تنفيذ نظام تفاوض قائم على أساس نظام الترميز الطبي القائم على مجموعات التشخيص المتشابهة (DRGs)	مجلس الضمان الصحي	وزارة الصحة	المناقشة مع اللجنة المشكلة في هيئة الخبراء

	ضمان الإشراف على تحديد الأسعار المتعلقة بالمنافسة وتوجيهها	مجلس الضمان الصحي	- الهيئة العامة للمنافسة - وزارة الصحة	المناقشة مع اللجنة المشكلة في هيئة الخبراء
	التكليف بدراسة جودة النتائج والمخرجات	وزارة الصحة	مجلس الضمان الصحي	المناقشة مع اللجنة المشكلة في هيئة الخبراء

7-2-3 تطوير البيئة التشريعية:

تهدف الهيئة العامة للمنافسة إلى الإسهام في إعداد وصياغة التشريعات والسياسات المنظمة لسلوك الأفراد والمنشآت في كل ما يتعلق بنظام المنافسة، وتعزيز دور الأبحاث في دفع عجلة التنمية ودعم الاقتصاد مع إيجاد حلولٍ مستدامةٍ للمشكلات التي يواجهها المستهلكون في مجال المنافسة. وعلى مدار العام 1444/1443هـ 2022 م، دأبت الهيئة على إنجاز أعمالها بما يحقق مستهدفات استراتيجيتها وما تسعى إليه وفقًا لرؤيتها ورسالتها؛ لضمان تحقيق المنافسة العادلة وخلق أسواق ذات بيئةٍ تنافسيةٍ عالية. وفي إطار تطوير البيئة التنظيمية، عملت الهيئة العامة للمنافسة على مراجعة الأنظمة واللوائح والسياسات، ورصد التوافقات مع أنظمة المنافسة ولوائحها وفقًا لأبرز الممارسات المحلية والدولية؛ إذ جرت دراسة ما يزيد على (12) من الأنظمة واللوائح ومشروعاتهما، والمشاركةِ في اللجان بهيئة الخبراء. ومن أبرز الأنظمة والقواعد ومشروعاتهما التي قُدمت بشأنها توصيات لتعزيز المنافسة ما يلي:

الأنظمة:

1. مشروع نظام المعاملات التجارية
2. مشروع نظام الوكالات التجارية واتفاقيات التوزيع
3. مشروع نظام الاستثمار
4. مشروع لائحة مكاتب المحاماة الأجنبية
5. مشروع نظام حماية المستهلك
6. مشروع اللائحة التنفيذية لنظام مقدمي خدمة حجاج الخارج
7. مشروع اللائحة التنفيذية لنظام البريد
8. مشروع تنظيمات منصات المحتوى الرقمي
9. مشروع اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني
10. مشروع اللائحة التنفيذية لنظام الاتصالات
11. مشروع تنظيمات المنافسة في منصات المحتوى الرقمي
12. مشروع اللائحة التنفيذية لنظام توزيع الغاز الجاف وغاز البترول السائل للأغراض السكنية والتجارية.

13. اللوائح الاقتصادية للطيران المدني

وكان للهيئة خلال العام 1444/1443هـ عدد من الإصدارات والمشاريع المهمة الهادفة لتحسين البيئة الاقتصادية وزيادة الأدوات المتوافرة للأطراف المشاركة في السوق، من مستهلكين ومنشآت وجهات رقابية، وهي:

1- **الدليل الإرشادي لإساءة استغلال لوضع المهيمن**

2- **المعجم العربي للمنافسة**

3- **مشروع قانون (نظام) المنافسة الخليجي**

الدليل الإرشادي لإساءة استغلال لوضع المهيمن:

يهدف هذا الدليل إلى إيضاح نهج الهيئة المبني على نظام المنافسة في التعامل مع صور إساءة استغلال المنشآت لوضعها المهيمن، ويأتي نشر هذا الدليل لرفع مستوى الشفافية وتمكين الأعمال التجارية والأفراد من فهم آلية إنفاذ النظام وما يترتب على ذلك من قبلهم من واجبات الامتثال له.

يتألف هذا الدليل من الفصول الآتية:

- الفصل الأول: التمهيد، ويشمل الإطار التنظيمي لمعايير دراسة إساءة استغلال الوضع المهيمن .
- الفصل الثاني: النهج العام للنظر في مخالفات إساءة استغلال الوضع المهيمن.
- الفصل الثالث: معايير تقدير الوضع المهيمن.
- الفصل الرابع: من صور إساءة استغلال الوضع المهيمن.
- الفصل الخامس: الاستثناءات والإعفاءات.
- الفصل السادس: إجراءات التقصي والتحقيق في مخالفات إساءة استغلال الوضع المهيمن.

المعجم العربي للمنافسة

انطلاقاً من دور الهيئة العامة للمنافسة في نشر ثقافة المنافسة وإجراء الدراسات والبحوث وغيرها من النشاطات التوعوية والعلمية في مجال المنافسة استناداً إلى الفقرة (3) من المادة الثالثة من تنظيم الهيئة العامة للمنافسة الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (55) وتاريخ 1439/1/20هـ، أصدرت الهيئة المعجم العربي للمنافسة الذي يهدف إلى تسهيل فهم التصور العام لنظام المنافسة وسياساتها ورفع الوعي بالمنافسة في المملكة العربية السعودية والعالم العربي. ويشتمل هذا المعجم على أبرز المصطلحات الواردة في قوانين المنافسة في دول العشرين (G20)، ومن ضمنها نظام المنافسة السعودي.

وقد جاء المعجم بتعريف (183) من أبرز المصطلحات الواردة بأنظمة المنافسة.

مشروع قانون (نظام) المنافسة الخليجي

إيماناً بأهمية التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي، ورغبة في تعزيز اقتصاد دول المجلس في ضوء التطورات الاقتصادية العالمية وما تتطلبه من تكامل تشريعي بين دول المجلس انطلاقاً من دورها المحوري على الصعيدين الإقليمي والدولي، أصبحت الحاجة ملحة إلى تضافر الجهود والإمكانات نحو وحدة اقتصادية متكاملة، باستلهام الدور والمسؤولية التاريخية التي تضطلع بها دول المجلس على المستويين الإقليمي والدولي. وانطلاقًا من رؤية خادم الحرمين الشريفين حفظه الله في الدورة السادسة والثلاثين (الرياض –ديسمبر2015م) المتضمنة في فقرتها العاشرة "استكمال المنظومة التشريعية الاقتصادية"، ومنها قانون (نظام) المنافسة؛ تبنت الهيئة العامة للمنافسة دور قيادة مبادرة مشروع قانون (نظام) المنافسة الخليجي، كذلك أعدت الهيئة دراسة المقارنات المعيارية لأحكام مشروع قانون المنافسة الخليجي.

وقد راعى مشروع قانون (نظام) المنافسة أهمية الحفاظ على البيئة التنافسية وإنفاذ أحكامه وفقاً لأفضل التجارب الدولية في هذا المجال. وفي واقع الأمر، راعى مشروع القانون مرونة إنفاذه بشكل يتناسب مع السياسات الداخلية والخارجية لكل دولة، وجعل لكل منها وضع القواعد والشروط التي تتناسب مع أهدافها ورؤيتها السياسية والاقتصادية.

ونتيجةً لجهود الهيئة، جاء قرار **لجنة التعاون التجاري (أصحاب المعالي والسعادة وزراء التجارة بدول المجلس) باجتماعها رقم (63) المنعقد بتاريخ 19 اكتوبر2022م**، القاضي بـ"الموافقة على مبادرة المملكة العربية السعودية بإعداد مشروع قانون (نظام) المنافسة الخليجي، ....."

مخرجات المبادرة:

أولا: مشروع قانون (نظام) المنافسة الخليجي الموحد:

عقد فريق عمل المشروع خلال العام 2022م عدة اجتماعات للخروج بصيغة توافقية بين جميع الدول الأعضاء، وقد نتج عن ذلك مسودة أولية للمشروع اشتملت على مقترح لـ (29) مادة تتعلق بالأحكام التالية:

مشروع قانون (نظام) المنافسة الخليجي – 7 سبتمبر 2022م

مشروع

قانون (نظام) المنافسة الخليجي

صيغة المبادرة المقدمة من فريق العمل بالهيئة العامة للمنافسة بالمملكة العربية السعودية
7 سبتمبر 2022

الصفحة | 1 من 16

أحكام عامة	- التعريفات - الهدف من هذا القانون (النظام) - نطاق السريان
الجهة المختصة	- الجهة المختصة بإنفاذ هذا القانون (النظام) - أبرز صلاحيات السلطة المختصة
الممارسات	- حظر الاتفاقات وما في حكمها- المقيدة للمنافسة - حظر إساءة استغلال الوضع المهيمن

التركز الاقتصادي

- وجوب التقدم بطلب الموافقة على التركز الاقتصادي
- أشكال البت في طلب الموافقة على التركز الاقتصادي
- الحالات التي يجوز فيها إتمام التركز الاقتصادي

الإجراءات الوقائية والتدابير

- الإجراءات الوقائية
- التدابير
- أحكام عامة في شأن الإجراءات الوقائية والتدابير

الإعفاء، التسوية، المصالحة

- الجهة المختصة بإنفاذ هذا القانون (النظام)
- أبرز صلاحيات السلطة المختصة

الدعوى، والعقوبات

- تحريك الدعوى
- العقوبات الأصلية
- التظلم من القرار أو الحكم الصادر بالعقوبة
- إعلان العقوبات النهائية

تلقي الشكاوى والبلاغات

- تلقي البلاغات في شأن مخالفات أحكام هذا القانون (النظام)
- صلاحيات مأموري الضبط والمحققين
- مخالفة عرقلة أداء مأمور الضبط والمحقق أو حجب المعلومات
- سرية معلومات المنشآت

أحكام ختامية

- اللائحة التنفيذية
- تفسير أو اقتراح تعديل القانون (النظام)
- إجراءات نفاذ القانون (النظام)

ثانياً: دراسة المقارنات المعيارية لأحكام مشروع قانون (نظام) المنافسة الخليجي:

دراسة تحليلية تضمنت أبرز التجارب الدولية في قوانين المنافسة ذات العلاقة بأحكام المشروع، مع الأخذ بالاعتبار القوانين (الأنظمة) المحلية لدول المجلس والاتفاقيات الدولية ذات الصلة. وقد جاءت الدراسة في (7) فصول اشتملت على:

- الفصل الأول: أحكام عامة.
- الفصل الثاني: الاتفاقيات.
- الفصل الثالث: إساءة استغلال الوضع المهمين.
- الفصل الرابع: التركز الاقتصادي.
- الفصل الخامس: التحقيق.
- الفصل السادس: الاختصاص القضائي.
- الفصل السابع: العقوبات والتدابير.

وقد اشتملت الدراسة في كل فصل من فصولها على مقارنات مرجعية لأفضل التجارب في أنظمة المنافسة الدولية؛ إذ شملت تلك التجارب دولاً ومنظمات متعددة مثل:

8-2-3 شكاوى الأفراد والمنشآت

نظرة عامة إلى الشكاوى والمبادرات:

سعت الهيئة منذ إنشائها إلى رفع مستوى وعي فئات المجتمع كافة بأهمية تقديم الشكاوى عند وجود أي شبهة مخالفة لنظام المنافسة، كذلك أتاحت تقديم الشكاوى من خلال موقعها الإلكتروني لجميع فئات المجتمع إيماناً منها بالدور الرئيس للمنشآت والأفراد في المساهمة في الرقابة على الأسواق وتعزيز دور الهيئة في ضبط الممارسات والسلوكيات المخالفة.

وتلقت الهيئة في عام 1444/1443هـ 2022م عدداً من الشكاوى، إضافةً إلى مبادرتها لدراسة أسواق بعض السلع والخدمات. وبلغ عدد هذه الشكاوى والمبادرات منذ نشأة الهيئة (642) شكوى ومبادرة في قطاعات اقتصادية مختلفة كقطاع المعلومات والاتصالات، وقطاع التشييد، وقطاع الصناعات التحويلية، وقطاع الأنشطة المالية وأنشطة التأمين، وقطاع أنشطة خدمات الإقامة والطعام، وقطاع أنشطة صحة الإنسان والعمل الاجتماعي، وقطاع تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية وغيرها.

وتعالج الهيئةهذه الشكاوى والمبادرات وفقاً لمعايير محددة؛ إذ نصت الفقرة (2) من المادة الثالثة والثلاثين من اللائحة التنفيذية لنظام المنافسة على أن "للهيئة منح الأولوية لمباشرة الشكاوى والبلاغات ذات الضرر الجسيم أو الأثر الأكبر في المنافسة، وفقاً لمعايير يقرها المجلس"..

وفي ضوء المعايير المرجعية لفحص الشكاوى، تتعامل الهيئة مع الشكاوى والبلاغات وفق المعايير الآتية:

1- أقدمية الشكوى.
2- الإحالة من الجهات الرقابية.
3- قوة توافر الدلائل أو المؤشرات على وجود الضرر المتحقق أو المحتمل.
4- الطبيعة العاجلة للقضية، ومن ذلك: تقدم المنشأة بأدلة تكشف شركاءها في المخالفة، أو أثر الممارسة في نشاط مسمي حالّ في السوق أو جزء مهم منها.
5- الأثر الاقتصادي على التركز السوقي وهيكل السوق والأسواق الجديدة.
6- تكرار انتهاك المخالِف لنظام المنافسة، أو سبق الإصرار والترصد.

7- خطورة الممارسة على الصحة العامة أو الأمن السلعي والخدمات الأساسية.

8- عوائق دخول المنافسين الجدد إلى السوق محل الممارسة.

9- أثر معالجة الممارسة في التنمية الاقتصادية ونمو الأسواق ذات الصلة، وإسهامها في إجمالي الناتج المحلي.

10- مدى ما يرتبه الجزاء من أثر توعوي للعموم أو رادع من وقوع آخرين في المخالفة.

وقد باشرت الهيئة (126) شكوى ومبادرة جديدة، منها (117) شكوى مقدمة عبر المنصة الإلكترونية (منافسة)، و(4) إحالات من هيئة الرقابة ومكافحة الفساد، و(5) مبادرات.

ودرست (114) شكوى– ما نسبته 90.4%من إجمالي الشكاوى الواردة في عام التقرير-دراسةً أولية وكُيفت قانونياً، ونتج عن ذلك: صدور قرارات مجلس الإدارة باتخاذ إجراءات التقصي والبحث وجمع الاستدلالات والتحقيق في (12) حالة أظهرت المؤشرات القانونية والاقتصادية اشتمالها على ممارسات مناهضة للمنافسة، كذلك نتج عنها صدور قرارات بحفظ (90) شكوى بناءً على مسببات لكل حالة؛ ك(عدم الاختصاص، أو عدم استنادها إلى أدلة فعلية، أو عدم ثبوت مخالفة لأحكام النظام).

وبالتزامن مع معالجة الشكاوى الواردة، باشرت الفرق المختصة بالهيئة عدداً من القضايا التي سبق أن صَدر حيالها قرارات باتخاذ إجراءات التقصي والبحث وجمع الاستدلالات والتحقيق في (54) قضية، وترتب عليها زيارة أو استدعاء ما يقرب من (118) منشأة، وانتهت نتائج التحقيقات في (22) قضية بحق (83) منشأة وفقاً للشكل التالي:

الشكل رقم (3-1) يوضح نتائج التحقيقات

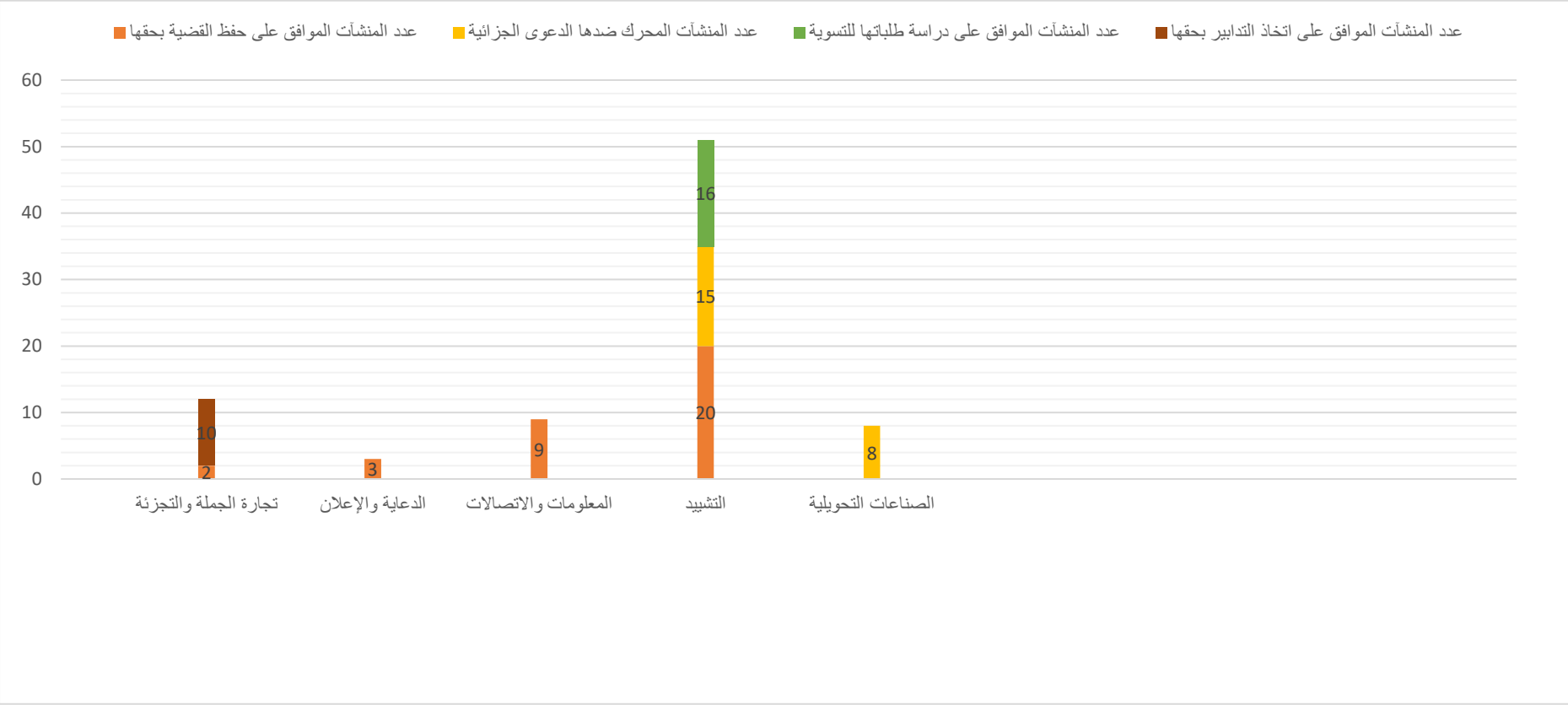

(بحسب تصنيف آيزك4) نوع القرارات مقارنةً بعدد القضايا الشكل رقم (3-2) بيانات المنشآت مرتبة على القطاعات

كذلك يتضمن المخطط التالي مقارنة بين الشكاوى وفقاً لنشاط المنشأة خلال عام التقرير2022م (بحسب تصنيف آيزك4):

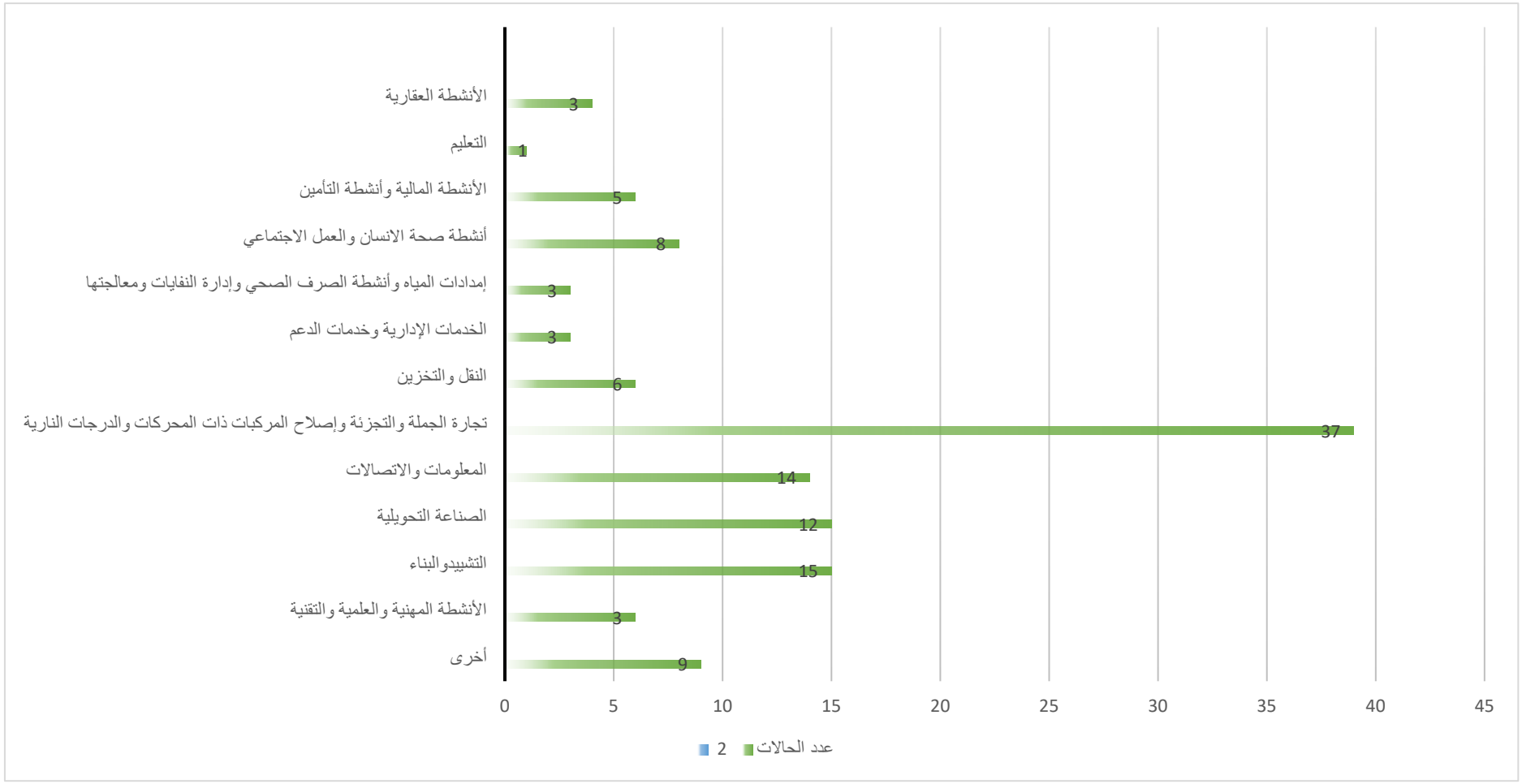

الشكل رقم (3-3) تصنيف الشكاوى خلال عام التقريروفقاً لنشاط المنشأة

الجدول رقم (3-1) تصنيف الشكاوى الواردة للهيئة بحسب القطاع/النشاط في عام 1444/1443هـ (2022م)

القطاع/النشاط	نسبة الشكاوى المبادرات
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	4.6
التشييد والبناء	11.6
الصناعة التحويلية	11.6
المعلومات والاتصالات	10.8
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدرجات النارية	30.2
النقل والتخزين	4.6
الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	2.3
إمدادات المياه و أنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها	2.3
أنشطة صحة الانسان والعمل الاجتماعي	6.2
الأنشطة المالية و أنشطة التأمين	4.6
التعليم	0.77
الأنشطة العقارية	3.1
أخرى	6.9
المجموع	%100

عمليات البحث والتقصي والتحقيق في شكاوى مخالفات نظام المنافسة:

تُمثل عمليات البحث والتقصي وجمع الاستدلالات والتحقيق في مخالفات نظام المنافسة إحدى أهم أدوات الهيئة لتحقيق المنافسة العادلة وتوفير مناخ استثماري على أسس التنافس المشروع. وفي سبيل ذلك، أجرت الهيئة عددًا من التعديلات الجوهرية على إجراءاتها الداخلية بما ينعكس إيجابًا على جودة العمل وتطلعات المسؤولين، ومن ذلك:

1. أتمتة محاضر عمليات الضبط والتحقيق، وشمل ذلك مُستندات سماع الأقوال والتحقيق والضبط وتسليم المستندات.
2. أرشفة مُستندات عمليات الضبط والتحقيق إلكترونيًا، وشمل ذلك المحاضر، والمستندات المضبوطة، ومرفقات الشكوى، وخطابات الزيارة.
3. التنسيق مع عددٍ من الجهات المتخصصة لعقد عددٍ من الدورات التدريبية لمأموري الضبط والمحققين.

شكل رقم (21) ملخص أنشطة الضبط والمحققين خلال عام 1444/1443هـ (2022م)

- ✓ (269) عملية استقصاء ميدانية، بمعدل (4) ساعات لكل جولة، وإجمالي (1077) ساعة عمل.
- ✓ نتج عنها تقييد (115) محضر سماع أقوال، و(53) محضر استجواب، و(34) محضر ضبط، و(101) محاضر أخرى*.
- ✓ (136) منشأة تم التحقيق معها، تم توجيه الاتهام لـ (29) منشأة، ودراسة طلب التسوية بحق (5) منشآت، وحفظ القضية بحق (24)، وما زال التحقيق جاريًا مع البقية.

أبرز القضايا التي حُقّق فيها خلال عام 2022م:

- بناءً على مبادرة من الهيئة العامة للمنافسة بشأن احتمال قيام عدد من المنشآت المتقدمة بعدد من العروض للمنافسات الحكومية بمخالفة نظام المنافسة ولائحته التنفيذية، أصدر مجلس الإدارة قراره رقم (455) وتاريخ 1442/10/18هـ بالموافقة على اتخاذ إجراءات التقصي والبحث وجمع الاستدلالات والتحقيق. وقد أسفرت إجراءات التحقيق عن حفظ القضية بحق أربع منشآت، وقبول دراسة طلبات التسوية المقدمة من ثلاث منشآت.
- بناءً على إحالة من مدير عام فرع وزارة التجارة بالمنطقة الشرقية بشأن احتمال قيام عدد من المنشآت بتقديم عروض أسعار صورية إلى شركة مطارات الدمام بهدف ترسية المنافسات على منافس معين، وقد أسفرت إجراءات الاستدلال والتحقيق عن الموافقة على قبول دراسة طلبات التسوية المقدمة من ثماني منشآت، وتحريك الدعوى الجزائية بحق ثلاث منشآت، وحفظ القضية بحق ثلاث منشآت.

الأنشطة والعمليات الميدانية لإنفاذ أعمال التقصي والتحقيقات والجولات الميدانية خلال عام 2022م مقارنةً بالعام 2021:

شكل رقم (22) عمليات التقصي والتحقيقات التي نفذها مأمورو الضبط القضائي والمحققين

الجدول رقم (13) المعايير المتبعة ونسبة الإنجاز لعمليات الشكاوى والبلاغات

#	منجزات المستهدفات التشغيلية للعام 2022م
1	أنهت الهيئة دراسة ما نسبته 91.3% من الشكاوى الواردة للهيئة خلال مدة لا تتجاوز (60) يوم عمل، وهي متوسط المدة اللازمة لإجراء الدراسة الأولية في شكاوى وبلاغات الاحتكار، وذلك من تاريخ تلقي الشكوى حتى تاريخ رفع التوصية إلى أمانة سر مجلس إدارة الهيئة العامة للمنافسة.
2	عالجت الهيئة ما نسبته 88,88% من القضايا المتوسطة والصغيرة ضمن المسار القصير لدراسة القضايا خلال تسعين يوماً، وهي متوسط المدة اللازمة لإجراء التحقيقات السريعة في قضايا الاحتكار الصغيرة أو العاجلة وفقاً للممارسات الدولية، وذلك من تاريخ بدء التحقيقات إلى تاريخ رفع النتائج إلى أمانة سر مجلس إدارة الهيئة العامة للمنافسة.
3	عالجت الهيئة ما نسبته 100% من القضايا الكبيرة ضمن المسار الطويل لدراسة القضايا خلال 12 شهراً، وهي متوسط المدة اللازمة لإجراء التحقيقات الموسعة في قضايا الاحتكار الكبيرة وفقاً للممارسات الدولية، وذلك من تاريخ بدء التحقيقات إلى تاريخ رفع النتائج إلى أمانة سر مجلس إدارة الهيئة العامة للمنافسة.

مسار الشكاوى والبلاغات في الهيئة منذ تلقيها حتى انتهاء إجراءات التنفيذ أو الحفظ:

شكل رقم (23) مسار الشكاوي والبلاغات

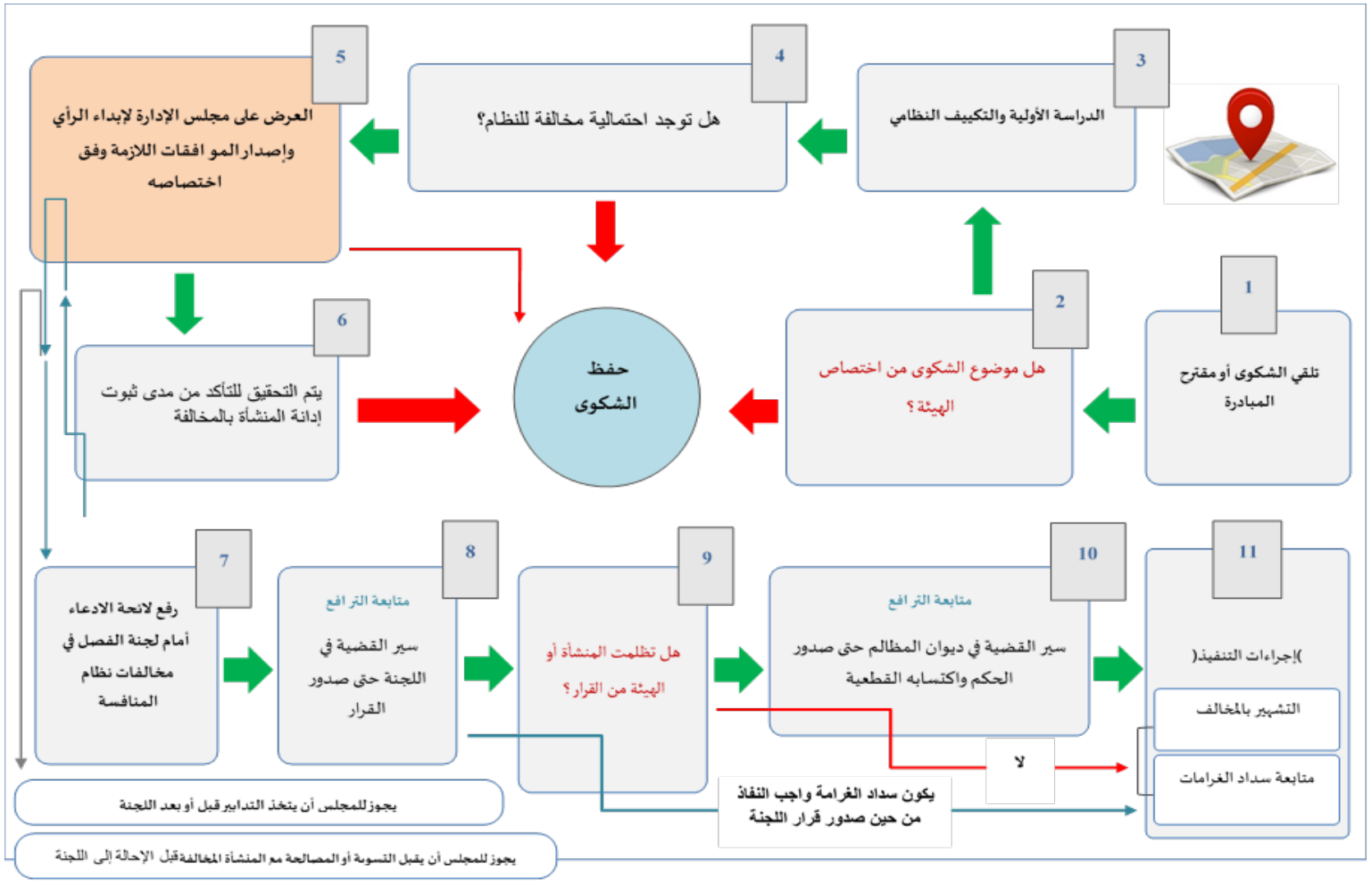

الشكل (3-6) مخطط المعدل الزمني التقريبي لمسار القضايا:

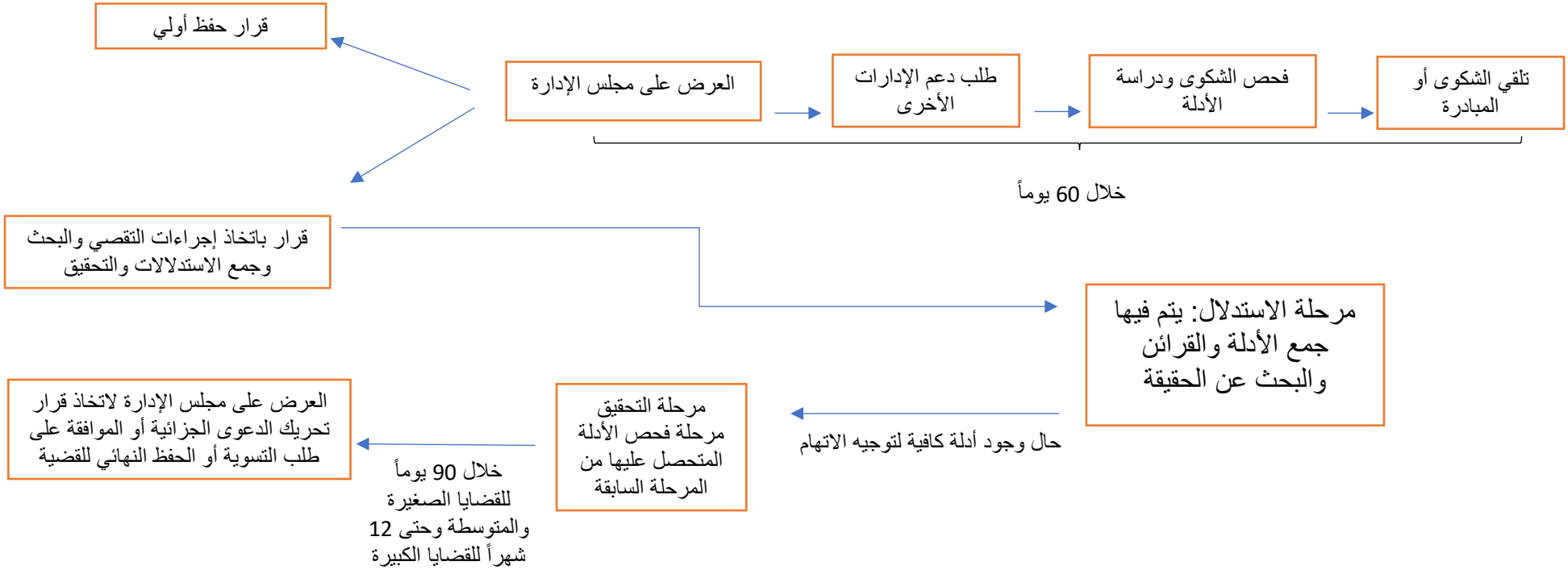

ويتضمن الجدول رقم (25) بيانًا تفصيليًا لأكثر المخالفات انتشارًا، ونسب انتشار المخالفات.

جدول رقم (25) أكثر المخالفات شيوعاً لدى المنشآت المشمولة بإجراءات التقصي والبحث وجمع الاستدلالات والتحقيق وأسباب انتشارها لعام 1444/1443 هـ (2022م)

المخالفة	نسبة الانتشار التراكمية لعام 2021م	نسبة الانتشار التراكمية لعام 2022م	أسباب الانتشار
الاتفاق بين المنشآت على التحكم بأسعار السلع.	%56.25	%45.76	- عدم إلمام بعض المنشآت بأحكام نظام المنافسة. - سعي المنشآت إلى تعظيم أرباحها دون النظر في المحظورات النظامية. - سعي المنشآت المخالِفة إلى إخراج المنافسين وبخاصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
إساءة استغلال الوضع المهيمن من خلال فرض اشتراطات خاصة على عمليات البيع والشراء.	%15	%11	- عدم إلمام بعض المنشآت بأحكام نظام المنافسة. - وجود نسبة تركز عالية في كثير من القطاعات أسهمت في سهولة قيام المنشآت المهيمنة بتلك الممارسة. - سعي المنشأة إلى تعظيم أرباحها دون النظر في المحظورات النظامية. - سعي المنشأة المخالِفة إلى المحافظة على وضعها المهيمن وتوسيع حصتها السوقية. - سعي المنشأة إلى وضع عوائق تمنع دخول المنافسين المحتملين إلى السوق.
الاتفاق بين المنشآت على تقاسم الأسواق.	%2.5	%3.38	- عدم إلمام بعض المنشآت بأحكام نظام المنافسة. - سعي المنشآت إلى تعظيم أرباحها دون النظر في المحظورات النظامية. - سعي المنشآت المخالفة إلى إخراج المنافسين وبخاصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

إساءة استغلال الوضع المهيمن من خلال إرغام عملاء على عدم التعامل مع منافس.	%1.25	%5	- سعي المنشآت إلى تعظيم أرباحها دون النظر في المحظورات النظامية. - وجود نسبة تركز عالية في بعض القطاعات أسهمت في سهولة قيام المنشآت المهيمنة بتلك الممارسة. - سعي المنشأة المخالفة إلى إخراج منافسيها من السوق وتحجيم حصص المنافس السوقية.
الاتفاق بين المنشآت على التواطؤ والتنسيق في العطاءات في المشاريع الحكومية وغير الحكومية.	%15	%26.2	- عدم إلمام بعض المنشآت بأحكام نظام المنافسة. - لزيادة احتمال فوز المنشأة بالمنافسة بأعلى سعر ممكن. - عدم البناء الصحيح لكراسة الشروط والمواصفات، مما يجعل احتمالية التواطؤ عالية. - ضعف إلمام الموظفين المختصين في الجهات الحكومية بأساليب كشف الدلائل على ارتكاب المخالفات، مما يسهل على المنشآت تكرار ارتكاب بعض المخالفات. - إدارة وكيل لعدد من المنشآت المتنافسة بشكل متزامن في نفس التوقيت.
أخرى	%10	8.47	- عدم إلمام بعض المنشآت بأحكام نظام المنافسة.

9-2-3 الامتثال

في إطار سعي الهيئة إلى دعم امتثال المنشآت لنظام المنافسة ولائحته التنفيذية، أعدّت الهيئة برامج متنوعة تشجع المنشآت على تبني برامج للامتثال وزيادة الوعي لموظفيها بثقافة المنافسة من خلال التعاون مع مراكز التدريب والمتابعة مع المنشأة للإجابة عن استفساراتها والتقييم الذاتي لها على موقع الهيئة، ومنح المنشآت الممتثلة شهادات عن كل برنامج امتثال حصلت عليه، وتستهدف الهيئة تحفيز وحث المنشآت على إعداد برامج الامتثال بما يتناسب مع كل منشأة وفق الخصائص المحددة التي تتسم بها وبيئتها التنافسية في الأسواق؛ إذ تحتاج كل منشأة إلى إجراء تحليلها الخاص، والنظر في أفضل نهج امتثال قد تتبعه، وقد سعت الهيئة إلى المبادرة بتحفيز مجموعة من القطاعات المتنوعة بتقديم ورش العمل وإبداء المعونة والمشورة للمنشآت الساعية لإعداد برامج امتثال تتناسب معها.

وقد تم تقسيم برامج الامتثال المُتاحة للمنشآت التي تقدمها الهيئة وتمنح عليها شهادة اجتياز لعدة فئات على النحو التالي:

للحصول على شهادة من الفئة (أ)، يجب على المنشأة اتباع الآتي:

1 -تبني دليل الامتثال كإحدى سياسات المنشأة الداخلية.

2 -حضور ورشة عمل خاصة بالامتثال.

3 -تدريب الموظفين على ثقافة الامتثال لنظام المنافسة من خلال التعاون مع مراكز التدريب أو منصات تثقيفية خارجية.

4 -إنهاء التقييم الذاتي على موقع الهيئة وإنهاء متطلباته.

للحصول على الشهادة من الفئة (ب)، يجب على المنشأة اتباع الآتي:

1- تضمين أحكام دليل الامتثال في سياسات المنشأة الداخلية.

2- حضور ورشة عمل خاصة بالامتثال.

3- إنهاء التقييم الذاتي على موقع الهيئة وإنهاء متطلباته.

للحصول على الشهادة من الفئة (ج)، يجب على المنشأة اتباع الآتي:

1 -تعميم دليل الامتثال ونظام المنافسة على جميع الموظفين والمتابعة معهم للإجابة عن استفساراتهم.

2 -إنهاء التقييم الذاتي على موقع الهيئة وإنهاء متطلباته.

للحصول على الشهادة من الفئة (د)، يجب على المنشأة اتباع الآتي:

1- حضور ورشة عمل خاصة بالامتثال مقدمة من قبل الهيئة.

التدابير:

تقوم الهيئة بحماية السوق والحفاظ على رفاهية المستهلك وحرصاً على البيئة التنافسية العادلة، ومن الأدوات التي تستعين بها إصدار قرارات التدابير استناداً إلى المادة (الواحدة والعشرين) من نظام المنافسة لتكليف المنشأة المخالفة لإحدى مواد نظام المنافسة بتعديل أوضاعها وإزالة المخالفة؛ بهدف رفع الضرر الحالّ على المنشآت الأخرى المتضررة من تلك الممارسات لضمان بقائها في السوق، أو رفع الضرر عن المستهلكين أو إزالة موانع وعوائق الدخول. وتنقسم التدابير إلى قسمين:

1. التدابير (الاحترازية) التي تصدر بحق منشأةٍ- قبل صدور قرار من لجنة الفصل بمخالفات نظام المنافسة بمعاقبتها. والتي أوضحتها الفقرة (1) من المادة (الواحدة والعشرين) من النظام.
2. التدابير (الاحترازية) التي تصدر بحق منشأةٍ- بعد صدور قرار من لجنة الفصل بمخالفات نظام المنافسة بمعاقبتها. والتي أوضحتها الفقرة (2) من المادة (الواحدة والعشرين) من النظام.

وقد أصدر مجلس إدارة الهيئة قرارات التدابير لعام (2022م) على مجموعة من المنشآت بلغت 23 منشأة في عدّة قطاعات:

م	القطاع	نوع التدابير
1	منشآت عاملة قطاع الإسمنت	بعد صدور قرار اللجنة
2	منشأة عاملة بقطاع الغاز	بعد صدور قرار اللجنة
3	منشآت عاملة بقطاع المياه	قبل صدور قرار اللجنة

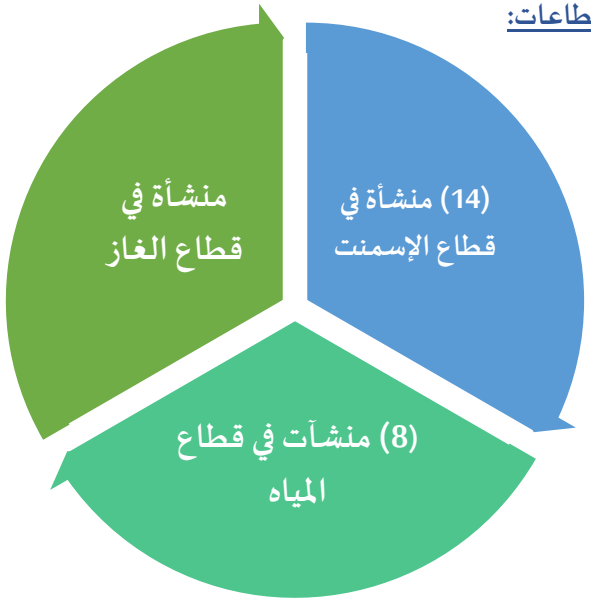

دعم استمرارية الأعمال لدى المنشآت

عملت الهيئة برامج امتثال لعددٍ من القطاعات في مختلف النشاطات الاقتصادية، شملت رجال الأعمال والمنشآت الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، وساعدت الهيئة تلكم المنشآت على إعداد برامج الامتثال بما يتناسب معها وتقديم ورش العمل وتعريفها بنظام المنافسة ولائحته التنفيذية، كذلك قامت الهيئة بالتنسيق مع عدد من الجهات الحكومية الرقابية والتنظيمية لرفع مستوى الامتثال لدى المنشآت الواقعة تحت رقابتها.

تم عمل (12) برنامجًا في (11) قطاعًا:

	القطاع	البرنامج
1	الاتصالات	امتثال مباشر
2	إدارة المرافق	امتثال مباشر
3	الفنادق	امتثال مباشر
4	الغازات والزيت	امتثال مباشر
5	التسويق الصناعي	امتثال مباشر
6	العسكري	امتثال مباشر
7	البتروكيماويات	امتثال مباشر
8	تعبئة المياه	امتثال بالوسائل البديلة
9	مواد البناء والمقاولات	امتثال بالوسائل البديلة
10	الأدوية	امتثال بالوسائل البديلة
11	الخدمات البيئية	امتثال بالوسائل البديلة

التسوية:

تعدّ التسوية أداة ودية مرنة لحل النزاع بين الهيئة والمنشآت المخالفة، وتُقبل طلبات تسوية المخالفات لأحكام نظام المنافسة قبل إصدار مجلس إدارة الهيئة قرار تحريك الدعوى الجزائية، وهو طلب يترتب على قبوله عدم تحريك دعوى جزائية ضد المنشأة المخالفة، وذلك نظير مبلغ مالي تتحمله المنشأة بالإضافة إلى اشتراطات سلوكية أخرى تُفرض عليها لقبول الطلب. وانطلاقاً من دور الهيئة في المحافظة على البيئة التنافسية لقطاع الأعمال في إطار من العدالة والشفافية للسوق المحلية، وإصدار القواعد والإجراءات المنظمة لذلك، قامت الهيئة بالأعمال التالية:

إحصائية لأعمال لجنة التسوية لعام (2022)	
الاجتماعات الداخلية	32
الاجتماعات مع المنشآت	32
تقارير جسامة المخالفة والظروف المشددة والمخففة	14
التقارير المالية	14
مذكرات مرفوعة إلى مجلس الإدارة	5
اتفاقية التسوية	10

مبالغ التسوية المستهدفة لعام 2022	2.500.000 ريال
إجمالي مبالغ التسوية المتفق على سدادها في عام 2022	4.964.871 .97 ريال
المبالغ المحصلة خلال العام	1.722.579 .75 ريال

طلبات التسوية لعام (2022)

مجموع طلبات التسوية	52
مجموع طلبات التسوية المو افق عليها وتم إبرام الاتفاقية	10
قطاع التقنية (5)	
قطاع البيع بالجملة للأجهزة المنزلية أدوات النجارة والحدادة، الأدوات الكهربائية وتمديداتها(3)	
قطاع المقاولات (2)	
طلبات قيد الإجراء	41
الطلبات المغلقة	1

10-2-3 الأحكام القضائية والعقوبات:

صدر للهيئة عددٌ من القرارات والأحكام النهائية خلال العام المُنصرم 1444/1443هـ (2022م). واستنادًا إلى المادةِ (التاسعة عشرة) من نظام المنافسة، أوقعت العقوبة بحق المخالفين لنظام المنافسة بعد اكتسابها الصفة النهائية، ويجري استكمال الإجراءات النظامية بحق المنشآت في القضايا الأخرى التي ما زالت قيد النظر أمام المحكمة الإدارية أو محكمة الاستئناف الإدارية. ويبيّن الجدول التالي تفاصيل تلك القرارات والأحكام.

جدول القضايا التي صدر بشأنها قرارات وأحكام لصالح الهيئة خلال العام 1444/1443هـ (2022 م)

نشاط المنشأة	نوع المخالفة	مقدار الغرامة
الخدمات الطبية		
الخدمات الطبية		14200000
قطاع الأعلاف	استغلال الوضع المهيمن باشتراط عدم التعامل مع منافس	20000000.00
التشغيل والصيانة	التواطؤ في العطاءات	
المقاولات العامة	التواطؤ في العطاءات	24256327.00
نظم المعلومات الجغرافية والاستشارات الهندسية	التواطؤ في العطاءات	2112000.00
قطاع النظافة والصيانة		30000.00
المعلومات والاتصالات	التواطؤ في العطاءات	6300000.00
قطاع المياه	الاتفاق على تحديد أو اقتراح السلع وبدل الخدمات وشروط البيع أو الشراء وما في حكمها، وتقسيم الأسواق لبيع السلع والخدمات أو شرائها وتخصيصها وفق مراكز البيع ونوعية العملاء	.001800000
تجارة الجملة التجزئة	التواطؤ في العطاءات	81500.00
تقنية المعلومات	التواطؤ في العطاءات	1274839.00
الاستشارات الهندسية	التواطؤ في العطاءات	2825736.00

11-2-3 التنفيذ وتحصيل الغرامات

تقوم الهيئة إعمالاً لاختصاصاتها بتنفيذ القرارات الصادرة عن لجنة الفصل في مخالفات نظام المنافسة، والأحكام القضائية الصادرة من المحكمة المختصة. وفي ما يلي إحصائية لأبرز ما اتخذته الهيئة بشأن تنفيذ تلك القرارات والأحكام المتضمنة تحصيل الغرامات المالية ونشر العقوبات ضد المخالفين.

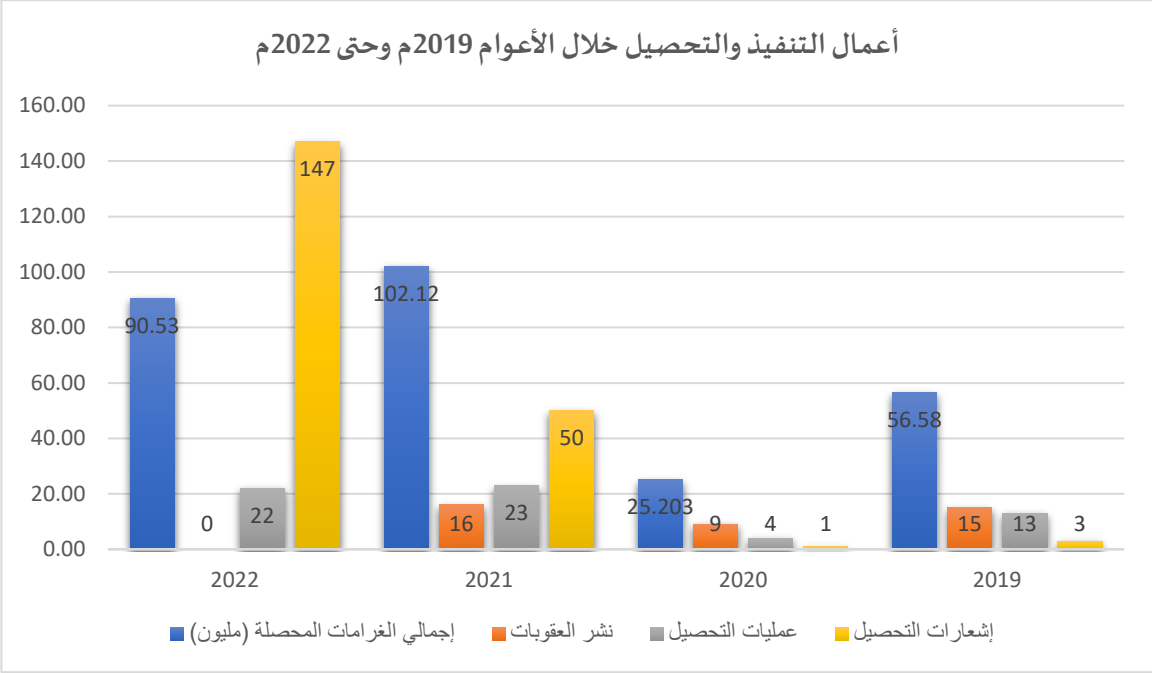

توجز النقاط التالية أنشطة إشعارات تحصيل الغرامات المالية مقارنةً بالعام السابق:

1. إصدار (147) إشعارًا بتحصيل غرامات مالية خلال عام (2022م) مقارنةً بـ (50) إشعارًا خلال عام (2021م)، وذلك بارتفاع نسبته (194%).
2. تنفيذ (23) عملية تحصيل خلال عام (2022م)، وذلك بالتساوي مع (23) عملية خلال عام (2021م).
3. عدم نشر أي عقوبة لعام (2022م) مقارنةً بـ (16) عقوبة نشر ضد المنشآت المخالفة الصادر بشأنها قرارات/ أحكام نهائية خلال عام (2021م).
4. تحصيل غرامات مالية بمبلغ (90,534,647) (تسعين مليونًا وخمسمئةٍ وأربعة وثلاثين ألفًا وستمئةٍ وسبعة وأربعين ريالاً) خلال عام (2022م) مقارنةً بمبلغ (102.120.000) (مئة ومليونين ومئة وعشرين ألف ريال) خلال عام (2021م) بانخفاض نسبته (11.3%).

إجمالي مبالغ الغرامات المحكوم بها بصالح الهيئة

بلغ مجموع مبالغ الغرامات المحكوم بها لصالح الهيئة لعام 2022م مبلغاً قدره (ثمانية وسبعون مليونًا وثماني مائة وسبعة وتسعون ألفًا وثماني مائة وسبعة وعشرون ريالاً)، وذلك بناءً على قراراتٍ للجنة الفصل في مخالفات نظام المنافسة أو أحكام من المحاكم الإدارية بحق مخالفي نظام المنافسة ولائحته التنفيذية خلال العام (2022م)، ولم تكتسب تلك القرارات والأحكام كافة صفة القطعية، بل ما زال التظلم متاحاً للمنشآت خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إبلاغ المخالف بالقرار، أو استئناف حكم المحكمة الإدارية أمام محاكم الاستئناف خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الإبلاغ بالحكم، وذلك وفقاً لأحكام نظام المنافسة ونظام المرافعات أمام ديوان المظالم، ويبيّن الشكل تفاصيل مبالغ الغرامات.

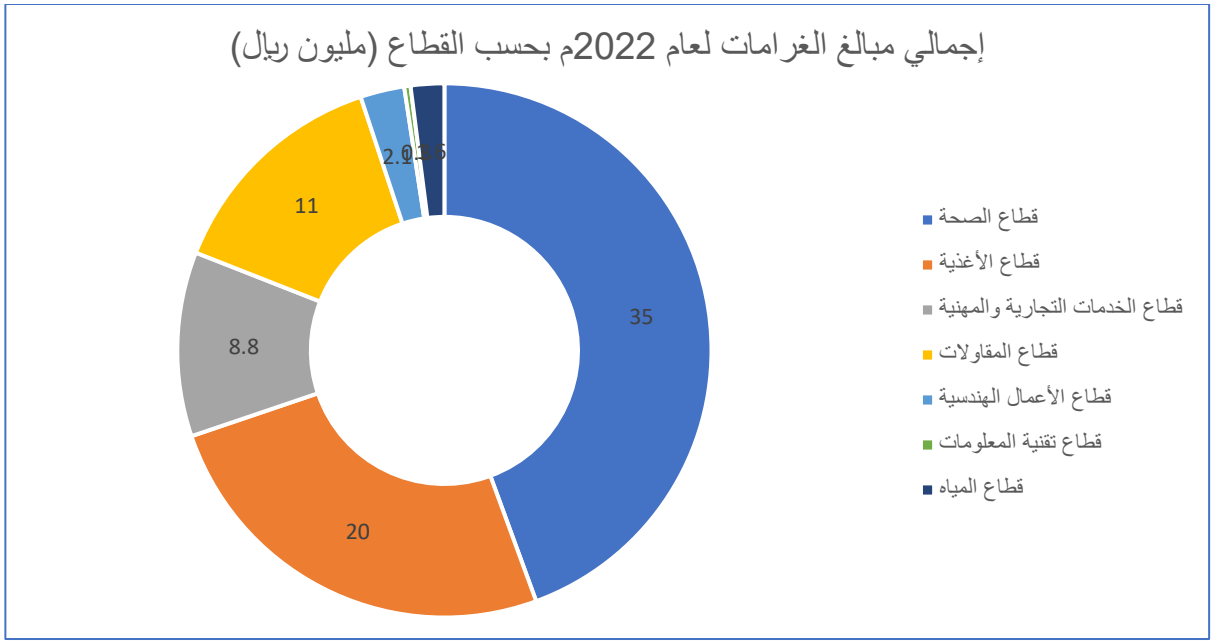
إجمالي مبالغ الغرامات لعام 2022م بحسب القطاع (مليون ريال)
35
20
8.8
11
2.0
0.6
قطاع الصحة
قطاع الأغذية
قطاع الخدمات التجارية والمهنية
قطاع المقاولات
قطاع الأعمال الهندسية
قطاع تقنية المعلومات
قطاع المياه

3-3 البيئة الداخلية والعمليات الإدارية

يقدّم هذا الباب شرحًا تفصيليًا للمهام المتعلقة بالبيئة الداخلية، التي نفذتها الهيئة خلال سنة التقرير، وتشمل التزامات الهيئة العامة للمنافسة بتنفيذ الأوامر والتعاميم السامية، والأداء المالي للهيئة، والقرارات الإدارية والتنظيمية الداخلية، وأبرز المستهدفات في التحول الرقمي، وما يتعلق بالقوى العاملة، وبرامج التدريب والتطوير خلال سنة التقرير.

3-3-1 الأوامر والتعاميم وما تم بشأنها:

جدول رقم (28) الأوامر والتعاميم وما تم بشأنها

رقم الخطاب	الأوامر الملكية والقرارات والتعاميم	ما تم بشأنها
106831 1444/5/11هـ	حول إكمال اللازم بمشروع مذكرة تعاون بين الهيئة العامة للمنافسة، وجهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية بجمهورية مصر العربية.	تم توقيع مذكرة تعاون مع جهاز حماية المنافسة بجمهورية مصر العربية بتاريخ 30 أكتوبر 2022م.
106399 1444/1/5هـ	حول توجيه الهيئة العامة للمنافسة بالتنسيق مع الهيئة العامة للغذاء والدواء، ومجلس الضمان الصحي؛ لدراسة قطاعات الأدوية والمنتجات الصحية والتأمين.	تم إعداد وتنفيذ دراسة سوقية لقطاع الأدوية خلال عام 2020م وتم إعداد وتنفيذ دراسة سوقية لقطاع التأمين الصحي وأثر سلوك المنشآت العاملة فيه على المنافسة خلال عام 2022م، وذلك بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة ومن أبرزها مجلس الضمان الصحي والبنك المركزي السعودي.
106306 1443/12/18هـ	حول توجيه الهيئة العامة للمنافسة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة؛ لدراسة وضع المنافسات التجارية التي تعوق نفاذ منشآت القطاع الخاص إلى الأسواق.	قامت الهيئة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة وإعداد التقرير المتضمن تقييمًا لمستوى المنافسة في القطاعات التنموية وأبرز المعوقات التنافسية لنفاذ منشآت القطاع الخاص إلى الأسواق، والتوصيات والحلول المقترحة.
106285 1443/12/1هـ	حول توجيه وزارة التجارة بالمشاركة مع الجهات ذات العلاقة (ومن ضمنها الهيئة العامة للمنافسة)؛ لدراسة التغيرات الحاصلة	قامت الهيئة العامة للمنافسة بالتعاون مع وزارة التجارة ووزارة الزراعية بدراسة وتحليل الاتجاهات السعرية في الأسواق المحلية للمدخلات العلفية (الذرة، فول الصويا،

رقم الخطاب	الأوامر الملكية والقرارات والتعاميم	ما تم بشأنها
	للمدخلات العلفية، والسلع الغذائية، وعلاقة ذلك بالتكلفة والسعر والجودة، وتأثيرها في المستهلكين.	الشعير)والسلع الغذائية (الدواجن، اللحوم، البيض، الحليب ومستقاته). وتم مناقشة التقرير في هيئة الخبراء.
106488 1444/2/5هـ	حول التوجيه بالمشاركة في فريق عمل لدراسة مقترح المراعي المتعلق بدعم وحماية المنتج المحلي من الحليب وأغذية الأطفال.	تعاونت الهيئة مع وزارة البيئة والمياه والزراعة والجهات ذات العلاقة؛ إذ قامت الهيئة بالمشاركة في دراسة وتحليل أثر مقترحات شركة المراعي في المنافسة العادلة وتقديم مرئياتها حيال ذلك.
106520 1444/2/10 هـ	حول التوجيه للهيئة العامة للمنافسة والبنك السعودي المركزي بتسهيل إجراءات التركز الاقتصادي في قطاع التأمين للأطراف المدرجة في السوق المالية بالتنسيق مع هيئة السوق المالية.	تم وضع آلية بين البنك المركزي السعودي وهيئة السوق المالية والهيئة العامة للمنافسة لتسريع البت في طلبات الاندماج في قطاع التأمين.
106451 1444/1/23هـ	حول التوجيه بالمشاركة في دراسة طلب توقيع اتفاقية لتطوير موارد البيانات والمعلومات بين كل من وزارة الداخلية، والهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، وشركة عِلْم لأمن المعلومات.	تم دراسة أثر العقود طويلة الأجل داخليًا ورفعها إلى هيئة الحكومة الرقمية بصفتها الجهة ذات الاختصاص، ومن ثم قدمت هيئة الحكومة الرقمية ثلاثة مقترحات استنادًا إلى مرئيات الجهات ذات العلاقة ومن ضمنها الهيئة، وقد قامت الهيئة بدراسة المقترحات المقدمة، والموافقة على أحدها.
105945 1443/8/26هـ	حول التوجيه للهيئة بدراسة نظام المنافسة واقتراح التعديلات اللازمة؛ لتضمين أحكام تطبَّق على الممارسات الضارة التي تحصل خارج المملكة، وأحكام تكفل للهيئة معاقبة المنشآت التي ترفض مشاركة المعلومات.	يجري إنفاذ التوجيه الكريم حيث يقوم الفريق المختص بالهيئة بمراجعة مسودة تعديلات النظام لرفعها حسب الأنظمة واللوائح.
106301 1443/12/18هـ	التوجيه للهيئة العامة للمنافسة بالاستعجال بالرفع عن الدراسة التفصيلية والشاملة حول قطاع السيارات التي شرعت الهيئة في إعدادها.	تم رفع التقرير التفصيلي الذي أعدته الهيئة العامة للمنافسة إلى المقام السامي الكريم، وقد تضمن دراسة حول قطاع بيع السيارات وخدمات ما بعد البيع وقطع غيار السيارات وأثر سلوك المنشآت العاملة فيه على المنافسة. وناقشت هيئة الخبراء الدراسة التفصيلية مع الجهات ذات العلاقة، وأعدت مذكرة بشأن توصيات الدراسة. وصدرت توجيهات كريمة باعتماد وسرعة تنفيذ مجموعة من التوصيات المقترحة من الهيئة العامة للمنافسة،

رقم الخطاب	الأوامر الملكية والقرارات والتعاميم	ما تم بشأنها
		وبدأت الهيئة ممثلة في إدارة دعم السياسات إعداد خطة لمتابعة تنفيذ تلك التوصيات بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة .
105913 1443/8/18هـ	تعميم بالتحذير من تداول المسؤولين الحكوميين وثائق رسمية باستخدام تطبيق الواتسآب وغيرها من الوسائل غير الرسمية، والحرص على الإجراءات والسياسات الخاصة بأمن المعلومات.	نُشر دليل داخلي بإرشادات الإستخدام الآمن للتقنية لجميع الموظفين، وأقيمت ورشة توعوية واحدة.
106171 1443/11/8هـ	أمر بإبداء المرئيات حول ما تضمنه قرار مجلس الشورى رقم (37/223) المشتمل على عدد من المتطلبات: 1- إعداد إستراتيجية وطنية للمنافسة 2- تطوير سياسات وآليات لطلبات المصالحة والتسوية. 3- التنسيق مع وزارتي التجارة والاستثمار واتحاد الغرف؛ لتطوير برامج توعية بشأن نظام المنافسة. 4- التنسيق مع الجهات ذات العلاقة؛ لتطوير سياسات بهدف دراسة الحالات التي ترد من جهات حكومية أو الخبراء.	1- عملت الهيئة العامة للمنافسة على مشروع مقترح السياسة الوطنية للمنافسة استجابة للتوجيه الكريم. والمشروع في مراحله الأخيرة. 2- عقدت اجتماعات بهيئة الخبراء وتم إعداد محضر بما قامت به الهيئة في هذا الصدد. 3- تم إطلاق حملات توعوية بالتعاون مع الجهات (وزارة التجارة، وزارة الاستثمار) وتنسيق ورش عمل خاصة بنظام المنافسة وأحكامه بالتنسيق مع (اتحاد الغرف، وزارة الاستثمار) 4- عقدت اجتماعات بهيئة الخبراء وتم إعداد محضر بما قامت به الهيئة في هذا الصدد.
106632 1444/3/13هـ	استفسار حول شكوى مواطن ضد إحدى المنشآت، ورفضه لطريقة تعامل الهيئة مع الشكوى.	تم البت في الشكوى بصدور قرار من المجلس بحفظها مع مخاطبة المنظم القطاعي (هيئة الاتصالات)
106808 144/5/4هـ	تعميم بالموافقة على حوكمة منح المكافآت التشجيعية لمن يساعد على الكشف عن مخالفة أي من الاحكام النظامية.	لا ينطبق لكون النظام لم ينص على منح مكافأة مالية ولكن ستُراعى عند تعديل النظام أن ينص فيها على منح مكافأة للمبلغين وفقاً لمعايير محددة مع الأخذ بعين الاعتبار التوجيه الكريم المعمم برقم (31593) تاريخ 1444/5/3هـ

2-3-3 الهيكل التنظيمي:

أجريت بعض التعديلات على الهيكل التنظيمي للهيئة كما يوضحه الشكل رقم (35):

شكل رقم (35) الهيكل التنظيمي المحدث للهيئة

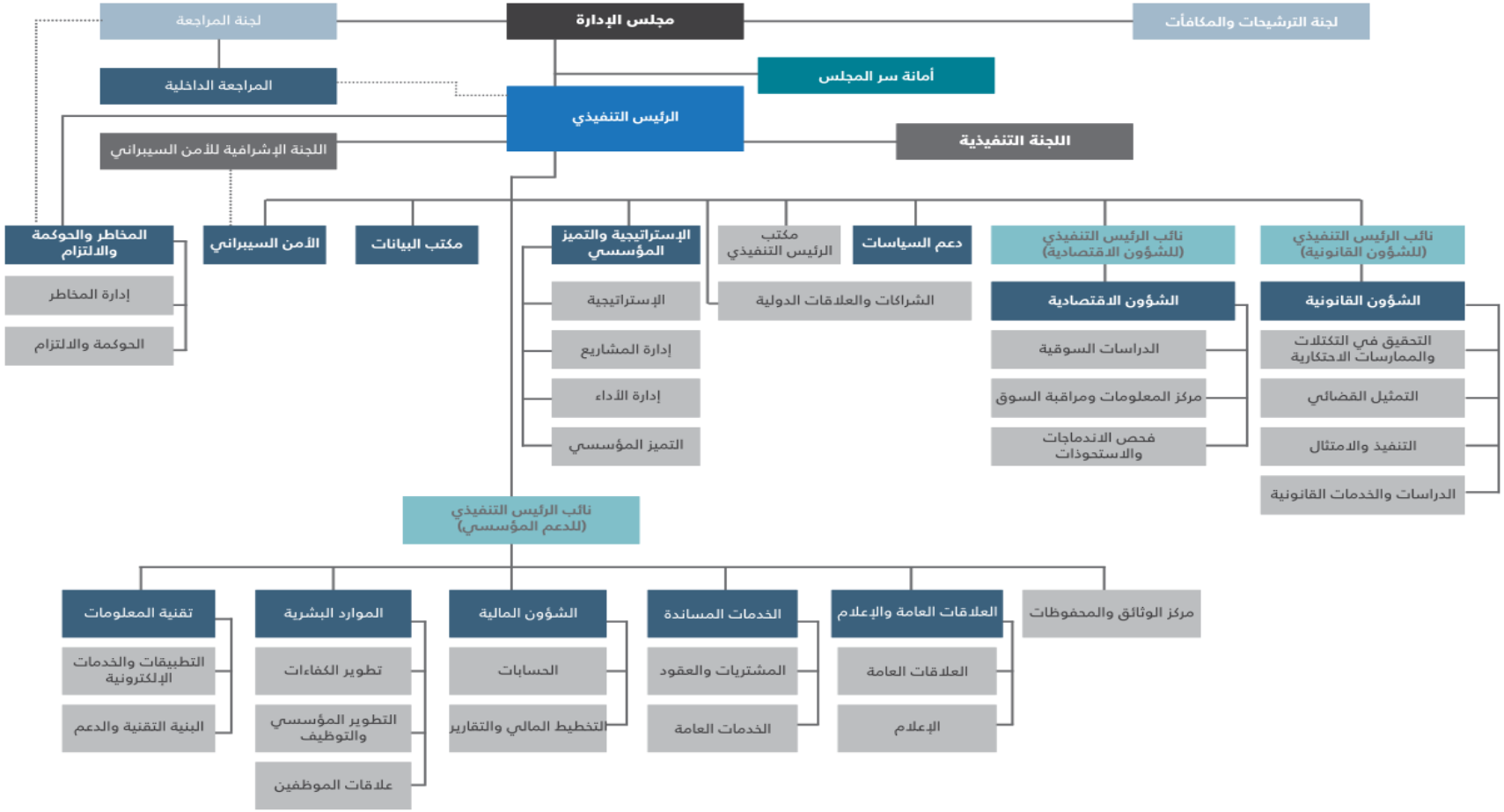

3-3-3 القوى البشرية والتطوير الوظيفي:

التوظيف:

عملت إدارة الموارد البشرية خلال السنوات الماضية على استقطاب الكفاءات المؤهلة لمواكبة احتياجات الهيئة المتزايدة ومهامها المتعددة، وحرصت خلال عمليات البحث والمقابلات الشخصية على تحقيق معايير التميز.

ويبيّن الجدول التالي تزايد أعداد القوى العاملة خلال السنوات الأربع الماضية، ويشير إلى تضاعف الأعداد بما يوائم الخطط الإستراتيجية للهيئة، ويوضح أعداد الموظفين الفعلية خلال السنوات المشار إليها:

جدول رقم (29) أعداد القوى العاملة خلال الأعوام (2019م – 2022م)

السنة	عدد الموظفين	نسبة الزيادة عن العام السابق
2019	43	**23%**
2020	65	**51%**
2021	81	**%24.6**
2022	98	**21%**

وحرصت الهيئة خلال السنوات الماضية على مواكبة رؤية 2030 وما تشمله من متطلبات لتطوير المرأة الوظيفي وتمكينها في شتى المجالات، ويبيّن الجدول التالي نسب الموظفات خلال السنوات الماضية:

جدول رقم (30) تطورنسب توظيف المرأة ضمن القوى العاملة في الهيئة خلال الأعوام (2019م – 2022م)

السنة	نسبة المرأة العاملة	نسبة الزيادة عن العام السابق
2019	20.90%	**50%**
2020	17.74%	**22%**
2021	26.10%	**42%**
2022	26.2%	-

التدريب التعاوني:

حرصت الهيئة على تفعيل برامج التدريب التعاوني لتحقيق مستهدفات المجتمع الأكاديمي من تأهيل الطلاب والمتدربين لسوق العمل؛ فدربت الهيئة خلال العام 1444/1443هـ (2022م) 10 طلاب وطالبات من مختلف الجامعات المحلية، وذلك لإكسابهم خبرة العمل ومساعدتهم على إتمام متطلبات التخرج.

التطوير الوظيفي: (ناقص)

انطلاقاً من حرص الهيئة على تأهيل الكوادر العاملة في الإدارات الفنية والإدارات المساندة بإلحاقهم بالبرامج التدريبية في أفضل المراكز محليا وإقليميًّا ودولياً لتطوير مهاراتهم ورفع جودة الأداء، نفذت عددًا من البرامج التطويرية خلال العام 1444/1443هـ (2022م) .

ونفذت الهيئة برامجها بالتعاون مع الجامعات والمراكز والمنظمات المتخصصة، ومن أبرزها شبكة المنافسة العالمية (ICN)، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، والبنك الدولي، وغيرها من المعاهد والجامعات الرائدة. كذلك عملت الهيئة على بناء وتطوير علاقاتها المؤسسية مع منظمات وشبكات المنافسة الدولية؛ من خلال الحضور والمشاركة الفاعلة في المؤتمرات والاجتماعات السنوية.

جدول رقم (31) يوضح البرامج التدريبية المنفذة خلال الأعوام (2020م – 2022م)

السنة	عدد المشاركين بالبرامج	عدد الأيام التدريبية للموظف	عدد الأيام التدريبة الخارجية	عدد الأيام التدريبية الداخلية
2020		11	9	**2**
2021		88	33	**55**
2022		1035	سأقوم بتحديده	سأقوم بتحديده

أبرز جهات التدريب والمعاهد:

جدول رقم (32) أبرز الجهات التدريبية

الجهة التدريبية
Informa
Meirc
Euromoney Learning
Harvard Business School Online
Euro Training
London Business Training & Consulting (LBTC)
KOEING
BMC Training
Oxford Centre
London Corporate Training
University of Cambridge

بيئة العمل المادية في الهيئة:

أصدرت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية دليلاً إرشاديًا لبيئة العمل المادية، يصف المعايير والمواصفات القياسية لضمان بيئة عمل فاعلة لكل من منسوبي المؤسسة والمستفيدين من خدماتها، ويغطي الدليل 331 عنصرًا. ومن خلال سعي الهيئة إلى إيجاد بيئة عمل مادية محفزة، قامت بدراسة العناصر المطبقة بالهيئة، وقد بلغت (91%) من إجمالي العناصر، وقامت الهيئة بإعداد خطة لتنفيذ العناصر التي يمكن تحسينها على بيئة العمل المادية وعددها (25) عنصراً، بالتفصيل التالي:

عدد العناصر التي يغطيها الدليل	عدد العناصر المطبقة بالهيئة	عدد العناصر القابلة للتحسين	عدد العناصر التي لا تنطبق على الهيئة
331	276	25	30

4-3-3 الأداء المالي:

اعتمادات الميزانية

بلغت ميزانية الهيئة للعام المالي 1444/1443هـ (2022م) مبلغًا قدره (80,472,647) ثمانون مليوناً وأربعمائة واثنان وسبعون ألفاً وستمائة وسبعة وأربعون ريالاً، وأجريت تعديلات على الميزانية خلال السنة المالية لتكون الاعتمادات بعد التعديل مبلغًا قدره (99,669,341) تسعة وتسعون مليوناً وستمائة وتسعة وستون ألفاً وثلاثمائة وواحد وأربعون ريالاً لا غير، موزعة على النحو الآتي:

جدول رقم (33) يوضح مصروفات الهيئة خلال السنة المالية 2022م مقارنة بالعام المالي 2021م

البرنامج	الاعتماد الأساسي 2021 م	الاعتماد بعد التعديل 2021 م	الاعتماد الأساسي 2022 م	الاعتماد بعد التعديل 2022 م	نسبة التغيربين العامين للاعتمادات بعد التعديل
تعويضات العاملين	46,682,903	42,568,045	40,159,503	54,327,448	+ 28%
السلع والخدمات	33,317,097	39,963,258	40,313,144	893,34145,	+ 13%
إجمالي اعتمادات الميزانية	**80,000,000**	**82,531,303**	**80,472,647**	**341,66999,**	**+ 21%**

مصروفات الهيئة العامة المنافسة

بلغت مصروفات الهيئة العامة للمنافسة لعام التقرير مبلغًا قدره (93,342,937.99) ثلاثة وتسعون مليوناً وثلاثمائة واثنان وأربعون ألفاً وتسعمائة وسبعة وثلاثون ريالاً وتسع وتسعون هللة لا غير بنسبة صرف بلغت (94%) من اعتمادات الميزانية موزعة على النحو الآتي:

- بلغ إجمالي مصروفات باب تعويضات العاملين (50,296,088.47) خمسين مليوناً ومائتين وستة وتسعين ألفاً وثمانية وثمانين ريالاً وسبعًا وأربعين هللة لا غير، بنسبة تعادل 93% من اعتمادات تعويضات العاملين.
- بلغ إجمالي مصروفات السلع والخدمات والمصروفات الأخرى والبرامج والأصول غير المالية (43,046,849.52) ثلاثة وأربعين مليوناً وستة وأربعين ألفاً وثماني مائة وتسعة وأربعين ريالاً واثنتين وخمسين هللة لا غير، بنسبة تعادل 95%.

جدول رقم (34) مقارنة المنصرف الفعلي من عام 2022م بما يقابله من عام 2021م

نوع النفقة	2021م	2022م	نسبة التغير
تعويضات العاملين	30,639,606.39	50,296,088.47	64% +
السلع والخدمات	29,076,049.53	43,046,849.52	48% +
الإجمالي	**59,715,655.92**	**93,342,937.99**	**56% +**

إيرادات الهيئة

بلغ إجمالي الإيرادات المباشرة وغير المباشرة للعام المالي 1444/1443هـ (2022م) مبلغًا قدره (141,548,259.08) مائة وواحد وأربعون مليوناً وخمسمائة وثمانية وأربعون ألفاً ومائتان وتسعة وخمسون ريالاً وثماني هللات لا غير، وتبيّن الجداول أرقام (35-37) تفاصيل هذه الإيرادات:

جدول رقم (35) الإيرادات المباشرة وغير المباشرة للهيئة خلال العام المالي 2022م

تصنيف الإيراد	نوع الإيراد	المبلغ
مباشر	رسوم الخدمات العامة (المقابل المالي لدراسة التركزات الاقتصادية)	58,902,532.40
غير مباشر	الغرامات المفروضة بموجب نظام المنافسة	80,697,257.10
	إيراد بيع الكراسات	157,500
	الإيرادات المتنوعة غير المصنفة في مكان آخر	68,419.56
	جزاءات وغرامات مفروضة بموجب أنظمة الجهة	1,722,550.02
الإجمالي		**141,548,259.08ريال**

جدول رقم (36) نسبة الإيراد الفعلي من المقدر للعام 2022م

نوع النفقة	الإيراد المقدر	الإيراد الفعلي	نسبة تحقيق الإيرادات الفعلية من المقدرة
الغرامات المفروضة بموجب نظام المنافسة	40,000,000.00	80,697,257.10	202%
رسوم الخدمات العامة (المقابل المالي لدراسة التركزات الاقتصادية)	25,000,000.00	58,902,532.40	236%
رسوم بيع الوثائق والأنظمة	150,000.00	157,500	105%
الإيرادات الأخرى	0	68,419.56	100%
جزاءات وغرامات مفروضة بموجب أنظمة الجهة	2,700,000.00	1,722,550.02	64%
الإجمالي	**67,850,000**	**141,548,259.08**	**209%**

جدول رقم (37) نسبة المنصرف الفعلي من المعتمد للعام 2022م

نوع النفقة	اعتمادات الميزانية بعد التعديل	المنصرف الفعلي	نسبة الصرف من الميزانية المعتمدة
تعويضات العاملين	54,327,448	50,296,088.47	93%
السلع والخدمات	45,341,893	43,046,849.52	95%
الإجمالي	**99,669,341**	**93,342,937.99**	**94%**

مبادرة تحول الهيئة لأساس الاستحقاق المحاسبي:

نبذة عن مشروع التحول لأساس الاستحقاق المحاسبي:

يعدّ مشروع التحول إلى أساس الاستحقاق المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام وبناء المركز المالي للدولة تحقيقاً لإحدى ركائز رؤية المملكة 2030 المعنية بتحسين جودة الحسابات المالية وتعزيز الشفافية ضمن برنامج تحسين نظام المحاسبة الحكومية ومعايير التدقيق المحاسبي.

ويُعدّ مشروع التحول إلى أساس الاستحقاق المحاسبي وتطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام من المبادرات المنبثقة عن برنامج التحول الوطني التي تتبناها وزارة المالية ممثلةً في وكالة الوزارة للشؤون المالية والحسابات، وامتداداً لما تسعى إليه الوزارة من تطوير وبناء شراكة مع القطاعين العام والخاص بالمملكة؛ ذلك أن مشروع التحول إلى أساس الاستحقاق المحاسبي سيساعد على توفير معلومات مكتملة ودقيقة وملائمة التوقيت عن المركز المالي، ونتائج الأنشطة والتدفقات النقدية للجهات، وتعزيز الرقابة على الإيرادات والمصروفات والأصول والالتزامات، وتطوير الإدارات المالية في الجهات الحكومية ودعم اتخاذ القرارات.

أهداف التحول لأساس الإستحقاق المحاسبي:

1. تعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة من خلال مشاركة المعلومات مع المجتمع وزيادة التركيز لتعزيز الرقابة.
2. تحسين قدرات المملكة في جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية والمالية في القطاع العام، كذلك تساعد التقارير المالية على المقارنة على مستوى دولي.
3. نظام مالي متكامل وتوحيد المعايير المحاسبية بالقطاع العام وإعداد التقارير المالية والإحصائية مجمعة على مستوى الدولة، ومبنية على هيكل حسابات وسياسات مالية ومحاسبية موحدة.
4. دعم اتخاذ القرارات وتوفير معلومات أدق وأشمل لتعزيز عمليات التخطيط وصنع قرار أفضل فيما يتعلق بالمخاطر والفرص والوصول إلى معلومات مالية دقيقة عن تكاليف الخدمات الحكومية والتزاماتها المستقبلية.
5. حصر جميع أصول والتزامات الجهات الحكومية، وبالتالي إظهار المركز المالي للجهات بشكل مستقل والمركز المالي للدولة بشكل موحد.

المنافع المتحققة من تطبيق المعايير المحاسبية الحكومية على أساس الاستحقاق.

بطاقة الهيئة العامة للمنافسةمن قبل مركز الاستحقاق المحاسبي بوزارة المالية

الاستحقاق المحاسبي
Accrual Accounting

على المسار، متعاون | متأخر، متوسط التعاون | متأخر جداً، غير متعاون | مكتمل | لا ينطبق | لم تبدأ

وزارة المالية
Ministry of Finance

3-3-5العقود والمشاريع:

نفذت الهيئة خلال العام 1444/1443 هـ (2022م) 94 عملية، ما بين مشاريع وعقود هادفة لزيادة كفاءة العمل، وتحقيق أهداف الهيئة الإستراتيجية.

جدول رقم (38) تفاصيل أبرز المشاريع والعقود الرئيسة للعام 1444/1443هـ (2022م)

اسم العقد /التعميد	الجهة المتعاقد معها	قيمة العقد/التعميد	نسبة الصرف على المشروع	نوع العقد	نوع المشروع
مشروع تطوير منصة ادارة التغيير والدعم الفني ومراقبة البنية التقنية (إعادة طرح)	شركة دار بيتا لتكنولوجيا المعلومات	1,023,765.65	% 100	تقني	تشغيلي
مشروع الرصد الإعلامي للهيئة العامة للمنافسة	شركة حلول الأنظمة المرنة للإتصالات	460,000	% 79	إعلامي	تشغيلي
توسعة بيئة السحابة الخاصة للهيئة العامة للمنافسة	شركة دار بيتا لتكنولوجيا المعلومات	3,764,504.30	% 83	تقني	رأسمالي
تنظيم مؤتمر للهيئة العامة للمنافسة 2022م	مؤسسة تقنية بلا حدود لتنظيم المعارض والمؤتمرات	379,500	% 100	إعلامي	تشغيلي
مشروع توسعة أجهزة النسخ الاحتياطي وجدار الحماية	فرع الشركة السعودية للحاسبات الإلكترونية المحدودة	1,791,664.35	% 0	تقني	رأسمالي
بناء السياسات والاجراءات الخاصة بإدارة العلاقات العامة والاعلام للهيئة العامة للمنافسة	شركة هناك الحل للخدمات التجارية	1,005,100	% 61	إعلامي	تشغيلي

اسم العقد /التعميد	الجهة المتعاقد معها	قيمة العقد/التعميد	نسبة الصرف على المشروع	نوع العقد	نوع المشروع
منافسة تطوير نظام إدارة الاستراتيجية والمشاريع	شركة المنهج للتقنية	1,887,942.37	% 0	استشارات	تشغيلي
مشروع إدارة مخاطر الأمن السيبراني واستمرارية الأعمال	فرع شركة ارنست ويونغ للنظم والتقنية	2,870,630	% 0	استشارات	تشغيلي
دراسة هيكل قطاع البناء والتشييد في المملكة وأثر سلوك المنشآت العاملة فيه على المنافسة	شركة ارثر دي لتل العربية السعودية	5,000,000	% 0	استشارات	تشغيلي

شكل رقم (36) نسبة الصرف من القيمة الإجمالية للمشاريع

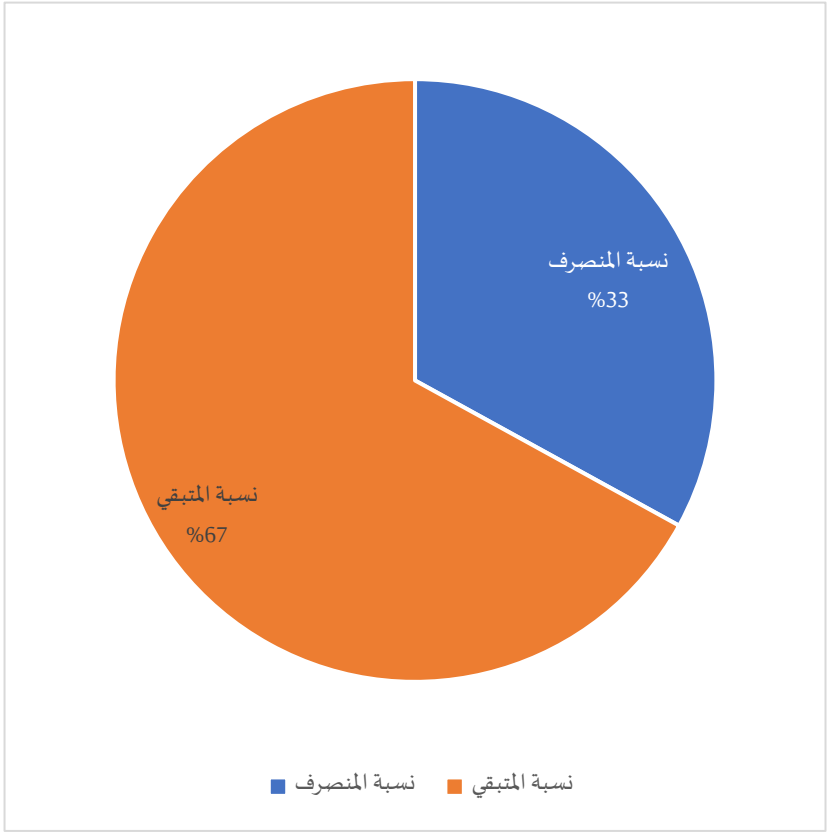

شكل رقم (37) نسبة المشاريع الرأسمالية للمشاريع التشغيلية

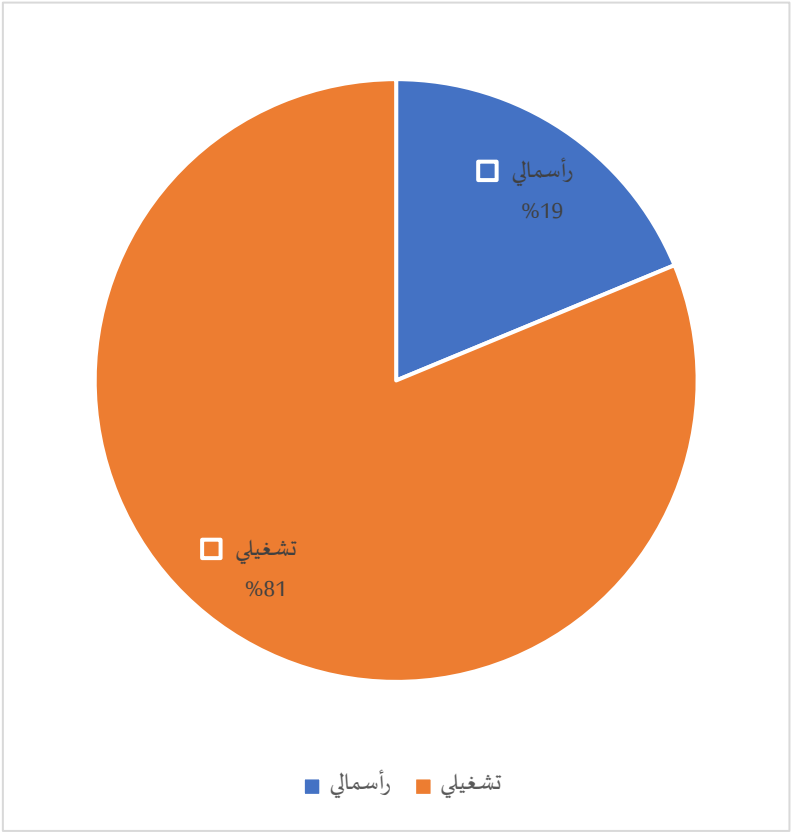

أرقام أخرى تخص تعاقدات الهيئة للعام 2022م:

شكل رقم (38) نسبة مبالغ التعاقدات للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لمجموع مبالغ تعاقدات الهيئة (قيمة)

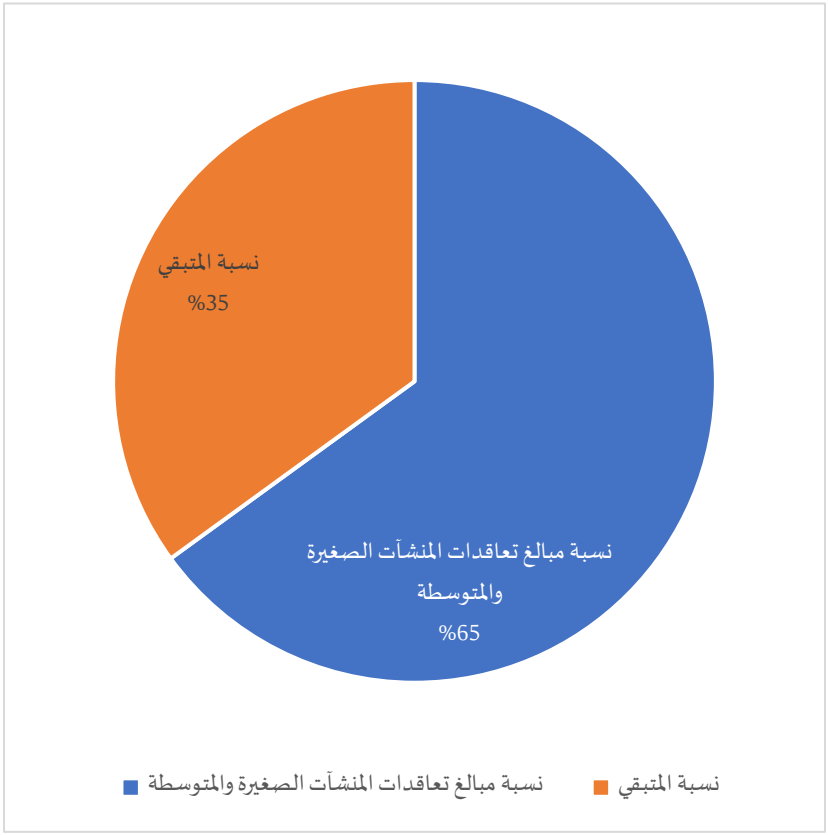

شكل رقم (39) نسبة التعاقد مع المنشآت الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالمنشآت الأخرى (عدد)

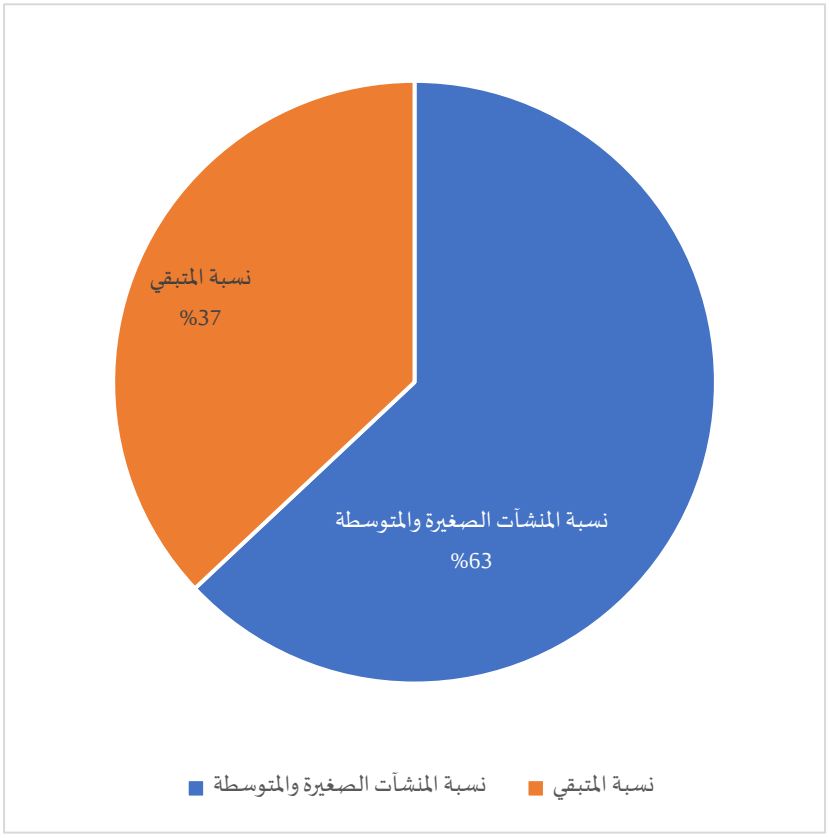

3-3-6 برامج التحول الرقمي:

يعدّ تطبيق التحول الرقمي في المنظمات الحكومية عاملاً من عوامل النجاح في إنجاز الأعمال والنهضة التقنية الحديثة. علاوة على أن عملية التحول الرقمي تمثل رحلة مميزة من نوعها لكل مؤسسة . وانطلاقاً من رؤية المملكة العربية السعودية 2030م ، وضعت الهيئة العامة للمنافسة أهدافاً إستراتيجية لتطبيق عملية التحول الرقمي.

ويبيّن الجدول التالي أبرز المنصات التي طُورت خلال العام:

اسم المنصة	الهدف من المنصة	الفئة المستهدفة	نسبة الاكتمال	عدد الطلبات المعالجة من خلال المنصة
المنصة الإلكترونية لمكافحة التواطؤ في العطاءات والمنافسات	منصة إلكترونية تهدف إلى توضيح أساليب التواطؤ والأشكال الشائعة لممارسته، وكيفية كشفه، إضافة إلى خصائص القطاعات المعرضة للتواطؤ، وتقدم عدداً من الخدمات الإلكترونية للجهات الحكومية	الجهات الحكومية	%100	12 طلبًا إلكترونيًا
منصة لجنة الفصل في مخالفات نظام المنافسة	منصة لأتمتة جميع أعمال لجنة الفصل وأمانتها، ومنها رفع لائحة الدعوى وعقد الجلسات إلكترونياً واستقبال الطلبات من الأطراف.	أعضاء لجنة الفصل وأمانتها والأطراف المتعاملة مع اللجنة	%90	لا يوجد
منصة الاتصالات الادارية (مراسل)	منصة تسمح للهيئة بإرسال واستقبال المعاملات الواردة للهيئة والصادرة منها.	منسوبو الهيئة	%100	380 طلباً إلكترونياً
منصة متابعة المهام	منصة تهدف إلى متابعة إنجاز المهام والتنبيه عند التأخر في انجازها.	منسوبو الهيئة	%80	30 مهمة
منصة إيفاء	منصة تهدف إلى متابعة الديون لصالح الدولة، وهي منصة تابعة لمركز المعلومات الوطني، وقد قامت الهيئة بالربط الإلكتروني مع المنصة من خلال أنظمة التنفيذ الإلكترونية الداخلية.	الإدارة القانونية	%95	3 طلبات تنفيذ
منصة دعم	منصه تهدف إلى استقبال طلبات الدعم الفني وإدارة الأصول التقنية، وقياس مستوى رضا مقدم الطلب عند إتمامه بهدف رفع جودة تقديم الخدمات	منسوبو الهيئة	%100	562 طلبًا

ويبين الجدول التالي أبرز الخدمات الإلكترونية التي طُورت خلال العام:

اسم الخدمة	الفئة المستهدفة	الهدف من الخدمة	الأثر المترتب من الخدمة
تطوير خدمة الالتزام (التحقق من الامتثال)	المنشآت	خدمة تتيح للمنشأة التقدم لطلب برنامج الامتثال لأحكام نظام المنافسة لرفع مستوى امتثالها والحصول على اعتماد الهيئة للبرنامج.	سهولة تنفيذ برامج الامتثال للمنشآت
خدمة الإبلاغ عن المخالفات المالية والإدارية	منسوبي الهيئة	خدمة للإبلاغ عن المخالفات المالية والإدارية التي تُقدَّم داخلياً، وتتيح للمستخدم الإبلاغ عن المخالفات المالية والإدارية.	تمكين منسوبي الهيئة من الإسهام في كسف المخالفات الإدارية والمالية – إن وجدت-
خدمة الابتعاث	أفراد	تتيح للمرشحين خارج الهيئة التقدم على فرص الابتعاث	سهولة البت في طلبات الابتعاث
إجراء تطوير وتحسين على خدمات الإعفاء	المنشآت	إجراء تطوير وتحسين على خدمات الإعفاء التي تتيح الفرصة للمنشآت التي ترغب بإعفائها من أحكام نظام المنافسة وتشمل الاتي: (**خدمات الحصول على إعفاء - تمديد طلب الإعفاء - الاعتراض على إعفاء قائم**).	تمكين المنشئات بطلب خدمات الإعفاء بكل يسر وسهولة.

منصة ذكاء الأعمال وبناء المؤشرات:

إن طبيعة أعمال الهيئة تتطلب بناء مستودع للبيانات بشكل إلكتروني يغذى من الأجهزة الحكومية والجهات المزودة للبيانات الإحصائية؛ وذلك للوصول إلى البيانات المختلفة مع توفير الأدوات اللازمة لإدارتها وحوكمتها وإيجاد الآلية المناسبة لتحديث تلك البيانات والتأكد من مصادرها الموثوقة والتحقق من صحتها وضبط جودتها لتمكين الهيئة من دراسة الأسواق وفحص طلبات التركز الاقتصادي، وتسهيل عمليات التحقيق في القضايا القانونية، والرصد المبكر لعمليات التواطؤ في المنافسات الحكومية.

أ- الجهات التي تم الربط معها والحصول على البيانات:

a. الهيئة العامة للإحصاء.
b. وزارة المالية.
c. وزارة التجارة.
d. الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
e. وزارة الصناعة.

ب- الجهات الجاري الربط معها للحصول على البيانات:

a. قواعد بيانات يورمونيتر

b. هيئة الزكاة والضريبة والجمارك

ت- قائمة المؤشرات التي ستبنى من البيانات المتو افرة:

اسم المؤشر	جاهزية المؤشر
1. عدد الشركات المنشأة عبر السنوات	متوافر بالبيئة الفعلية
2. الشركات بحسب الحجم	متوافر بالبيئة الفعلية
3. توزيع الشركات بحسب المناطق	متوافر بالبيئة الفعلية
4. العدد الكلي لمنسوبي المصنع	جاهز-البيئة التجريبية
5. متوسط العائد	جاهز-البيئة التجريبية
6. عدد الأنشطة	جاهز-البيئة التجريبية
7. عدد المنتجات	جاهز-البيئة التجريبية
8. الكمية المرخصة للأنشطة	جاهز-البيئة التجريبية
9. التكلفة النهائية للمنتج	جاهز-البيئة التجريبية
10. نسبة العائد لأعلى خمسة مصانع	جاهز-البيئة التجريبية
11. الحصص السوقية	جاهز-البيئة التجريبية
12. نسبة التركز	جاهز-البيئة التجريبية
13. إجمالي عدد المنافسات	متوافر بالبيئة الفعلية
14. عدد الشركات المقدمة للمنافسات	متوافر بالبيئة الفعلية
15. إجمالي الترسيات	متوافر بالبيئة الفعلية
16. التوزيع الجغرافي للمنافسات	متوافر بالبيئة الفعلية
17. عدد المنافسات والمشاركات بحسب الجهة والمنطقة	متوافر بالبيئة الفعلية
18. شركات لم تقع الترسية عليها	متوافر بالبيئة الفعلية
19. منافسات يحتمل وجود تواطؤ بها (ملاك مشتركون - متنافسون لم يفوزوا مطلقًا في البيانات التاريخية)	متوافر بالبيئة الفعلية
اسم المؤشر	جاهزية المؤشر
20. الشركات الفائزة بحسب الجهة	متوافر بالبيئة الفعلية

21. الشركات الفائزة بحسب المنطقة	متوافر بالبيئة الفعلية
22. معدل الإيرادات المنشآت المتوسطة-الصغيرة	متوافر بالبيئة الفعلية
23. حجم المنشآت المتوسطة-الصغيرة	متوافر بالبيئة الفعلية
24. التغير السعري في قيمة العقارات خلال فتره زمنية معينة	متوافر بالبيئة الفعلية
25. متوسط أسعار السلع والخدمات	متوافر بالبيئة الفعلية
26. سلع ذات انخفاضات سعرية	متوافر بالبيئة الفعلية
27. سلع ذات ارتفاعات سعرية	متوافر بالبيئة الفعلية
28. التغيير السعري في أسعار السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة	متوافر بالبيئة الفعلية
29. عدد طلبات التركز الاقتصادي	متوافر بالبيئة الفعلية
30. مجموع إيرادات المنشآت المشاركة في التركز الاقتصادي	متوافر بالبيئة الفعلية
31. رأس مال المنشآت المشاركة في التركز الاقتصادي	متوافر بالبيئة الفعلية
32. متوسطات الإنجاز للطلبات بحسب نوع الخدمة	متوافر بالبيئة الفعلية
33. عدد الطلبات الاقتصادية التي تجاوزت المتوسط الزمني بحسب الخدمة	متوافر بالبيئة الفعلية
34. عدد الطلبات الاقتصادية التي تجاوزت المتوسط الزمني بحسب الموظف	متوافر بالبيئة الفعلية
35. عدد الطلبات التركز الاقتصادية التي تجاوزت مدة 75 يومًا منذ بدء المدة النظامية	متوافر بالبيئة الفعلية
36. مؤشر يبين عدد الطلبات التركز الاقتصادية التي تجاوزت 75 يومًا منذ بدء التقديم	متوافر بالبيئة الفعلية

ث- الأثر الإيجابي من إطلاق نظام ذكاء الأعمال:

a. بناء قاعدة بيانات عن الأسواق لقياس مستوى المنافسة فيها؛ من خلال التكامل والترابط مع الجهات الحكومية ذات العلاقة لتزويد الهيئة بالبيانات التي تساعد على بناء قاعدة البيانات.

b. تحسين هيكلية البيانات والاستفادة منها في دعم اتخاذ القرار وتحسين مخرجات الدراسات والتقارير .

c. تفعيل الحصول على مصادر البيانات التي تحتاج إليها الهيئة في قواعد بياناتها من خلال الحصول الدوري عليها لضمان صحتها وأنها بيانات محدثة.

d. بناء مؤشرات أداء الأسواق وفقاً لمتطلبات الهيئة لإنجاز أعمالها من خلال المنصة الموحدة للبيانات.

قياس التحول الرقمي العاشر الصادر عن هيئة الحكومة الرقمية:

يهدف قياس التحول الرقمي إلى المساهمة في تطوير الحكومة الرقمية بالمملكة العربية السعودية وتحسين أداء وفاعلية الجهات الحكومية، والارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمستفيدين بما يتوافق مع التوجهات العالمية في التحول الرقمي، ويشارك في تحقيق أهداف رؤية المملكة العربية السعودية 2030 عبر تمكين الجهات الحكومية من تحديد مدى التزامها بالمعايير الأساسية للتحول الرقمي، من خلال:

1. رفع مستويات التزام الجهات الحكومية بالأوامر والقرارات المتعلقة بالتحول الرقمي.
2. تحقيق متطلبات التحول الرقمي من خلال التطبيق الأمثل لمعايير التحول الرقمي.
3. تطوير الحكومة الرقمية.
4. تحسين أداء وفاعلية الجهات الحكومية.
5. الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمستفيدين.
6. المساهمة في تقدم المملكة في المؤشرات الدولية.

وكذلك حققت الهيئة العامة للمنافسة في قياس التحول الرقمي العاشر نتيجة بلغت (48.87%) بتقدم ملحوظ عن نتائج قياس التحول الرقمي التاسع؛ فقد ارتفع مستوى الالتزام بما يقارب 38% عن القياس التاسع. علاوة على أن الهيئة وصلت إلى مرحلة التحسين حيث تكون مراحل التحول الرقمي من خمسة مستويات (البناء، الإتاحة، التحسين، التكامل، الإبداع).

السنة	النتيجة المكافئة
القياس التاسع (2021م)	%11.42
القياس العاشر (2022م)	%48.87

مستوى رضا المستفيدين من الخدمات الإلكترونية المقدمة من الهيئة:

بهدف التحسين المستمر ورفع نضج الخدمات المقدمة من الهيئة للمستفيدين من خلال رصد وقياس مستوى رضا الأفراد عن الخدمات المقدمة من الهيئة من خلال الاستبانات عند التقديم لكل خدمة مقدمة من الهيئة، وبلغ مستوى رضا المستخدمين الخارجيين عن هذه الخدمات درجة (4.8 من 5)، ما يمثل نسبة رضا (96%)

جدول مقارنة أرقام وإحصائيات تقنية المعلومات

النشاط	العدد عام 2020	العدد عام 2021	العدد عام 2022
عدد الخدمات الإلكترونية الداخلية	1	20	**29**
عدد الخدمات الإلكترونية الخارجية	2	6	**20**
عدد الأنظمة والمنصات الإلكترونية	8	14	**18**
عدد المستفيدين من الخدمات الإلكترونية الخارجية	52	251	**1493**
عدد طلبات نظام دعم	غير متوافر	غير متوافر	**1189**
عدد الطلبات الخدمات الخارجية(منصة منافسة)	غير متوافر	565	**2262**
عدد الطلبات الخدمات الداخلية	غير متوافر	1025	**3026**

جدول رقم (39) إنجازات الهيئة ضمن متطلبات قياس التحول الرقمي الحكومي العاشر.

المؤشر	النتيجة
المعايير المستمدة من القرارات والأوامر السامية والتعاميم	%88.33
معايير التحول الرقمي	%35.77
النتيجة المكافئة	%48.87
مرحلة الاتاحة	

7-3-3 تعزيز الأمن السيبراني:

تعمل إدارة الأمن السيبراني على حماية الشبكات وأنظمة تقنية المعلومات ومكوناتها من عتاد وبرمجيات وخدمات وما تحتويه من بيانات، وتسعى إلى تقليل مخاطر الأمن السيبراني التي تتعلق بالبنية التقنية من أي تهديد أو استغلال غير مشروع؛ وذلك لضمان توافر واستمرارية أعمال أنظمة الهيئة وخدماتها من خلال اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز حماية وسرية وخصوصية البيانات بناءً على الضوابط والتشريعات التي تصدرها الدولة في مجال الأمن السيبراني وتطبيق المعايير والممارسات العالمية الرائدة.

أهداف وأدوار إدارة الأمن السيبراني:

يتمثل دور الإدارة في بناء الإستراتيجية وتطوير سياسات وإجراءات ومعايير الأمن السيبراني، بالإضافة إلى متابعة الالتزام بالضوابط والتشريعات التي تصدرها الجهات المعنية، والحرص على توعية وتدريب موظفي ومتعاقدي الهيئة بكيفية التعامل مع مخاطر الأمن السيبراني في بيئة الأعمال. كذلك تعمل الإدارة على حماية أصول الهيئة المعلوماتيه والتقنيه باستخدام أحدث الوسائل التقنية المتقدمة لرصد الهجمات والتهديدات الإلكترونيه والاستجابة للحوادث الأمنيه بشكل فعال.

مشاريع الأمن السيبراني:

نفذت الهيئة عدداً من المشاريع المتعلقة بالأمن السيبراني وتفصيلها كالآتي:

جدول رقم (40) مشاريع الأمن السيبراني للعام 1444/1443هـ

المشروع	وصفه	نسبة الأنهاء
مراقبة وتشغيل الأمن السيبراني	بناء مركز المراقبة للأمن السيبراني لمراقبة البيئة التقنية والأحداث والسجلات والاستجابة للحوادث السيبرانية بشكل فعال على مدار الساعة وتعزيز قدرات الهيئة على الرصد الاستباقي للهجمات السيبرانية والتعامل مع التهديدات وتخفيفها ضد الهيئة.	100
خدمات احترافية للبرامج الأمنية	تُستخدم هذه الخدمات لتحسين برامج وأنظمة الأمن السيبراني الخاصة بالهيئة.	100
برنامج التحكم بالتطبيقات	برنامج يُستخدم للتصنيف والتحكم بالبرامج والتطبيقات الموجودة على الأجهزة والخوادم في بيئة الهيئة التقنية، ويساعد على حماية أصول الهيئة من البرامج الضارة والفايروسات ومنع انتشارها.	100
أنظمة وتراخيص الأمن السيبراني	تعزيز منظومة الأمن السيبراني بتوفير حلول لحماية بنية الهيئة التقنيه وخدماتها الإلكترونية	100
اختبار الاختراق ومراجعة شفرة المصدر	تقييم المنصات والخدمات الإلكترونية وعمل اختبارات اختراق أمنية لاكتشاف الثغرات ونقاط الضعف وتوفير حلول لمعالجتها.	95
بناء قدرات لإدارة مخاطر الأمن السيبراني	بناء وتنفيذ منهجية إدارة مخاطر الأمن السيبراني وفقًا للمتطلبات الوطنية والممارسات الرائدة.	15
بناء إستراتيجية الأمن السيبراني	تطوير إستراتيجية إدارة الأمن السيبراني بناءً على تقييم الفجوات للوضع الحالي والدراسة المعيارية وتطوير خارطة طريق لتنفيذ المشاريع والمبادرات	25

8-3-3 المراجعة الداخلية:

تولي الهيئة نشاط المراجعة الداخلية اهتماما بالغًا باعتباره مصدرًا مهمًا لتقييم الحوكمة والرقابة والالتزام في الهيئة وتأكيد سلامتها، وأحد أهم المكنات التي تساعد الهيئة على تحقيق الأهداف الإستراتيجية وأداء أعمالها بكفاءة وفاعلية.

تتبع إدارة المراجعة الداخلية في أعمالها منهجية المراجعة المبنية على تقييم المخاطر، الذي به توجه أعمال المراجعة نحو أكثر الأنشطة والأعمال خطورة وأهمية.
وقد عملت إدارة المراجعة الداخلية على:

شكل رقم (43) أعمال المراجعة الداخلية العام 1444/1443 هـ (2022م)

- تقييم مخاطر الهيئة وتحديثها بشكل مستمر على المستويات كافة لغرض أعمال المراجعة.
- مراجعة أنشطة الهيئة، وقد قامت بمراجعة أعمال 11 إدارة بحسب الخطة السنوية المعتمدة.
- متابعة خطط الإجراءات التصحيحية لإغلاق الملاحظات الواردة في تقارير المراجعة.
- عمل برامج توعوية حول أهمية المراجعة الداخلية والحوكمة والالتزام والتوعية بآلية الإبلاغ عن المخالفات المالية والإدارية.

3-3-9 اللجان:

يوضح الجدول رقم (37) أبرز القرارات التي اتخذها الرئيس التنفيذي للهيئة بشأن تشكيل اللجان.

جدول رقم (37) قرارات معالي الرئيس التنفيذي بما يخص تشكيل اللجان:

التسلسل	تاريخ القرار	القرار
1	1443/6/8	إعادة تشكيل لجنة التأهيل المسبق واللاحق.
2	1443/6/8	إعادة تشكيل لجنة فحص العروض.
3	1443/6/8	إعادة تشكيل لجنة فحص العروض للشراء المباشر.
4	1443/6/8	إعادة تشكيل لجنة فتح العروض.
5	1444/2/11	إعادة تشكيل لجنة التسوية.
6	1444/4/20	إضافة عضو إلى لجنة التأهيل المسبق واللاحق.
7	1443/7/23	تشكيل لجنة الابتعاث.

4- التحديات والدعم المطلوب:

التحديات	الدعم المطلوب

5- أرقام وإحصاءات:

جدول رقم (42) أرقام وإحصاءات:

	2020م	2021م	2022م	نسبة التغيربين عام 2022م مع عام 2021م
أعمال مجلس الإدارة				
عدد اجتماعات مجلس الإدارة	5	9	5	-45%
عدد القرارات المتخذة من قبل مجلس الإدارة	84	109	121	+11%
أعمال الضبط والتحقيق والادعاء				
عدد الشكاوى والمبادرات	64	136	126	-7.3%
عدد عمليات الاستقصاء	110	257	269	+3%
عدد الأحكام النهائية	10	22	17	-23%
قيمة إجمالي الغرامات (بالريال السعودي)	10,960,000	175,000,000	150,600,000	-14%
أعمال الرقابة على عمليات التركز الاقتصادي				
عدد طلبات التركز الاقتصادي	137	295	316	+7.1%
الاعتمادات المالية والمصروفات والإيرادات للهيئة				
إجمالي قيمة الاعتمادات المالية (بالريال السعودي)	142,592,600	82,531,303	99,669,341	+21%
إجمالي المصروفات (بالريال السعودي)	70,728,686.31	59,646,145	93,342,937	+56%
الإيرادات (بالريال السعودي)	43,516,331	163,969,295	141,548,259	+277%
أعمال التحول الرقمي				

	2020م	2021م	2022م	نسبة التغير بين عام 2022م مع عام 2021م
عدد مشاهدات صفحات الموقع الإلكتروني	211,965	234,448	227,934	%3-
عدد المستفيدين من الخدمات الإلكترونية للهيئة	309	422	1493	%253+
عدد طلبات المساندة الفنية	2,310	1188	3026	%145+
أعمال الموارد البشرية				
عدد الموظفين	62	81	98	%21+
نسبة الموظفات للموظفين	17.74%	%26.10	26.2%	%-1.4
التوعية ونشر ثقافة المنافسة				
عدد الأخبار الصادرة عن الهيئة	71	106	201	%89+
عدد اللقاءات وورش العمل والبرامج مع قطاع الأعمال والمهتمين	4	19	46	%146+
عدد المنشورات في وسائل التواصل الاجتماعي	203	392	418	%6+
عدد متابعي الهيئة على موقع تويتر	103,501	111,740	116,042	%5+

ملحق 1: تقرير أعمال لجنة الفصل في مخالفات نظام المنافسة:

تشكيل اللجنة:

بعد قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للمنافسة رقم 408 وتاريخ 8-5-1442 هـ بشأن إعادة تشكيل لجنة الفصل في مخالفات نظام المنافسة، تم تشكيل اللجنة على النحو التالي:

الدكتور/محمد بن علي اليوسف رئيسا.

الدكتور/أحمد بن عبدالكريم المحيميد عضوا.

الدكتورة/ أروى بنت إبراهيم الجلال عضوا.

الدكتور/خالد بن عبدالرحمن المشعل عضوا.

الأستاذ/جابر بن عبدالرحمن المحمود عضوا.

وتكليف كلٍ من:

الأستاذ/ معاذ بن محمد الحكمي أمينا عاما للجنة.

والأستاذ/ بدر مروان الرفاعي بالعمل سكرتيرا للجنة.

بيانات أعمال اللجنة للعام 1444/1443هـ (2022 م):

القرارات الصادرة من اللجنة	مجموع الغرامات	لوائح الادعاء / عدد المدعى عليهم	عدد الجلسات

نوع التركز بحسب العلاقة بين المنشآت:

شكلت التركزات الأفقية ما نسبته 49% من طلبات التركز الاقتصادي بإجمالي 87 طلبًا من أصل 176 طلبًا، و58 طلب تركز تكتلي شكلت 33% من إجمالي طلبات التركز الاقتصادي، في مقابل 31 طلب تركز رأسي شكلت 17% من إجمالي الطلبات.

نوع التركز:

بلغ عدد طلبات الاستحواذ 149 طلبًا من أصل 176 طلبًا تشكل 85% من طلبات التركز الاقتصادي الواردة للهيئة العامة للمنافسة،و 20 طلبًا لمشاريع مشتركة و7 طلبات اندماج.

شكل رقم (8) تصنيف طلبات التركز الاقتصادي بحسب نوع التركز

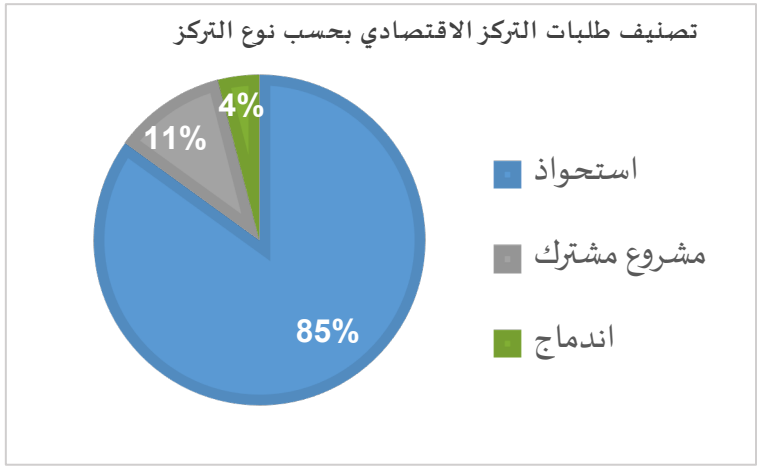

شكل رقم (9) تصنيف طلبات التركز الاقتصادي بحسب العلاقة بين المنشآت:

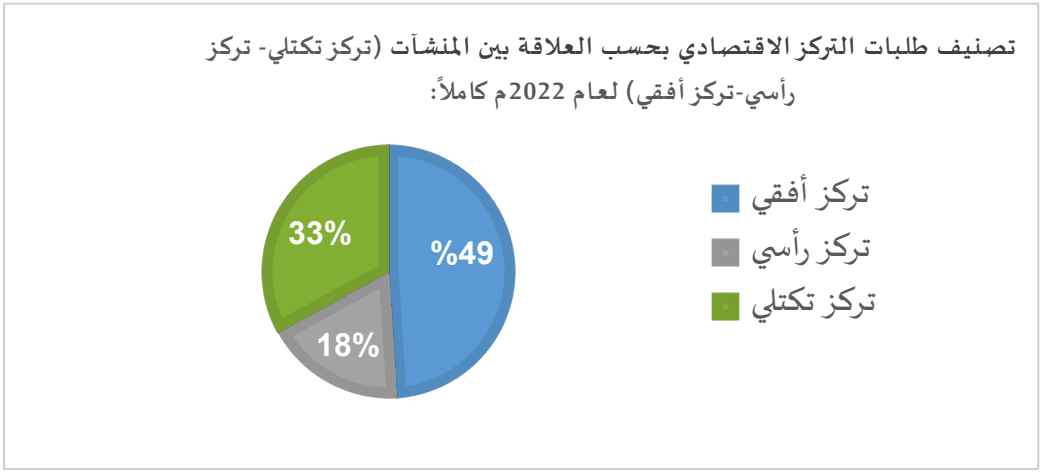

طلبات التركز الاقتصادي للاعوام 2020-2022

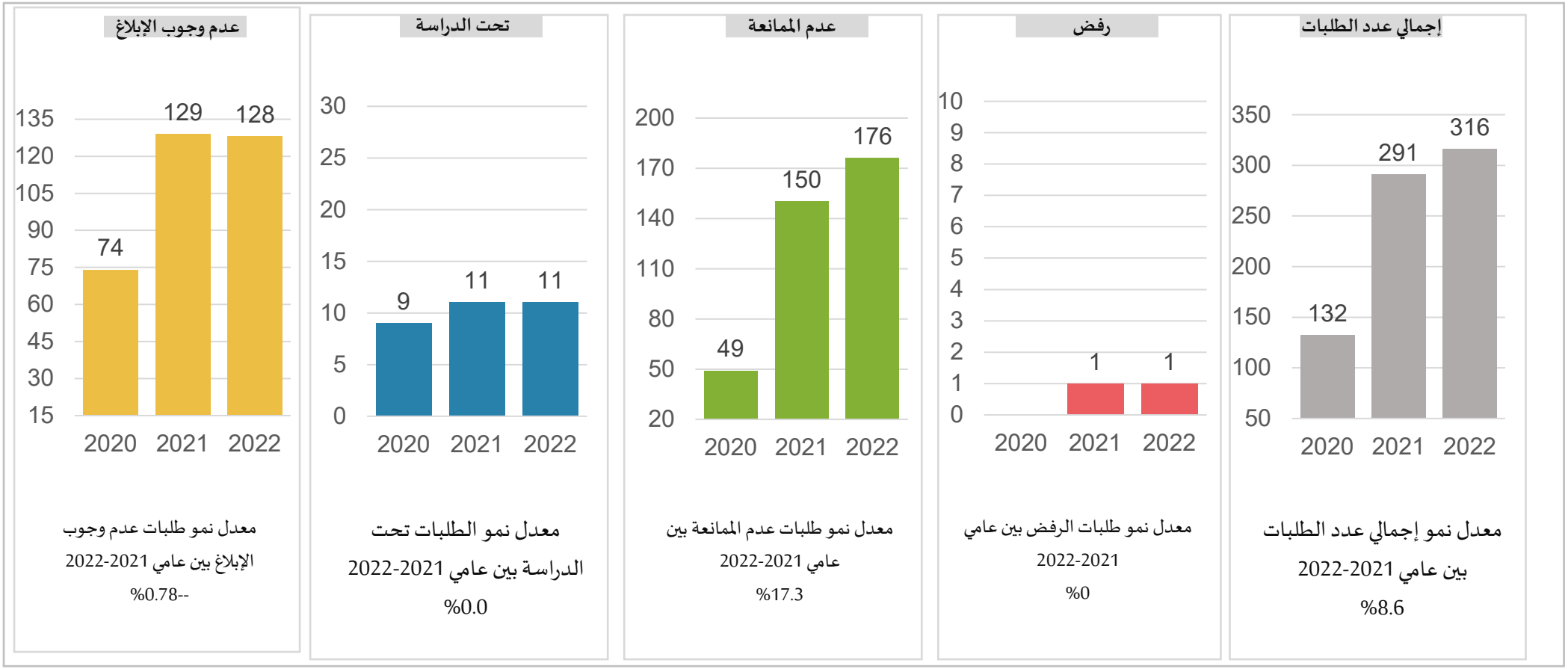

قرار(عدم الممانعة) لطلبات التركز الاقتصادي لعام 2022 بحسب الرُبع

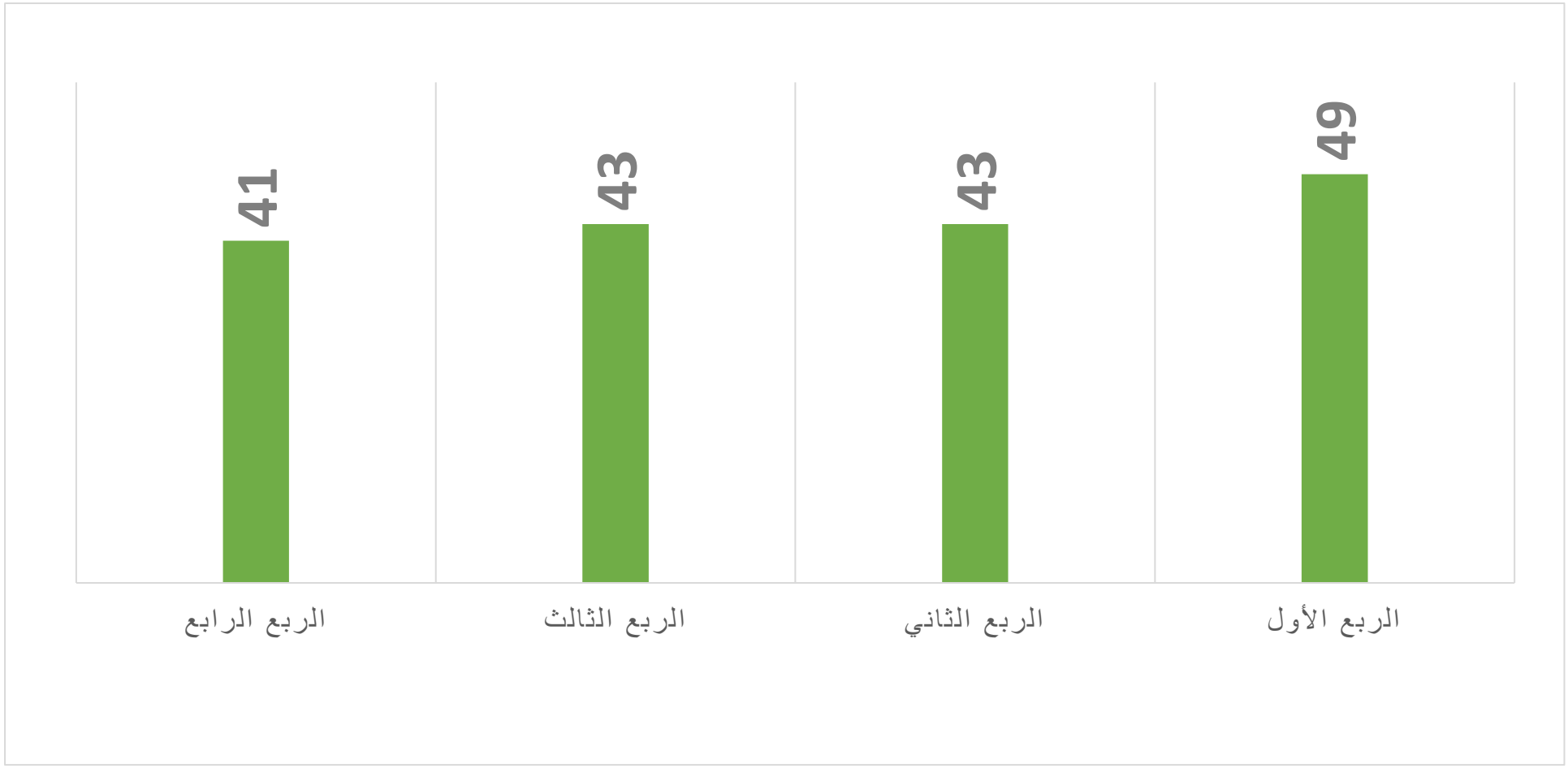

طلبات التركز الاقتصادي لعام 2022م بحسب التوزيع الجغرافي:

بلغت نسبة الطلبات للتركز الاقتصادي في عام 2022 للمنشآت التي يكون فيها الطرف المستحوذ/الدامج محلي 38% من مجموع الطلبات. في حين بلغت نسبة الطلبات لاستحواذ المنشآت الأجنبية نسبة 62% والتي تشمل طلبات لمنشآت أجنبية ترغب في الاستحواذ أو إنشاء مشاريع مشتركة مع شريك محلي أو بين منشآت أجنبية ويوجد لها تواجد أو تأثير في السوق المحلي.

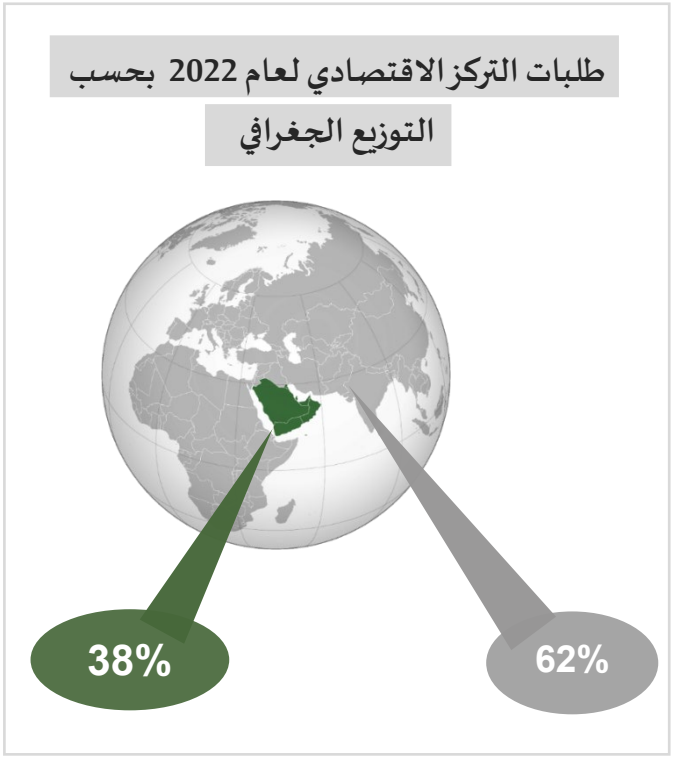

تصنيف التركزات الاقتصادية المجازة بحسب القطاعات لعام 2022 م:

كانت أبرز الأسواق المعنية التي تمت دراستها خلال العام سوق تقنية المعلومات، وسوق الصيدليات، وسوق الأنشطة المتعلقة بالنفط والغاز. وتسعى الهيئة إلى تحديد السوق المعنية لطلبات التركز وفق أضيق نطاق لتقييم حالة السوق بشكل دقيق ومعرفة الآثار المترتبة عليه نتيجةً للصفقة التي تتم دراستها، وقد ورد للهيئة خلال عام 2022عدد من طلبات التركز الاقتصادي التي تنشط في أسواق جديدة، ومن أبرزها سوق خدمات المدفوعات الرقمية، وسوق الطيران، وسوق خدمات الاتصالات عبر الأقمار الصناعية، وسوق تصنيع الذخائر، وسوق العطور الشرقية والعود، وسوق الشاي، وسوق إنتاج الأغاني العربية.

شكل رقم (10) عدد طلبات التركز الاقتصادي المجازة من الهيئة مصنفة بحسب القطاع

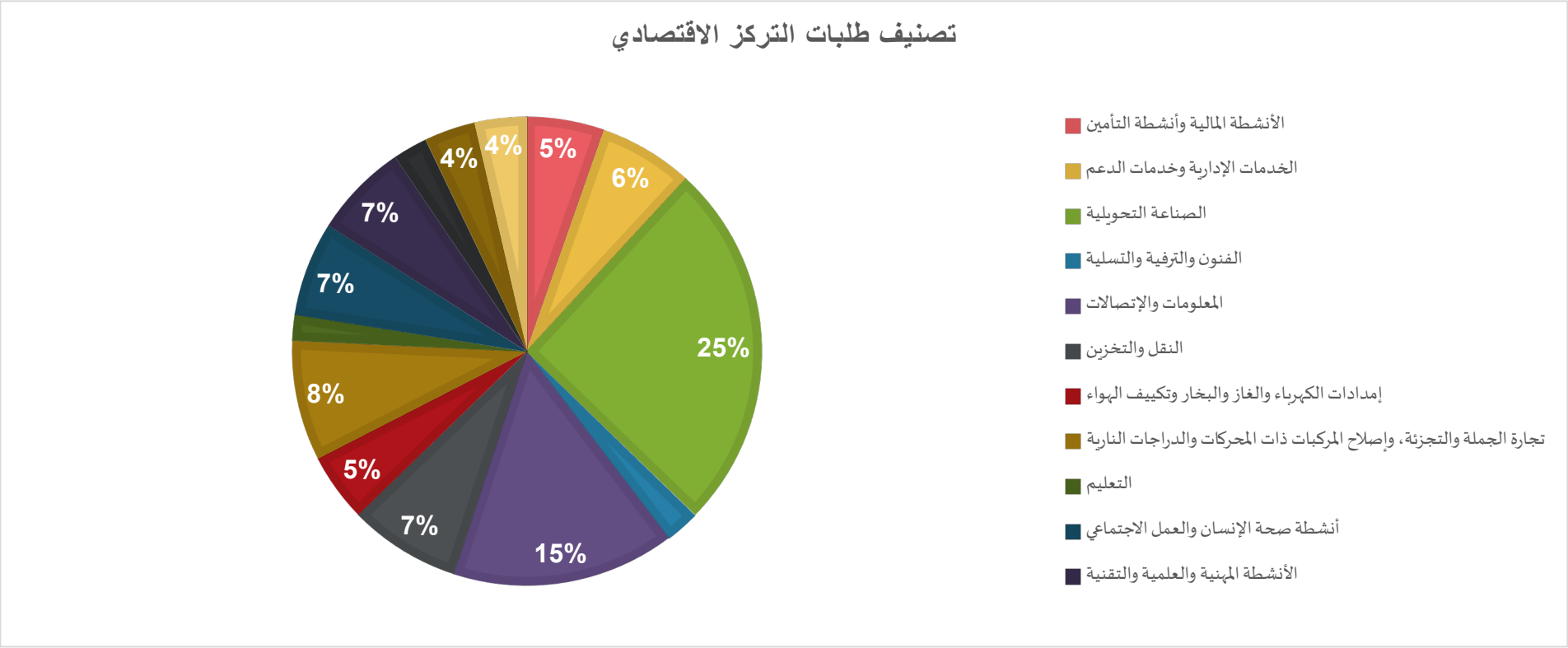

قائمة تتضمن أبرز التركزات التي تمت دراستها خلال العام 2022م:

قامت الهيئة بدراسة وإجازة (176) طلب تركز اقتصادي. وتوضح الجداول التالية أمثلة على أبرز طلبات التركز الاقتصادي التي قامت الهيئة بإجازتها أو رفضها:

الشكل (11) أبرز طلبات التركز للعام 1444/1443هـ (2022 م)

القطاع	قطاع الغاز
حالة الطلب	رفض
الصفقة	استحواذ شركة الغاز والتصنيع الأهلية على 55% من شركة الناقل الافضل للغاز "شركة شخص واحد"
تاريخ القرار	16-06-2022
الاستنتاجات	تعدّ شركة الغاز والتصنيع الأهلية في الوقت الحالي محتكرة لسلسلة إمداد الغاز في مراحل التخزين والتعبئة والتوزيع والبيع بالجملة، وتمتلك إن أجيزت الصفقة بسبب وضعها المهيمن القدرة والحافز "عالي الاحتمال" على التأثير في سلسلة إمداد التوزيع والبيع بالتجزئة، وذلك من خلال إقصاء منافسي شركة الناقل الأفضل في سوق توزيع غاز البترول المسال بوسائل منها: رفع أسعار الرسوم المفروضة، أو خفض جودة الخدمات والمنتجات المقدمة، أو التفضيل في المعاملات المالية، أو غير ذلك من الوسائل. خلصت الهيئة من خلال دراستها ومقارنتها لسلاسل إمداد الغاز المسال في عينة كبيرة من دول العالم إلى توجه هذه الدول إلى تحرير القطاع وفتح مجال المنافسة في جميع سلاسل الإمداد الثلاث، وإلى الحد أو المنع من التكامل الرأسي في هذا القطاع تعزيزاً للمنافسة وتحقيقاً للرفاهية العامة للمستهلك والتوزيع الأمثل للموارد في الاقتصاد الوطني، وهو مايتناسق مع رؤية وتوجه وزارة الطاقة في المملكة.

	خلصت الهيئة من خلال مقابلاتها وتحقيقاتها مع "الأطراف الثلاثة" المنافسين لشركة الناقل الأفضل إلى وجود مخاوف كبيرة لديهم من تبعات إتمام هذه الصفقة. وتحرص هيئات المنافسة على بقاء المنافسة حية في الأسواق والحد من موانع الدخول إليها، وخلصت الهيئة في تحليلها لموانع الدخول المترتبة على نفاذ صفقة التركز الاقتصادي إلى نتيجتين محتملتين: الأولى: ترى الهيئة أن امتلاك شركة الغاز والتصنيع لبيانات المنافسين التي تقوم الشركة بالحصول عليها من تجار التجزئة المنافسين لشركة الناقل الأفضل مثل (مواقع وجودهم، وطاقتهم الاستيعابية، وقدراتهم المالية والتشغيلية، وغيرها) قد يؤدي إلى توظيف هذا المخزون من البيانات في الحد من نمو وتوسع الشركات المنافسة لشركات الناقل الأفضل المستحوذ عليها، أو السبق والتفاعل السريع مع أي تحول في نموذج الأعمال الذي يقوم به أي من المنافسين لهذه الشركة. الثانية: ترى الهيئة أن خلق كيان مهيمن ومتكامل رأسياً في معظم مراحل سلسلة الإمداد نتيجة لهذه الصفقة سيزيد من صعوبة دخول منافسين أو مستثمرين جدد في سوق توريد غاز البترول المسال، وهو ما قد يصعّب من إمكانية نجاح توجه وزارة الطاقة في المستقبل القريب لفتح المنافسة في سلاسل إمداد هذا الغاز. كذلك انتهت دراسة الهيئة إلى أن الكفاءات المحتملة من الصفقة المتضمّنة في وجهة نظر أطراف التركز يمكن أن يتحقق من دون إتمام الصفقة، وأن الأضرار المحتملة على المنافسة أكبر من الفائدة المرجوة منها في حال إتمامها.

القطاع	التأمين
حالة الطلب	عدم ممانعة
الصفقة	اندماج شركة ولاء للتأمين مع شركة ساب للتكافل
تاريخ القرار	21-03-2022
الاستنتاجات	تبلغ حصة الأطراف مجتمعة من سوق التأمين العام (10%) ، وتبلغ حصتها مجتمعة من سوق تأمين الممتلكات 16% ،في حين تمثل حصة الأطراف ما يقارب 13% من سوق تأمين الحماية والادخار وكل الحصص السوقية في الأسواق المذكورة أعلاه تعدّ منخفضة. وجود عدد كبير من المنافسين في سوق التأمين السعودية. لا توجد أي موانع دخول تنظيمية أو هيكلية في سوق التأمين. يؤدي الاندماج إلى تحسين كفاءة المنشآت وزيادة مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي.

6-2-3 دعم السياسات:

تحرص الهيئة العامة للمنافسة على حماية المنافسة العادلة في سوق السلع والخدمات في المملكة العربية السعودية والمساهمة بفاعلية مع الهيئات الحكومية في إرساء قواعد المنافسة المشروعة، واقتراح سياسات تصحيحية للمنافسة بشأن المسائل المتعلقة بضمان تحقيق المنافسة العادلة في الأسواق مستندة إلى نتائج دراسات السوق القطاعية، وتشجيع الأجهزة الحكومية المعنية على تبنيها ودعمها لضمان انعكاس مبادئ المنافسة العادلة في عملية وضع السياسات والقوانين والتشريعات المنظمة للأسواق المختلفة.

وتعمل إدارة دعم السياسات في الهيئة على أن تصبح الهيئة أكثر كفاءة وفاعلية في تقديم المشورة إلى الجهات التنظيمية في المسائل المتعلقة بقضايا المنافسة من خلال مراجعة مسودات اللوائح والسياسات التي لها أثر ملموس في مستوى المنافسة واقتراح التعديلات الضرورية في تلك السياسات والأنظمة لتعزيز ثقافة المنافسة ورفع درجة الوعي بمبادئ وسياسات المنافسة في الأجهزة الحكومية والدفع باتجاه دعم التعديلات التنظيمية الهادفة إلى منع الممارسات الاحتكارية بما يتماشى مع التغييرات الجارية في الأسواق.

كذلك تعمل الإدارة في الهيئة على تعزيز التعاون وتعميق التفاهم مع مختلف الجهات التنظيمية القطاعية من أجل إقامة نقاط تواصل وتأمين المشاركة والدعم من الهيئات الحكومية ذات الصلة بشأن التغييرات التي تقترحها الهيئة العامة للمنافسة على اللوائح أثناء إعداد دراسات السوق، وتبادل البيانات وطلب الملاحظات من الجهات التنظيمية المسؤولة بخصوص دراسات السوق التي أجريت وتوعية الجهات التنظيمية القطاعية بأهمية نظام المنافسة ودور الهيئة واختصاصاتها. وتحرص إدارة دعم السياسات بالهيئة على مشاركة مخرجات وتوصيات الدراسات التي تقوم بتنفيذها الهيئة عن طريق وحدة الدراسات الاقتصادية والعمل على تبنيها من قبل الجهات الحكومية ذات الشأن. وقد أنهت الهيئة دراستي قطاع التأمين الصحي، وقطاع بيع السيارات وخدمات ما بعد البيع وقطع غيار السيارات، اللتين وردت تفاصيلهما في تقريرها السنوي للعام الماضي 2021م، واستخلصت فيهما مجموعة من النتائج والتوصيات اللازمة لمعالجة اختلالات الأسواق، ومن المتوقع أن تسهم بشكل فعال في تعزيز منافع المنافسة في الأسواق وتحسين الظروف الاستثمارية فيها. وتمحورت توصيات الدراستين بشكل عام حول تعزيز إنفاذ نظام المنافسة وتقييد القوى السوقية التي قد ينتج عنها عوائق متعلقة بالدخول إلى الأسواق والتوسع فيها. كذلك يجب إيلاء الإجراءات الإشرافية والتنظيمية التي تأخذ بالاعتبار مخاطر الاحتكارات والاتفاقيات غير المشروعة بين المنشآت العاملة في الأسواق اهتماماً بالغاً تجنباً لنشوء أي آثار مقيدة للمنافسة.

أولا: مخرجات وتوصيات الدراسة حول الوضع الراهن للمنافسة في قطاع التأمين الصحي بالمملكة:

أعدت الهيئة العامة للمنافسة دراسة حول الوضع الراهن للمنافسة في قطاع التأمين الصحي بالمملكة، وأجرت تقييماً مفصلاً للقطاع بغرض الوقوف على التحديات الهيكلية والتنظيمية والسلوكية التي يواجهها وتقديم التوصيات اللازمة، ورُفعت مخرجات الدراسة إلى المقام السامي الكريم بتاريخ يوليو 2022م، وأحيلت إلى لجنة مختصة بهيئة الخبراء تتضمن ممثلي جميع الجهات الوطنية ذات العلاقة بمخرجات الدراسة، وتمثلت توصيات الهيئة للتحديات المحتملة في قطاع التأمين الصحي في ما يلي:

التحديات المحتملة للمنافسة في سوق التأمين	التوصيات
عدم التفاوض بشأن الأسعار فيما يتعلق بتوفير الرعاية الصحية في القطاع العام (نتيجة للمادة (11) القاضية بتحمل جهة الضمان الصحي المقابل المالي للخدمات المقدمة في المؤسسة الصحية العامة للمرضى المؤمن عليهم)	مراجعة التأثيرات الناجمة عن المادة (11) بعد مرور 3 سنوات، والنظر في إتاحة فرص التفاوض حول الأسعار بين منشآت الرعاية الصحية للقطاع العام وشركات التأمين الصحي في القطاع الخاص
جودة بيانات المطالبات	تحسين عملية الإنفاذ من خلال استخدام حل تقني(كمثال عن طريق تعجيل التنفيذ الكامل لمنصة نفيس (NPHIES))
	فرض غرامات مالية على شركات التأمين بسبب التأخر في مشاركة سجل المطالبات وعدم دقة البيانات من خلال وظائف الكشف الآلي في إطار منصة النظام الموحد
نقص الأطباء العامين المستقلين (أطباء الرعاية الصحية الأولية)، والاندماج الرأسي لمقدمي الرعاية الصحية وخدمات التأمين، ومكافآت الأطباء القائمة على الحو افز	إنفاذ اللوائح التنظيمية التي تشترط متابعة رحلة المريض التي يحددها مجلس الضمان الصحي والتي تتضمن الحصول على استشارة رعاية صحية أولية مستقلة قبل إجراء إحالة أخرى إلى أخصائي
	التشجيع والتحفيز على إنشاء منشآت جديدة مستقلة للرعاية الصحية الأولية

	السماح لشركات التأمين الصحي بإقامة منشآت الرعاية الصحية الأولية بشرط ضمان الوصول المتكافئ للمرضى
	سن اللوائح التي تحظر دفع المكافآت للأطباء
	تحسين معايير الأخلاقيات المهنية مع فرض قيود أوضح على المكاسب المالية غير المشروعة المتأتية الناتجة من عن ممارسة مهنة الطب، وتحسين عمليات الإنفاذ
	إنشاء نظام لقياس وتقييم الجودة وتصنيف المستشفيات والأطباء ومقدمي خدمات الرعاية الصحية على أساس جودة النتائج والمخرجات الطبية
قيود الاستثمار	خفض نسبة الـ80% المتعلقة بمطالب الاستثمار في المملكة، والسماح بمرونة إضافية لشركات التأمين الصحي فيما يتعلق بالاستثمارات التي تُجرى عبر الأسواق العالمية،
	خلق قدر أكبر من الوعي والشفافية (على سبيل المثال: وضع مبادئ توجيهية للمستثمرين) بخصوص عملية تطبيق سياسة تنويع الاستثمارات الصادرة عن البنك المركزي السعودي ومعايير القرار التي تنطبق عليها حالات الخروج عن إرشادات الاستثمار "الافتراضية"
متطلبات رأس المال والملاءة	اعتماد نظام متطلبات رأس المال القائم على المخاطر (Risk-Based Capital (RBC)) وتطبيقه في المملكة والذي يتماشى مع المعايير العالمية (الملاءة 2، على سبيل المثال).

نظام الزكاة	فرض سقوف على وعاء الزكاة المستخدم في احتساب الالتزام الزكوي لشركات التأمين على غرار الأنظمة المتعلقة بأنشطة التمويل
الحد الأدنى من الاستحقاقات الإلزامية لبوليصات التأمين الصحي	إعادة تقييم الحد الأدنى من الاستحقاقات المطلوبة للسماح بمزيد من التمايز بين المنتجات وعروض بوليصات التأمين المجانية
	تنظيم حملات توعية لإعلام شركات التأمين الصحي والمستهلكين بإمكانية تقديم بوليصات تأمين صحي تكميلية دون أن تشمل الحد الأدنى من متطلبات التغطية
إطار التفاوض وآليات وضع/ تحديد الأسعار	دراسة تنفيذ نظام تفاوض قائم على أساس نظام الترميز الطبي القائم على مجموعات التشخيص المتشابهة (DRGs)
	ضمان الإشراف على تحديد الأسعار المتعلقة بالمنافسة وتوجيهها
	متابعة جودة النتائج والمخرجات الصحية

ثانيا: مخرجات وتوصيات الدراسة حول الوضع الراهن للمنافسة في قطاع السيارات:

كذلك أعدّت الهيئة العامة للمنافسة دراسة حول الوضع الراهن للمنافسة في قطاع السيارات بالمملكة، وأجرت تقييماً مفصلاً للقطاع بغرض الوقوف على التحديات الهيكلية والتنظيمية والسلوكية التي يواجهها وتقديم التوصيات اللازمة. ورُفعت مخرجات الدراسة إلى المقام السامي الكريم ب، وأحيلت إلى لجنة مختصة بهيئة الخبراء تتضمن ممثلي جميع الجهات الوطنية ذات العلاقة بمخرجات الدراسة. وتمثلت توصيات الهيئة للتحديات المحتملة في قطاع السيارات في ما يلي:

التحديات المحتملة للمنافسة في سوق السيارات	التوصيات
ملكية الموزع الحصري لعلامات تجارية متعددة تمكنه من الاستحواذ على حصة سوقية أعلى ومراكز متعددة للمشاركة في عطاءات أساطيل المركبات.	مراقبة التمثيل الحصري للموزع المحلي لعلامات تجارية متعددة باعتبارها عمليات اندماج أو استحواذ قد تخل بالمنافسة.
	التنسيق لرصد نتائج المناقصات العامة وتنظيم مشاركة الموزعين في العطاءات.
عدم إلزام الشركات المصنعة للمعدات الأصلية بمشاركة المعلومات الفنية أو إرشادات الصيانة والإصلاح مع مراكز الخدمات والإصلاح المستقلة.	إعداد "مدونة قواعد السلوك التجاري في سوق ما بعد البيع"، تتضمن المبادئ التوجيهية وتوضح السلوكيات المناهضة للمنافسة بغرض مساعدة الشركات على الامتثال وزيادة الوعي بشأن حقوق المستهلك.
	تعزيز الوعي بشأن لوائح الحق في الإصلاح الصادرة في عام 2014م.

القيود المفروضة على استيراد وبيع قطع الغيار التي تحمل علامة الشركات المصنعة للمعدات الأصلية.	تعديل المادة (4/10) في اللائحة الفنية لقطع غيار السيارات بما يسمح لموردي قطع الغيار باستيراد قطع غيار تحمل علامة الشركات المصنعة للمعدات الأصلية من أي طرف، والسماح للمورد بالجمع بين أنشطة توريد قطع الغيار الأصلية وتوريد قطع الغيار ذات الجودة المطابقة.
عدم خضوع المستوردين المستقلين عن الشركات المصنعة للمعدات الأصلية لمعايير (CAFE)، مما يمكنهم من استيراد أي مركبات بغض النظر عن متوسط استهلاك الوقود التراكمي.	النظر في جدوى إلزام جميع الكيانات التي تمارس أنشطة استيراد السيارات الجديدة بمعايير (CAFE).
الاستعداد والتحضير للسياسات الاقتصادية والصناعية المستقبلية.	صياغة السياسات الصناعية الخاصة بتطوير تجمع صناعات السيارات في المملكة؛ لضمان مواءمة مبادئ سياسة ونظام المنافسة مع السياسات الصناعية المستقبلية للشركات الوطنية.

يبيّن الجدول أدناه نتائج التوصيات للدراسات التي قامت الهيئة بعملها سابقاً وحالة تنفيذ التوصية:

(جدول رقم (15): يبيّن الدراسات القطاعية التي قامت بها الهيئة سابقاً وحالة تنفيذ التوصيات)

دراسة هيكل قطاع بيع السيارات *وخدمات* ما بعد البيع وقطع غيار السيارات و أثر سلوك المنشآت العاملة فيه على المنافسة			
نبذة عن الدراسة	أعدت الهيئة العامة للمنافسة دراسة حول الوضع الراهن للمنافسة في قطاع السيارات بالمملكة، وأجرت تقييماً مفصلاً للقطاع بغرض الوقوف على التحديات الهيكلية والتنظيمية والسلوكية التي يواجهها وتقديم التوصيات اللازمةورُفعت مخرجات الدراسة إلى المقام السامي الكريم بتاريخ 30 يونيو 2022م، وأحيلت إلى لجنة مختصة بهيئة الخبراء تتضمن ممثلي جميع الجهات الوطنية ذات العلاقة بمخرجات الدراسة ويوضح الجدول التالي التحديات والتوصيات والإجراء المتخذ بشأنها		
التحديات المحتملة للمنافسة في سوق السيارات	**التوصيات**	**الإجراء**	**تاريخه**
استغلال مزايا الاتفاقيات الرأسية لتسهيل التواطؤ بين الشركات المصنعة للمعدات الأصلية و/أو الموزعين .	يجب على الهيئة نشر وثيقة إرشادية توضح آلية تقييمها للتأثيرات الناتجة عن إساءة استخدام القيود الرأسية بما فيها حقوق التوزيع الحصرية والسلوكيات التي يجب تجنبها.	تعكف الهيئة على إعداد دليل الإتفاقيات الرأسية بالاستعانة ببيت خبرة ممثل في البنك الدولي بهدف الاستفادة من أفضل الممارسات الدولية المثلى بهذا الشأن.	تستهدف الهيئة إصداره خلال العام 2023م.

			يونيو 2022م
ملكية الموزع الحصري لعلامات تجارية متعددة تمكنه من الاستحواذ على حصة سوقية أعلى ومراكز متعددة للمشاركة في عطاءات أساطيل المركبات.			أغسطس 2022م

			أغسطس 2022م
			يونيو 2022م
			يونيو 2022م

وجود حالات من الترتيبات غير الرسمية بين مقدمي العطاءات والمشترين في أساطيل المركبات.			أغسطس 2022م
القيود المفروضة على استيراد وبيع قطع الغيار التي تحمل علامة الشركات المصنعة للمعدات الأصلية.			أغسطس 2022م

عدم خضوع المستوردين المستقلين عن الشركات المصنعة للمعدات الأصلية لمعايير (CAFE) مما يمكنهم من استيراد أي مركبات بغض النظر عن متوسط استهلاك الوقود التراكمي.	التنسيق مع الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة وهيئة الزكاة والضريبة والجمارك للنظر في جدوى إلزام جميع الكيانات التي تمارس أنشطة استيراد السيارات الجديدة بمعايير (CAFE).	رُفع إلى لجنة هيئة الخبراء بأن تتولى الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة وهيئة الزكاة والضريبة والجمارك إلزام جميع الكيانات التي تمارس أنشطة الاستيراد للسيارات الجديدة بمعايير (CAFE).	أغسطس 2022م
سياسة المعاملة بالمثل والقيود على واردات السيارات الجديدة التي طُبِّقت في عام 2020م من دولة الإمارات الشقيقة.	التنسيق مع الهيئة العامة للتجارة الخارجية لوضع الحلول أو السياسات البديلة لسياسة المعاملة بالمثل المقيِّدة للتجارة.	رُفع إلى لجنة هيئة الخبراء بتوجيه الهيئة العامة للتجارة الخارجية بوضع الحلول والبحث في السياسات البديلة للرد على سياسة دولة الإمارات المقيدة للتجارة.	أغسطس 2022م
الاستعداد والتحضير للسياسات الاقتصادية والصناعية المستقبلية.	التنسيق مع وزارتي التجارة والصناعة والثروة المعدنية المسؤولتين عن صياغة السياسات الصناعية الخاصة بتطوير تجمّع صناعات السيارات في المملكة؛ لضمان مواءمة مبادئ سياسة ونظام	رُفع إلى لجنة هيئة الخبراء بأن يُنظر في مراعاة كل من وزارتي التجارة والصناعة والثروة المعدنية لإجراء تقييم للأثر التنافسي عند صياغة السياسات الصناعية الموجهة لتطوير تجمّع الصناعة المحلية للسيارات، والتنسيق مع الهيئة في هذا الشأن.	أغسطس 2022م

	المنافسة مع السياسات الصناعية المستقبلية للشركات الوطنية.		

دراسة هيكل قطاع التأمين و أثر سلوك المنشآت العاملة فيه على المنافسة				
نبذة عن الدراسة	أعدت الهيئة العامة للمنافسة دراسة حول الوضع الراهن للمنافسة في قطاع التأمين الصحي بالمملكة، وأجرت تقييماً مفصلاً للقطاع بغرض الوقوف على التحديات الهيكلية والتنظيمية والسلوكية التي يواجهها وتقديم التوصيات اللازمة. ورُفعت مخرجات الدراسة إلى المقام السامي الكريم بتاريخ يوليو 2022م، وأحيلت إلى لجنة مختصة بهيئة الخبراء تتضمن ممثلي جميع الجهات الوطنية ذات العلاقة بمخرجات الدراسة، وتمثلت توصيات الهيئة للتحديات المحتملة في قطاع التأمين الصحي في ما يلي:			
التحديات المحتملة للمنافسة في سوق التأمين	**التوصيات**	**الجهة المسؤولة عن الإجراءات التصحيحية**	**أصحاب المصلحة الآخرون**	**الإجراء**
إلزامية إمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية، وعدم التفاوض بشأن الأسعار فيما يتعلق بتوفير الرعاية الصحية في القطاع العام (كنتيجة للمادة (11))	مراجعة التأثيرات الناجمة عن المادة (11) بعد مرور 3 سنوات، والنظر في إتاحة فرص التفاوض حول الأسعار بين منشآت الرعاية الصحية للقطاع العام وشركات التأمين الصحي في القطاع الخاص	مجلس الضمان الصحي وتعديلات المادة (11) من نظام التأمين الصحي التعاوني	وزارة الصحة الهيئة العامة للمنافسة	المناقشة مع اللجنة المشكلة في هيئة الخبراء
بيانات المطالبات	تحسين عملية الإنفاذ من خلال استخدام حل تقني (كمثال عن طريق تعجيل التنفيذ الكامل لمنصة نفيس (NPHIES))	مجلس الضمان الصحي	البنك المركزي السعودي	المناقشة مع اللجنة المشكلة في هيئة الخبراء

	فرض غرامات مالية على شركات التأمين بسبب التأخر في مشاركة سجل المطالبات وعدم دقة البيانات من خلال وظائف الكشف الآلي في إطار منصة النظام الموحد	البنك المركزي السعودي تعديلات التعميم رقم (122) تعديلات التعميم رقم (165)	مجلس الضمان الصحي	المناقشة مع اللجنة المشكلة في هيئة الخبراء
نقص الأطباء العامين المستقلين (أطباء الرعاية الصحية الأولية)، والاندماج الرأسي لمقدمي الرعاية الصحية، ومكافآت الأطباء القائمة على الحوافز	إنفاذ اللوائح التنظيمية التي تشترط متابعة رحلة المريض التي يحددها مجلس الضمان الصحي والتي تتضمن الحصول على استشارة رعاية صحية أولية مستقلة قبل إجراء إحالة أخرى إلى أخصائي	مجلس الضمان الصحي وزارة الصحة	/	المناقشة مع اللجنة المشكلة في هيئة الخبراء
	التشجيع والتحفيز على إنشاء منشآت جديدة مستقلة للرعاية الصحية الأولية	وزارة الصحة	وزارة الاستثمار	المناقشة مع اللجنة المشكلة في هيئة الخبراء

	السماح لشركات التأمين الصحي بإقامة منشآت الرعاية الصحية الأولية بشرط ضمان الوصول المتكافئ للمرضى	-مجلس الضمان الصحي -وزارة الصحة -الهيئة العامة للمنافسة (في حالة الاندماج أو الاستحواذ)	الهيئة العامة للمنافسة (في حالة المنشآت تحت التأسيس/ المنشآت في المناطق الجديدة)	المناقشة مع اللجنة المشكلة في هيئة الخبراء
	سن اللوائح التي تحظر دفع المكافآت للأطباء	-مجلس الضمان الصحي -وزارة الصحة	-المجلس الصحي السعودي -الهيئة السعودية للتخصصات الصحية	المناقشة مع اللجنة المشكلة في هيئة الخبراء
	تحسين معايير الأخلاقيات المهنية مع فرض قيود أوضح على المكاسب المالية غير المشروعة المتأتية من ممارسة مهنة الطب، وتحسين عمليات الإنفاذ	الهيئة السعودية للتخصصات الصحية	-وزارة الصحة -مجلس الضمان الصحي	المناقشة مع اللجنة المشكلة في هيئة الخبراء

			-المجلس الصحي السعودي	
	إنشاء نظام لقياس وتقييم الجودة وتصنيف المستشفيات والأطباء ومقدمي خدمات الرعاية الصحية على أساس جودة النتائج والمخرجات الطبية	-وزارة الصحة -مجلس الضمان الصحي	-المجلس الصحي السعودي -الهيئة السعودية للتخصصات الصحية	المناقشة مع اللجنة المشكلة في هيئة الخبراء
قيود الاستثمار	خفض نسبة الـ80% المتعلقة بمطالب الاستثمار في المملكة والسماح بمرونة إضافية لشركات التأمين الصحي فيما يتعلق بالاستثمارات التي تُجرى عبر الأسواق العالمية، وخفض شروط الاستثمار في كل من البنوك المعتمدة والسندات الحكومية بنسبة (10%).	-البنك المركزي السعودي تعديلات المادة (61) من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني	وزارة الاستثمار	المناقشة مع اللجنة المشكلة في هيئة الخبراء

	خلق قدر أكبر من الوعي والشفافية (على سبيل المثال: وضع مبادئ توجيهية للمستثمرين) بخصوص عملية تطبيق سياسة تنويع الاستثمارات الصادرة عن البنك المركزي السعودي ومعايير القرار التي تنطبق عليها حالات الخروج عن إرشادات الاستثمار "الافتراضية"	البنك المركزي السعودي	وزارة الاستثمار	المناقشة مع اللجنة المشكلة في هيئة الخبراء
متطلبات رأس المال والملاءة	اعتماد نظام متطلبات رأس المال القائم على المخاطر (Risk-Based Capital (RBC)) وتطبيقه في المملكة والذي يتماشى مع المعايير العالمية (الملاءة 2، على سبيل المثال).	البنك المركزي السعودي تعديلات المادة (3) من قانون مراقبة شركات التأمين الصحي التعاوني	هيئة السوق المالية	المناقشة مع اللجنة المشكلة في هيئة الخبراء
نظام الزكاة	فرض سقوف على وعاء الزكاة المستخدم في احتساب الالتزام الزكوي لشركات التأمين	هيئة الزكاة والضريبة والجمارك	البنك المركزي السعودي	المناقشة مع اللجنة المشكلة في هيئة الخبراء

	على غرار الأنظمة المتعلقة بأنشطة التمويل	تعديل نظام احتساب الزكاة بخصوص أنشطة التمويل بحيث تشمل شركات التأمين		
الحد الأدنى من الاستحقاقات الإلزامية لبوليصات التأمين الصحي	إعادة تقييم الحد الأدنى من الاستحقاقات المطلوبة للسماح بمزيد من التمايز بين المنتجات وعروض بوليصات التأمين المجانية	مجلس الضمان الصحي تعديلات بوليصة التأمين الصحي التعاوني - جدول الاستحقاقات	وزارة الصحة	المناقشة مع اللجنة المشكلة في هيئة الخبراء
	تنظيم حملات توعية لإعلام شركات التأمين الصحي والمستهلكين بإمكانية تقديم بوليصات تأمين صحي تكميلية دون أن تشمل الحد الأدنى من متطلبات التغطية	مجلس الضمان الصحي بوليصة التأمين الصحي التعاوني		المناقشة مع اللجنة المشكلة في هيئة الخبراء
إطار التفاوض وآليات وضع/ تحديد الأسعار	دراسة تنفيذ نظام تفاوض قائم على أساس نظام الترميز الطبي القائم على مجموعات التشخيص المتشابهة (DRGs)	مجلس الضمان الصحي	وزارة الصحة	المناقشة مع اللجنة المشكلة في هيئة الخبراء

	ضمان الإشراف على تحديد الأسعار المتعلقة بالمنافسة وتوجيهها	مجلس الضمان الصحي	- الهيئة العامة للمنافسة - وزارة الصحة	المناقشة مع اللجنة المشكلة في هيئة الخبراء
	التكليف بدراسة جودة النتائج والمخرجات	وزارة الصحة	مجلس الضمان الصحي	المناقشة مع اللجنة المشكلة في هيئة الخبراء

7-2-3 تطوير البيئة التشريعية:

تهدف الهيئة العامة للمنافسة إلى الإسهام في إعداد وصياغة التشريعات والسياسات المنظمة لسلوك الأفراد والمنشآت في كل ما يتعلق بنظام المنافسة، وتعزيز دور الأبحاث في دفع عجلة التنمية ودعم الاقتصاد مع إيجاد حلولٍ مستدامةٍ للمشكلات التي يواجهها المستهلكون في مجال المنافسة. وعلى مدار العام 1444/1443هـ 2022 م، دأبت الهيئة على إنجاز أعمالها بما يحقق مستهدفات استراتيجيتها وما تسعى إليه وفقًا لرؤيتها ورسالتها؛ لضمان تحقيق المنافسة العادلة وخلق أسواق ذات بيئةٍ تنافسيةٍ عالية. وفي إطار تطوير البيئة التنظيمية، عملت الهيئة العامة للمنافسة على مراجعة الأنظمة واللوائح والسياسات، ورصد التوافقات مع أنظمة المنافسة ولوائحها وفقًا لأبرز الممارسات المحلية والدولية؛ إذ جرت دراسة ما يزيد على (12) من الأنظمة واللوائح ومشروعاتهما، والمشاركةِ في اللجان بهيئة الخبراء. ومن أبرز الأنظمة والقواعد ومشروعاتهما التي قُدمت بشأنها توصيات لتعزيز المنافسة ما يلي:

الأنظمة:

1. مشروع نظام المعاملات التجارية
2. مشروع نظام الوكالات التجارية واتفاقيات التوزيع
3. مشروع نظام الاستثمار
4. مشروع لائحة مكاتب المحاماة الأجنبية
5. مشروع نظام حماية المستهلك
6. مشروع اللائحة التنفيذية لنظام مقدمي خدمة حجاج الخارج
7. مشروع اللائحة التنفيذية لنظام البريد
8. مشروع تنظيمات منصات المحتوى الرقمي
9. مشروع اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني
10. مشروع اللائحة التنفيذية لنظام الاتصالات
11. مشروع تنظيمات المنافسة في منصات المحتوى الرقمي
12. مشروع اللائحة التنفيذية لنظام توزيع الغاز الجاف وغاز البترول السائل للأغراض السكنية والتجارية.
13. اللوائح الاقتصادية للطيران المدني

وكان للهيئة خلال العام 1444/1443هـ عدد من الإصدارات والمشاريع المهمة الهادفة لتحسين البيئة الاقتصادية وزيادة الأدوات المتوافرة للأطراف المشاركة في السوق، من مستهلكين ومنشآت وجهات رقابية، وهي:

1- الدليل الإرشادي لإساءة استغلال لوضع المهيمن

2- المعجم العربي للمنافسة

3- مشروع قانون (نظام) المنافسة الخليجي

الدليل الإرشادي لإساءة استغلال لوضع المهيمن:

يهدف هذا الدليل إلى إيضاح نهج الهيئة المبني على نظام المنافسة في التعامل مع صور إساءة استغلال المنشآت لوضعها المهيمن، ويأتي نشر هذا الدليل لرفع مستوى الشفافية وتمكين الأعمال التجارية والأفراد من فهم آلية إنفاذ النظام وما يترتب على ذلك من قبلهم من واجبات الامتثال له.

يتألف هذا الدليل من الفصول الآتية:

- الفصل الأول: التمهيد، ويشمل الإطار التنظيمي لمعايير دراسة إساءة استغلال الوضع المهيمن .
- الفصل الثاني: النهج العام للنظر في مخالفات إساءة استغلال الوضع المهيمن.
- الفصل الثالث: معايير تقدير الوضع المهيمن.
- الفصل الرابع: من صور إساءة استغلال الوضع المهيمن.
- الفصل الخامس: الاستثناءات والإعفاءات.
- الفصل السادس: إجراءات التقصي والتحقيق في مخالفات إساءة استغلال الوضع المهيمن.

المعجم العربي للمنافسة

انطلاقاً من دور الهيئة العامة للمنافسة في نشر ثقافة المنافسة وإجراء الدراسات والبحوث وغيرها من النشاطات التوعوية والعلمية في مجال المنافسة استناداً إلى الفقرة (3) من المادة الثالثة من تنظيم الهيئة العامة للمنافسة الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (55) وتاريخ 1439/1/20هـ، أصدرت الهيئة المعجم العربي للمنافسة الذي يهدف إلى تسهيل فهم التصور العام لنظام المنافسة وسياساتها ورفع الوعي بالمنافسة في المملكة العربية السعودية والعالم العربي. ويشتمل هذا المعجم على أبرز المصطلحات الواردة في قوانين المنافسة في دول العشرين (G20)، ومن ضمنها نظام المنافسة السعودي.

وقد جاء المعجم بتعريف (183) من أبرز المصطلحات الواردة بأنظمة المنافسة.

مشروع قانون (نظام) المنافسة الخليجي

إيماناً بأهمية التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي، ورغبة في تعزيز اقتصاد دول المجلس في ضوء التطورات الاقتصادية العالمية وما تتطلبه من تكامل تشريعي بين دول المجلس انطلاقاً من دورها المحوري على الصعيدين الإقليمي والدولي، أصبحت الحاجة ملحة إلى تضافر الجهود والإمكانات نحو وحدة اقتصادية متكاملة، باستلهام الدور والمسؤولية التاريخية التي تضطلع بها دول المجلس على المستويين الإقليمي والدولي. وانطلاقًا من رؤية خادم الحرمين الشريفين حفظه الله في الدورة السادسة والثلاثين (الرياض –ديسمبر2015م) المتضمنة في فقرتها العاشرة "استكمال المنظومة التشريعية الاقتصادية"، ومنها قانون (نظام) المنافسة؛ تبنت الهيئة العامة للمنافسة دور قيادة مبادرة مشروع قانون (نظام) المنافسة الخليجي، كذلك أعدت الهيئة دراسة المقارنات المعيارية لأحكام مشروع قانون المنافسة الخليجي.

وقد راعى مشروع قانون (نظام) المنافسة أهمية الحفاظ على البيئة التنافسية وإنفاذ أحكامه وفقاً لأفضل التجارب الدولية في هذا المجال. وفي واقع الأمر، راعى مشروع القانون مرونة إنفاذه بشكل يتناسب مع السياسات الداخلية والخارجية لكل دولة، وجعل لكل منها وضع القواعد والشروط التي تتناسب مع أهدافها ورؤيتها السياسية والاقتصادية.

ونتيجةً لجهود الهيئة، جاء قرار لجنة التعاون التجاري (أصحاب المعالي والسعادة وزراء التجارة بدول المجلس) باجتماعها رقم (63) المنعقد بتاريخ 19 اكتوبر 2022م، القاضي بـ"الموافقة على مبادرة المملكة العربية السعودية بإعداد مشروع قانون (نظام) المنافسة الخليجي، ....."

مخرجات المبادرة:

أولا: مشروع قانون (نظام) المنافسة الخليجي الموحد:

عقد فريق عمل المشروع خلال العام 2022م عدة اجتماعات للخروج بصيغة توافقية بين جميع الدول الأعضاء، وقد نتج عن ذلك مسودة أولية للمشروع اشتملت على مقترح لـ (29) مادة تتعلق بالأحكام التالية:

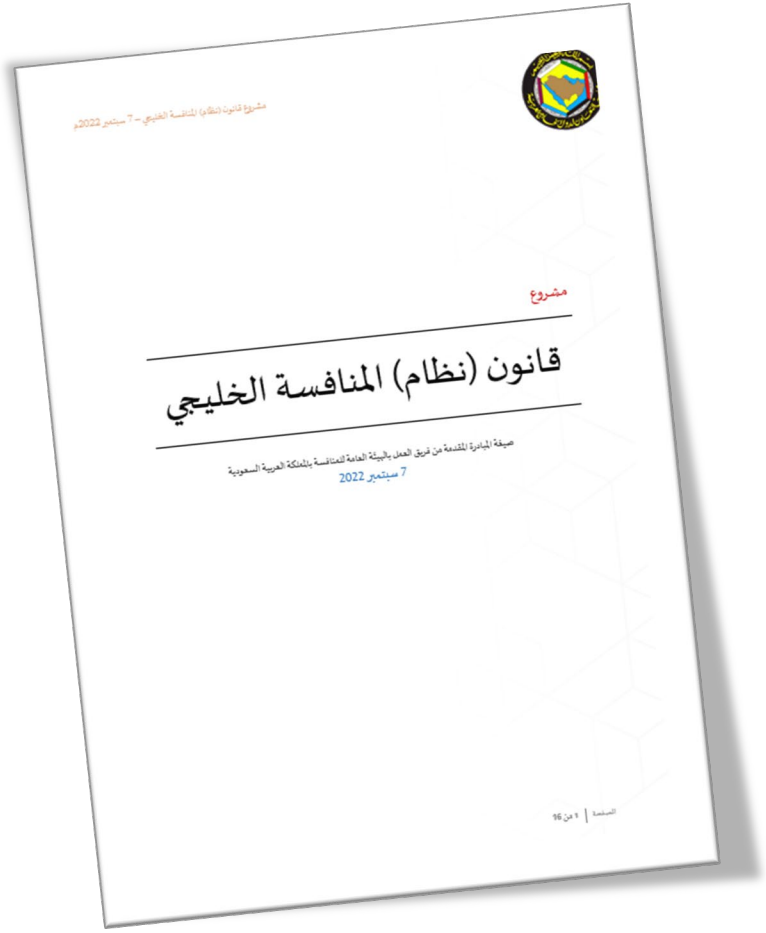

أحكام عامة	- التعريفات - الهدف من هذا القانون (النظام) - نطاق السريان
الجهة المختصة	- الجهة المختصة بإنفاذ هذا القانون (النظام) - أبرز صلاحيات السلطة المختصة
الممارسات	- حظر الاتفاقات -وما في حكمها- المقيدة للمنافسة - حظر إساءة استغلال الوضع المهيمن

التركز الاقتصادي

- وجوب التقدم بطلب الموافقة على التركز الاقتصادي
- أشكال البت في طلب الموافقة على التركز الاقتصادي
- الحالات التي يجوز فيها إتمام التركز الاقتصادي

الإجراءات الوقائية والتدابير

- الإجراءات الوقائية
- التدابير
- أحكام عامة في شأن الإجراءات الوقائية والتدابير

الإعفاء، التسوية، المصالحة

- الجهة المختصة بإنفاذ هذا القانون (النظام)
- أبرز صلاحيات السلطة المختصة

الدعوى، والعقوبات

- تحريك الدعوى
- العقوبات الأصلية
- التظلم من القرار أو الحكم الصادر بالعقوبة
- إعلان العقوبات النهائية

تلقي الشكاوى والبلاغات

- تلقي البلاغات في شأن مخالفات أحكام هذا القانون (النظام)
- صلاحيات مأموري الضبط والمحققين
- مخالفة عرقلة أداء مأمور الضبط والمحقق أو حجب المعلومات
- سرية معلومات المنشآت

أحكام ختامية

- اللائحة التنفيذية
- تفسير أو اقتراح تعديل القانون (النظام)
- إجراءات نفاذ القانون (النظام)

ثانياً: دراسة المقارنات المعيارية لأحكام مشروع قانون (نظام) المنافسة الخليجي:

دراسة تحليلية تضمنت أبرز التجارب الدولية في قوانين المنافسة ذات العلاقة بأحكام المشروع، مع الأخذ بالاعتبار القوانين (الأنظمة) المحلية لدول المجلس والاتفاقيات الدولية ذات الصلة. وقد جاءت الدراسة في (7) فصول اشتملت على:

- الفصل الأول: أحكام عامة.
- الفصل الثاني: الاتفاقيات.
- الفصل الثالث: إساءة استغلال الوضع المهمين.
- الفصل الرابع: التركز الاقتصادي.
- الفصل الخامس: التحقيق.
- الفصل السادس: الاختصاص القضائي.
- الفصل السابع: العقوبات والتدابير.

وقد اشتملت الدراسة في كل فصل من فصولها على مقارنات مرجعية لأفضل التجارب في أنظمة المنافسة الدولية؛ إذ شملت تلك التجارب دولاً ومنظمات متعددة مثل:

8-2-3 شكاوى الأفراد والمنشآت

نظرة عامة إلى الشكاوى والمبادرات:

سعت الهيئة منذ إنشائها إلى رفع مستوى وعي فئات المجتمع كافة بأهمية تقديم الشكاوى عند وجود أي شبهة مخالفة لنظام المنافسة، كذلك أتاحت تقديم الشكاوى من خلال موقعها الإلكتروني لجميع فئات المجتمع إيماناً منها بالدور الرئيس للمنشآت والأفراد في المساهمة في الرقابة على الأسواق وتعزيز دور الهيئة في ضبط الممارسات والسلوكيات المخالفة.

وتلقت الهيئة في عام 1444/1443هـ 2022م عدداً من الشكاوى، إضافةً إلى مبادرتها لدراسة أسواق بعض السلع والخدمات. وبلغ عدد هذه الشكاوى والمبادرات منذ نشأة الهيئة (642) شكوى ومبادرة في قطاعات اقتصادية مختلفة كقطاع المعلومات والاتصالات، وقطاع التشييد، وقطاع الصناعات التحويلية، وقطاع الأنشطة المالية وأنشطة التأمين، وقطاع أنشطة خدمات الإقامة والطعام، وقطاع أنشطة صحة الإنسان والعمل الاجتماعي، وقطاع تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية وغيرها.

وتعالج الهيئةهذه الشكاوى والمبادرات وفقاً لمعايير محددة؛ إذ نصت الفقرة (2) من المادة الثالثة والثلاثين من اللائحة التنفيذية لنظام المنافسة على أن "للهيئة منح الأولوية لمباشرة الشكاوى والبلاغات ذات الضرر الجسيم أو الأثر الأكبر في المنافسة، وفقاً لمعايير يقرها المجلس"..

وفي ضوء المعايير المرجعية لفحص الشكاوى، تتعامل الهيئة مع الشكاوى والبلاغات وفق المعايير الآتية:

1- أقدمية الشكوى.
2- الإحالة من الجهات الرقابية.
3- قوة توافر الدلائل أو المؤشرات على وجود الضرر المتحقق أو المحتمل.
4- الطبيعة العاجلة للقضية، ومن ذلك: تقدم المنشأة بأدلة تكشف شركاءها في المخالفة، أو أثر الممارسة في نشاط مسمي حالّ في السوق أو جزء مهم منها.
5- الأثر الاقتصادي على التركز السوقي وهيكل السوق والأسواق الجديدة.
6- تكرار انتهاك المخالِف لنظام المنافسة، أو سبق الإصرار والترصد.
7- خطورة الممارسة على الصحة العامة أو الأمن السلعي والخدمات الأساسية.
8- عوائق دخول المنافسين الجدد إلى السوق محل الممارسة.
9- أثر معالجة الممارسة في التنمية الاقتصادية ونمو الأسواق ذات الصلة، وإسهامها في إجمالي الناتج المحلي.
10- مدى ما يرتبه الجزاء من أثر توعوي للعموم أو رادع من وقوع آخرين في المخالفة.

وقد باشرت الهيئة (126) شكوى ومبادرة جديدة، منها (117) شكوى مقدمة عبر المنصة الإلكترونية (منافسة)، و(4) إحالات من هيئة الرقابة ومكافحة الفساد، و(5) مبادرات.

ودرست (114) شكوى– ما نسبته 90.4%من إجمالي الشكاوى الواردة في عام التقرير-دراسةً أولية وكُيفت قانونياً، ونتج عن ذلك: صدور قرارات مجلس الإدارة باتخاذ إجراءات التقصي والبحث وجمع الاستدلالات والتحقيق في (12) حالة أظهرت المؤشرات القانونية والاقتصادية اشتمالها على ممارسات مناهضة للمنافسة، كذلك نتج عنها صدور قرارات بحفظ (90) شكوى بناءً على مسببات لكل حالة؛ كـ(عدم الاختصاص، أو عدم استنادها إلى أدلة فعلية، أو عدم ثبوت مخالفة لأحكام النظام).

وبالتزامن مع معالجة الشكاوى الواردة، باشرت الفرق المختصة بالهيئة عدداً من القضايا التي سبق أن صَدر حيالها قرارات باتخاذ إجراءات التقصي والبحث وجمع الاستدلالات والتحقيق في (54) قضية، وترتب عليها زيارة أو استدعاء ما يقرب من (118) منشأة، وانتهت نتائج التحقيقات في (22) قضية بحق (83) منشأة وفقاً للشكل التالي:

الشكل رقم (3-1) يوضح نتائج التحقيقات

تحريك الدعوى الجزائية أمام لجنة الفصل في مخالفات نظام المنافسة ضد (23) منشأة؛ لضلوعها في ممارسات مناهضة للمنافسة.

حفظ القضية في حق (34) منشأة؛ لعدم ثبوت مخالفة لنظام المنافسة.

الموافقة على دراسة طلبات التسوية في حق (16) منشأة.

اتخاذ التدابير بحق (10) منشآت.

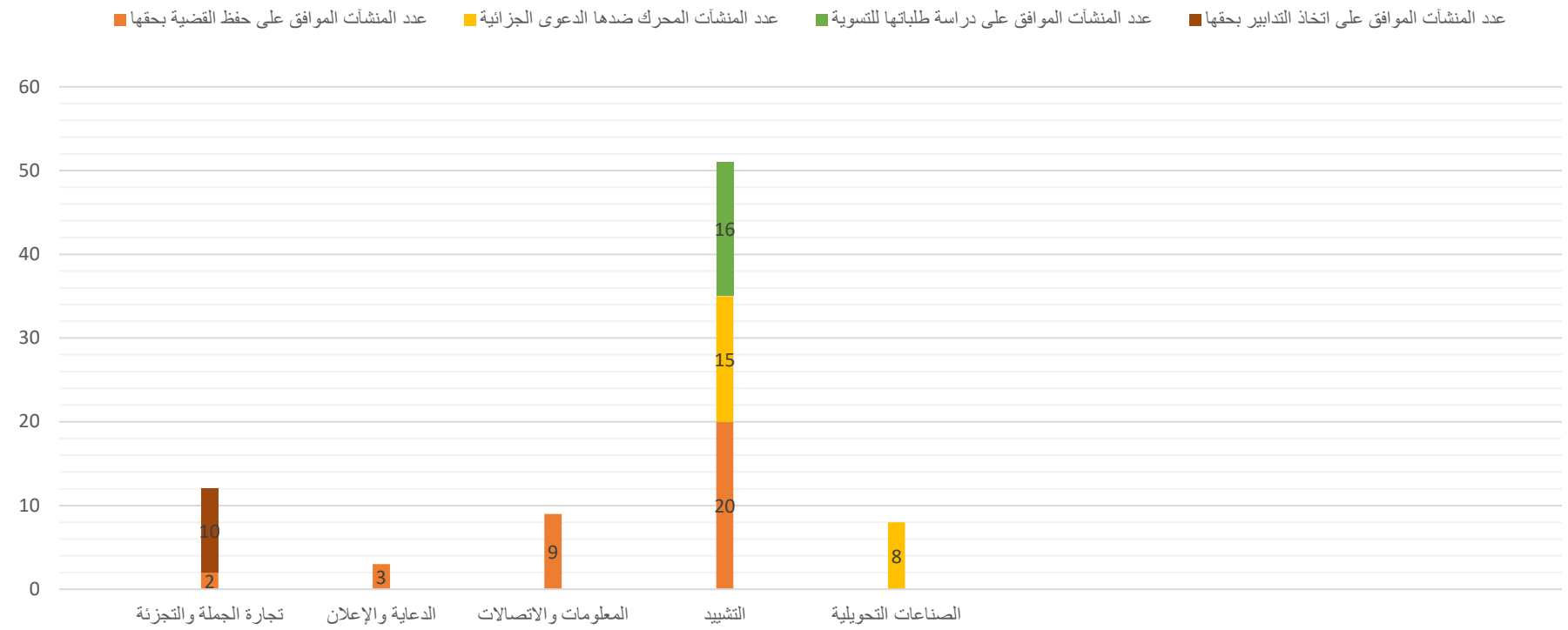

(بحسب تصنيف آيزك4) نوع القرارات مقارنةً بعدد القضايا الشكل رقم (3-2) بيانات المنشآت مرتبة على القطاعات

كذلك يتضمن المخطط التالي مقارنة بين الشكاوى وفقاً لنشاط المنشأة خلال عام التقرير 2022م (بحسب تصنيف آيزك4):

الشكل رقم (3-3) تصنيف الشكاوى خلال عام التقرير وفقاً لنشاط المنشأة

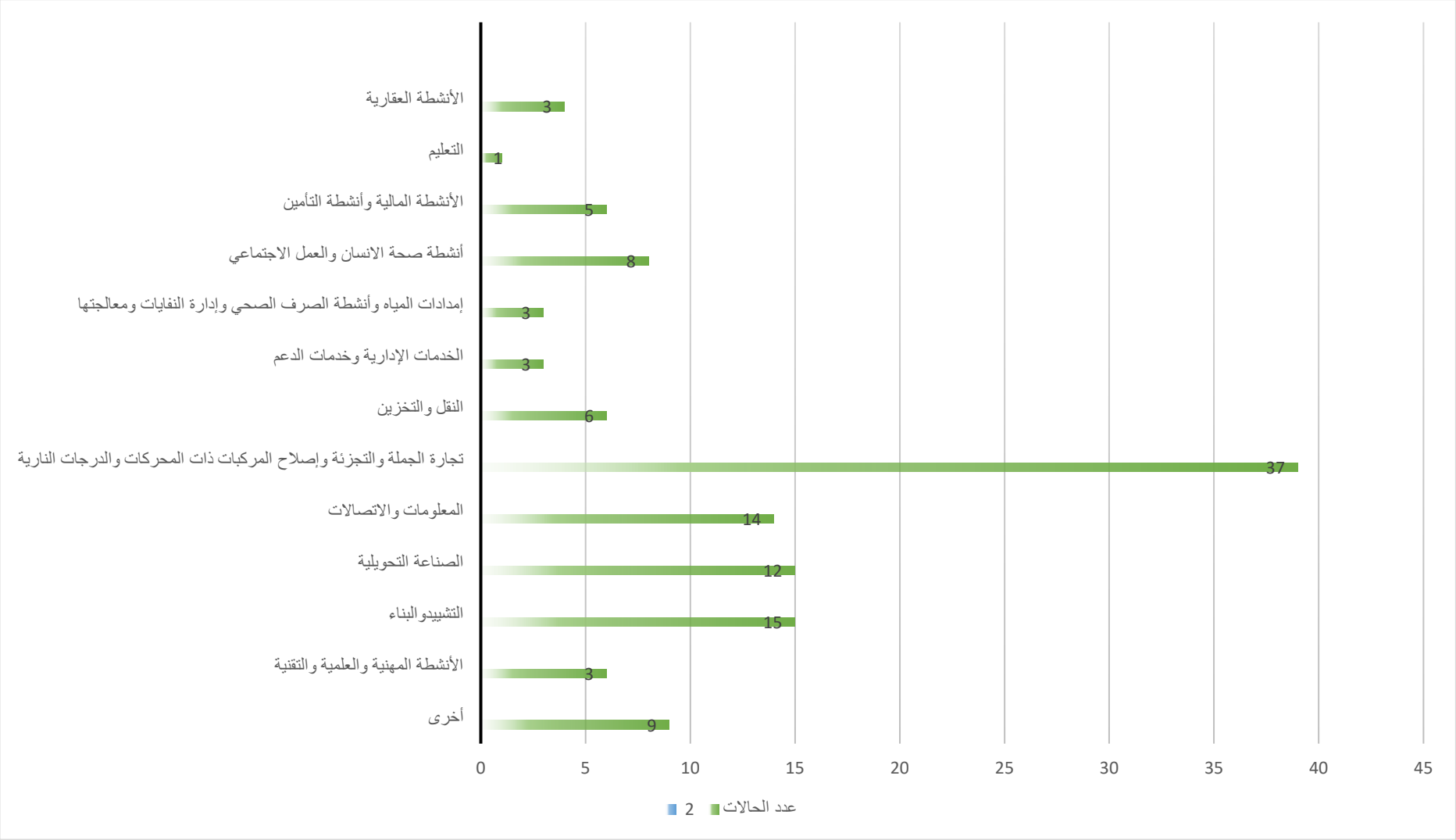

الجدول رقم (3-1) تصنيف الشكاوى الواردة للهيئة بحسب القطاع/النشاط في عام 1444/1443هـ (2022م)

القطاع/النشاط	نسبة الشكاوى المبادرات
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	4.6
التشييد والبناء	11.6
الصناعة التحويلية	11.6
المعلومات والاتصالات	10.8
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدرجات النارية	30.2
النقل والتخزين	4.6
الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	2.3
إمدادات المياه و أنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها	2.3
أنشطة صحة الانسان والعمل الاجتماعي	6.2
الأنشطة المالية و أنشطة التأمين	4.6
التعليم	0.77
الأنشطة العقارية	3.1
أخرى	6.9
المجموع	**%100**

عمليات البحث والتقصي والتحقيق في شكاوى مخالفات نظام المنافسة:

تُمثل عمليات البحث والتقصي وجمع الاستدلالات والتحقيق في مخالفات نظام المنافسة إحدى أهم أدوات الهيئة لتحقيق المنافسة العادلة وتوفير مناخ استثماري على أسس التنافس المشروع. وفي سبيل ذلك، أجرت الهيئة عددًا من التعديلات الجوهرية على إجراءاتها الداخلية بما ينعكس إيجابًا على جودة العمل وتطلعات المسؤولين، ومن ذلك:

1- أتمتة محاضر عمليات الضبط والتحقيق، وشمل ذلك مُستندات سماع الأقوال والتحقيق والضبط وتسليم المستندات.
2- أرشفة مُستندات عمليات الضبط والتحقيق إلكترونيًا، وشمل ذلك المحاضر، والمستندات المضبوطة، ومرفقات الشكوى، وخطابات الزيارة.
3- التنسيق مع عددٍ من الجهات المتخصصة لعقد عددٍ من الدورات التدريبية لمأموري الضبط والمحققين.

شكل رقم (1) ملخص أنشطة الضبط والمحققين خلال عام 1444/1443هـ (2022م)

✓ (269) عملية استقصاء ميدانية، بمعدل (4) ساعات لكل جولة، وإجمالي (1077) ساعة عمل.
✓ نتج عنها تقييد (115) محضر سماع أقوال، و(53) محضر استجواب، و(34) محضر ضبط، و(101) محاضر أخرى*.
✓ (136) منشأة تم التحقيق معها، تم توجيه الاتهام لـ (29) منشأة، ودراسة طلب التسوية بحق (5) منشآت، وحفظ القضية بحق (24)، وما زال التحقيق جاريًا مع البقية.

أبرز القضايا التي حُقّق فيها خلال عام 2022م:

- بناءً على مبادرة من الهيئة العامة للمنافسة بشأن احتمال قيام عدد من المنشآت المتقدمة بعدد من العروض للمنافسات الحكومية بمخالفة نظام المنافسة ولائحته التنفيذية، أصدر مجلس الإدارة قراره رقم (455) وتاريخ 1442/10/18هـ بالموافقة على اتخاذ إجراءات التقصي والبحث وجمع الاستدلالات والتحقيق. وقد أسفرت إجراءات التحقيق عن حفظ القضية بحق أربع منشآت، وقبول دراسة طلبات التسوية المقدمة من ثلاث منشآت.
- بناءً على إحالة من مدير عام فرع وزارة التجارة بالمنطقة الشرقية بشأن احتمال قيام عدد من المنشآت بتقديم عروض أسعار صورية إلى شركة مطارات الدمام بهدف ترسية المنافسات على منافس معين، وقد أسفرت إجراءات الاستدلال والتحقيق عن الموافقة على قبول دراسة طلبات التسوية المقدمة من ثماني منشآت، وتحريك الدعوى الجزائية بحق ثلاث منشآت، وحفظ القضية بحق ثلاث منشآت.

الأنشطة والعمليات الميدانية لإنفاذ أعمال التقصي والتحقيقات والجولات الميدانية خلال عام 2022م مقارنةً بالعام 2021:

شكل رقم (13) عمليات التقصي والتحقيقات التي نفذها مأمورو الضبط القضائي والمحققين

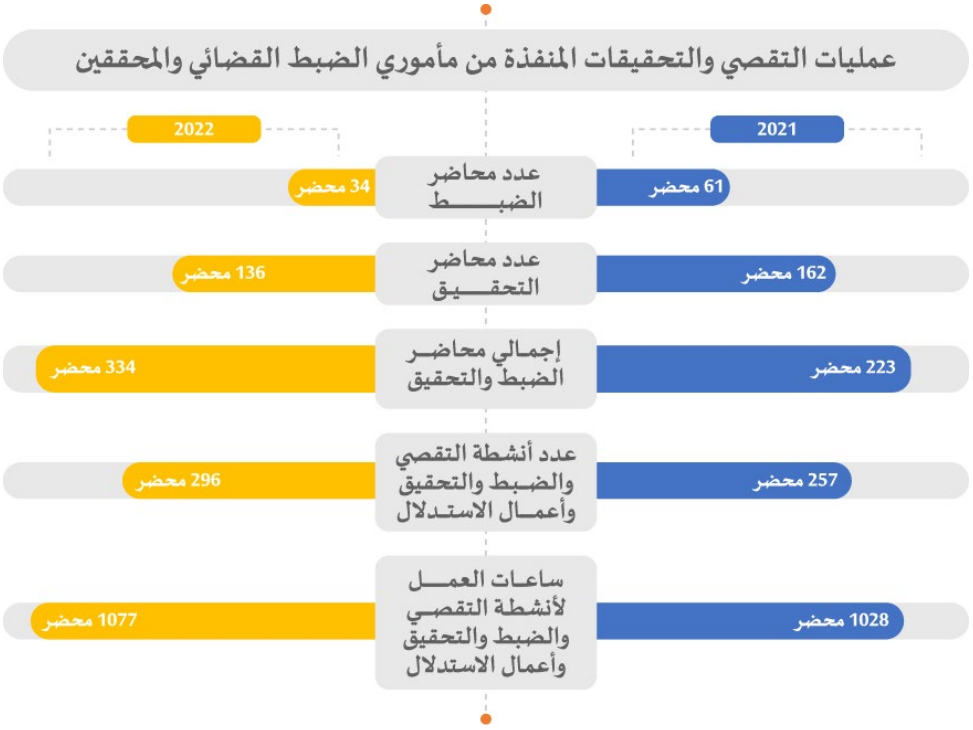

الجدول رقم (15) المعايير المتبعة ونسبة الإنجاز لعمليات الشكاوى والبلاغات التشغيلية

#	منجزات المستهدفات التشغيلية للعام 2022م
1	أنهت الهيئة دراسة ما نسبته 91.3% من الشكاوى الواردة للهيئة خلال مدة لا تتجاوز (60) يوم عمل، وهي متوسط المدة اللازمة لإجراء الدراسة الأولية في شكاوى وبلاغات الاحتكار، وذلك من تاريخ تلقي الشكوى حتى تاريخ رفع التوصية إلى أمانة سر مجلس إدارة الهيئة العامة للمنافسة.
2	عالجت الهيئة ما نسبته 88,88% من القضايا المتوسطة والصغيرة ضمن المسار القصير لدراسة القضايا خلال تسعين يوماً، وهي متوسط المدة اللازمة لإجراء التحقيقات السريعة في قضايا الاحتكار الصغيرة أو العاجلة وفقاً للممارسات الدولية، وذلك من تاريخ بدء التحقيقات إلى تاريخ رفع النتائج إلى أمانة سر مجلس إدارة الهيئة العامة للمنافسة.
3	عالجت الهيئة ما نسبته 100% من القضايا الكبيرة ضمن المسار الطويل لدراسة القضايا خلال 12 شهراً، وهي متوسط المدة اللازمة لإجراء التحقيقات الموسعة في قضايا الاحتكار الكبيرة وفقاً للممارسات الدولية، وذلك من تاريخ بدء التحقيقات إلى تاريخ رفع النتائج إلى أمانة سر مجلس إدارة الهيئة العامة للمنافسة.

مسار الشكاوى والبلاغات في الهيئة منذ تلقيها حتى انتهاء إجراءات التنفيذ أو الحفظ:

شكل رقم (14) مسار الشكاوي والبلاغات

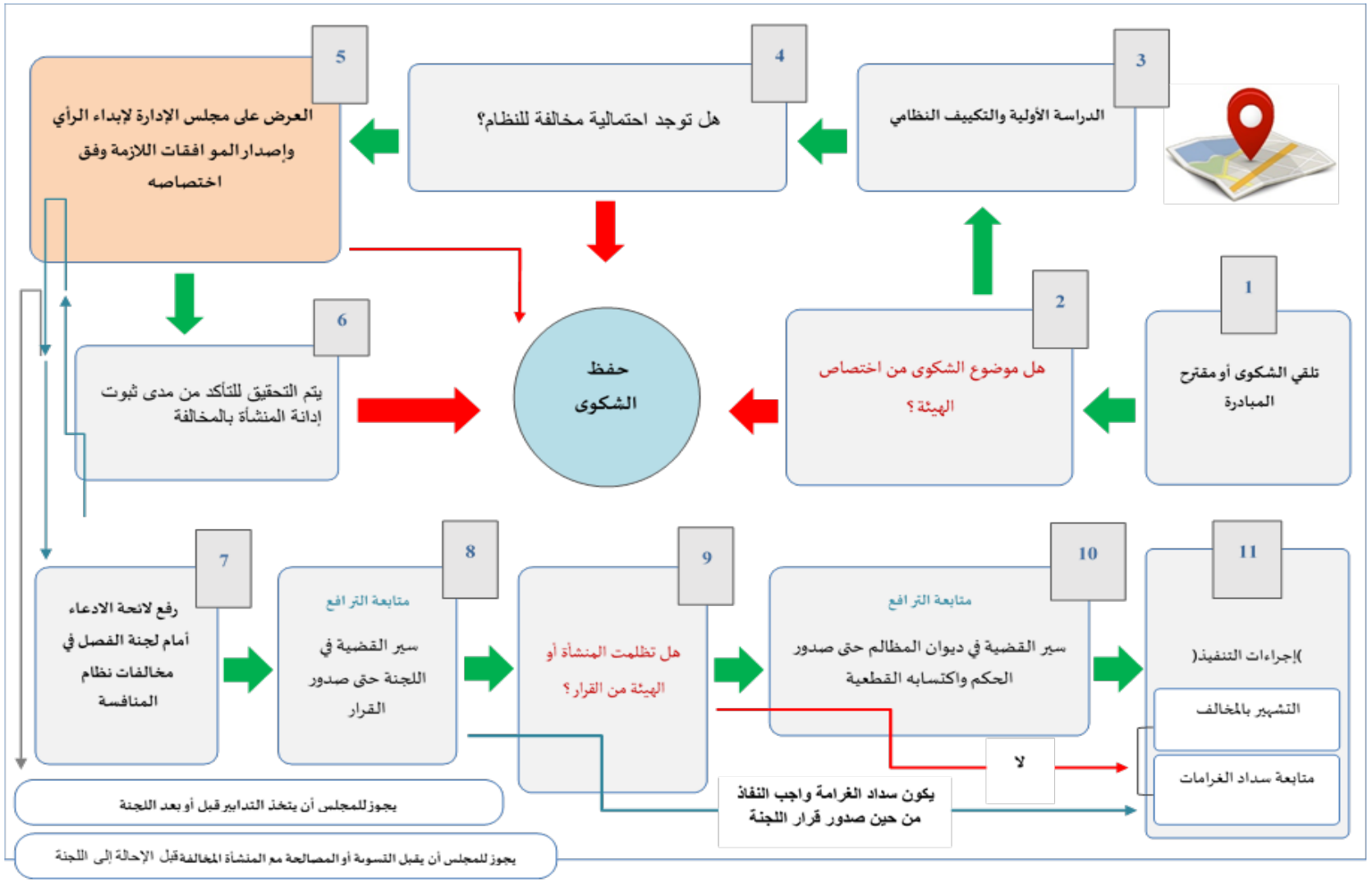

الشكل (3-6) مخطط المعدل الزمني التقريبي لمسار القضايا:

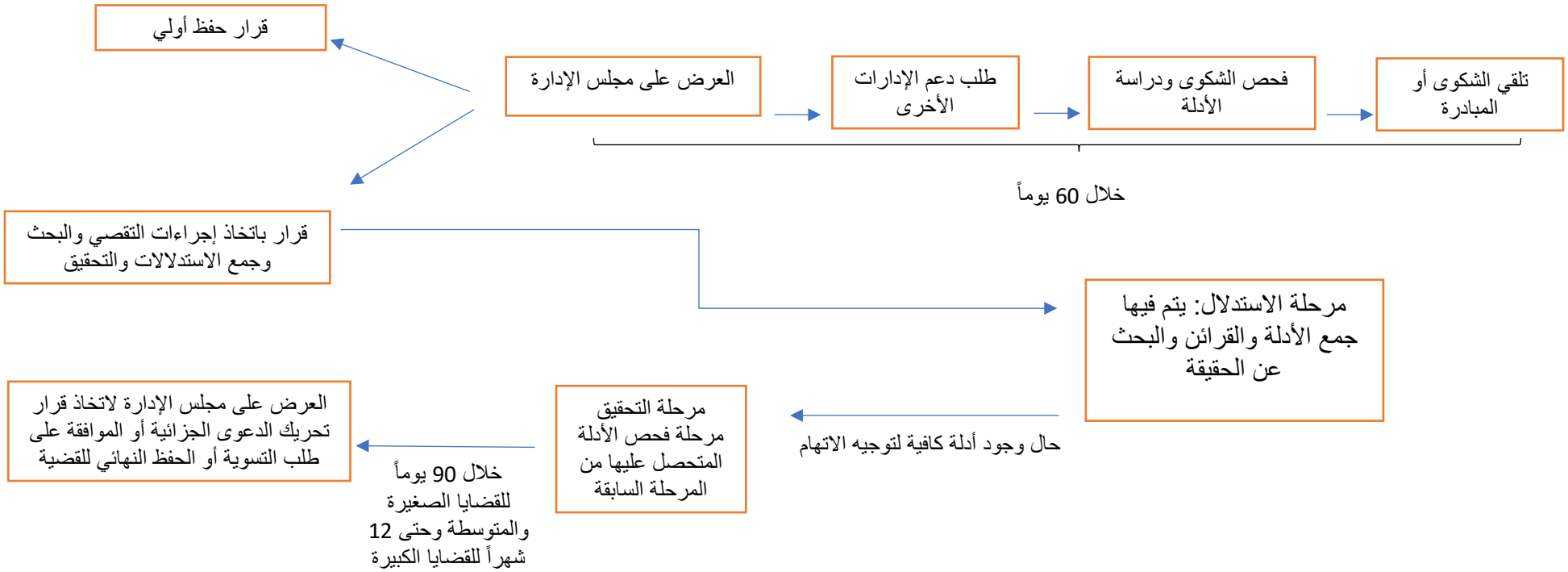

ويتضمن الجدول رقم (16) بيانًا تفصيليًا لأكثر المخالفات انتشارًا، ونسب انتشار المخالفات.

جدول رقم (16) أكثر المخالفات شيوعاً لدى المنشآت المشمولة بإجراءات التقصي والبحث وجمع الاستدلالات والتحقيق وأسباب انتشارها لعام 1444/1443 هـ (2022م)

المخالفة	نسبة الانتشار التراكمية لعام 2021م	نسبة الانتشار التراكمية لعام 2022م	أسباب الانتشار
الاتفاق بين المنشآت على التحكم بأسعار السلع.	%56.25	%45.76	- عدم إلمام بعض المنشآت بأحكام نظام المنافسة. - سعي المنشآت إلى تعظيم أرباحها دون النظر في المحظورات النظامية. - سعي المنشآت المخالِفة إلى إخراج المنافسين وبخاصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
إساءة استغلال الوضع المهيمن من خلال فرض اشتراطات خاصة على عمليات البيع والشراء.	%15	%11	- عدم إلمام بعض المنشآت بأحكام نظام المنافسة. - وجود نسبة تركز عالية في كثير من القطاعات أسهمت في سهولة قيام المنشآت المهيمنة بتلك الممارسة. - سعي المنشأة إلى تعظيم أرباحها دون النظر في المحظورات النظامية. - سعي المنشأة المخالِفة إلى المحافظة على وضعها المهيمن وتوسيع حصتها السوقية. - سعي المنشأة إلى وضع عوائق تمنع دخول المنافسين المحتملين إلى السوق.
الاتفاق بين المنشآت على تقاسم الأسواق.	%2.5	%3.38	- عدم إلمام بعض المنشآت بأحكام نظام المنافسة. - سعي المنشآت إلى تعظيم أرباحها دون النظر في المحظورات النظامية. - سعي المنشآت المخالفة إلى إخراج المنافسين وبخاصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

إساءة استغلال الوضع المهيمن من خلال إرغام عملاء على عدم التعامل مع منافس.	%1.25	%5	- سعي المنشآت إلى تعظيم أرباحها دون النظر في المحظورات النظامية. - وجود نسبة تركز عالية في بعض القطاعات أسهمت في سهولة قيام المنشآت المهيمنة بتلك الممارسة. - سعي المنشأة المخالفة إلى إخراج منافسيها من السوق وتحجيم حصص المنافس السوقية.
الاتفاق بين المنشآت على التواطؤ والتنسيق في العطاءات في المشاريع الحكومية وغير الحكومية.	%15	%26.2	- عدم إلمام بعض المنشآت بأحكام نظام المنافسة. - لزيادة احتمال فوز المنشأة بالمنافسة بأعلى سعر ممكن. - عدم البناء الصحيح لكراسة الشروط والمواصفات، مما يجعل احتمالية التواطؤ عالية. - ضعف إلمام الموظفين المختصين في الجهات الحكومية بأساليب كشف الدلائل على ارتكاب المخالفات، مما يسهل على المنشآت تكرار ارتكاب بعض المخالفات. - إدارة وكيل لعدد من المنشآت المتنافسة بشكل متزامن في نفس التوقيت.
أخرى	%10	8.47	- عدم إلمام بعض المنشآت بأحكام نظام المنافسة.

9-2-3 الامتثال

في إطار سعي الهيئة إلى دعم امتثال المنشآت لنظام المنافسة ولائحته التنفيذية، أعدّت الهيئة برامج متنوعة تشجع المنشآت على تبني برامج للامتثال وزيادة الوعي لموظفيها بثقافة المنافسة من خلال التعاون مع مراكز التدريب والمتابعة مع المنشأة للإجابة عن استفساراتها والتقييم الذاتي لها على موقع الهيئة، ومنح المنشآت الممتثلة شهادات عن كل برنامج امتثال حصلت عليه، وتستهدف الهيئة تحفيز وحث المنشآت على إعداد برامج الامتثال بما يتناسب مع كل منشأة وفق الخصائص المحددة التي تتسم بها وبيئتها التنافسية في الأسواق؛ إذ تحتاج كل منشأة إلى إجراء تحليلها الخاص، والنظر في أفضل نهج امتثال قد تتبعه، وقد سعت الهيئة إلى المبادرة بتحفيز مجموعة من القطاعات المتنوعة بتقديم ورش العمل وإبداء المعونة والمشورة للمنشآت الساعية لإعداد برامج امتثال تتناسب معها.

وقد تم تقسيم برامج الامتثال المُتاحة للمنشآت التي تقدمها الهيئة وتمنح عليها شهادة اجتيازلعدة فئات على النحو التالي:

للحصول على شهادة من الفئة (أ)، يجب على المنشأة اتباع الآتي:

1 -تبني دليل الامتثال كإحدى سياسات المنشأة الداخلية.

2 -حضور ورشة عمل خاصة بالامتثال.

3 -تدريب الموظفين على ثقافة الامتثال لنظام المنافسة من خلال التعاون مع مراكز التدريب أو منصات تثقيفية خارجية.

4 -إنهاء التقييم الذاتي على موقع الهيئة وإنهاء متطلباته.

للحصول على الشهادة من الفئة (ب)، يجب على المنشأة اتباع الآتي:

1- تضمين أحكام دليل الامتثال في سياسات المنشأة الداخلية.

2- حضور ورشة عمل خاصة بالامتثال.

3- إنهاء التقييم الذاتي على موقع الهيئة وإنهاء متطلباته.

للحصول على الشهادة من الفئة (ج)، يجب على المنشأة اتباع الآتي:

1 -تعميم دليل الامتثال ونظام المنافسة على جميع الموظفين والمتابعة معهم للإجابة عن استفساراتهم.

2 -إنهاء التقييم الذاتي على موقع الهيئة وإنهاء متطلباته.

للحصول على الشهادة من الفئة (د)، يجب على المنشأة اتباع الآتي:

2- حضور ورشة عمل خاصة بالامتثال مقدمة من قبل الهيئة.

التدابير:

تقوم الهيئة بحماية السوق والحفاظ على رفاهية المستهلك وحرصاً على البيئة التنافسية العادلة، ومن الأدوات التي تستعين بها إصدار قرارات التدابير استناداً إلى المادة (الواحدة والعشرين) من نظام المنافسة لتكليف المنشأة المخالفة لإحدى مواد نظام المنافسة بتعديل أوضاعها وإزالة المخالفة؛ بهدف رفع الضرر الحالّ على المنشآت الأخرى المتضررة من تلك الممارسات لضمان بقائها في السوق، أو رفع الضرر عن المستهلكين أو إزالة موانع وعوائق الدخول. وتنقسم التدابير إلى قسمين:

1- التدابير (الاحترازية) التي تصدر بحق منشأةٍ- قبل صدور قرار من لجنة الفصل بمخالفات نظام المنافسة بمعاقبتها. والتي أوضحتها الفقرة (1) من المادة (الواحدة والعشرين) من النظام.

2- التدابير (الاحترازية) التي تصدر بحق منشأةٍ- بعد صدور قرار من لجنة الفصل بمخالفات نظام المنافسة بمعاقبتها. والتي أوضحتها الفقرة (2) من المادة (الواحدة والعشرين) من النظام.

وقد أصدر مجلس إدارة الهيئة قرارات التدابير لعام (2022م) على مجموعة من المنشآت بلغت 23 منشأة في عدّة قطاعات:

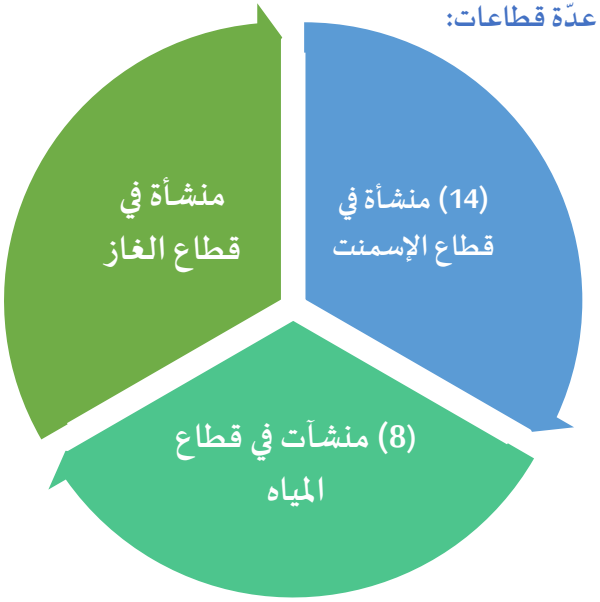

م	القطاع	نوع التدابير
1	منشآت عاملة قطاع الإسمنت	بعد صدور قرار اللجنة
2	منشأة عاملة بقطاع الغاز	بعد صدور قرار اللجنة
3	منشآت عاملة بقطاع المياه	قبل صدور قرار اللجنة

دعم استمرارية الأعمال لدى المنشآت

عملت الهيئة برامج امتثال لعددٍ من القطاعات في مختلف النشاطات الاقتصادية، شملت رجال الأعمال والمنشآت الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، وساعدت الهيئة تلكم المنشآت على إعداد برامج الامتثال بما يتناسب معها وتقديم ورش العمل وتعريفها بنظام المنافسة ولائحته التنفيذية، كذلك قامت الهيئة بالتنسيق مع عدد من الجهات الحكومية الرقابية والتنظيمية لرفع مستوى الامتثال لدى المنشآت الواقعة تحت رقابتها.

تم عمل (12) برنامجًا في (11) قطاعًا:

	القطاع	البرنامج
1	الاتصالات	امتثال مباشر
2	إدارة المرافق	امتثال مباشر
3	الفنادق	امتثال مباشر
4	الغازات والزيت	امتثال مباشر
5	التسويق الصناعي	امتثال مباشر
6	العسكري	امتثال مباشر
7	البتروكيماويات	امتثال مباشر
8	تعبئة المياه	امتثال بالوسائل البديلة
9	مواد البناء والمقاولات	امتثال بالوسائل البديلة
10	الأدوية	امتثال بالوسائل البديلة
11	الخدمات البيئية	امتثال بالوسائل البديلة

التسوية:

تعدّ التسوية أداة ودية مرنة لحل النزاع بين الهيئة والمنشآت المخالفة، وتُقبل طلبات تسوية المخالفات لأحكام نظام المنافسة قبل إصدار مجلس إدارة الهيئة قرار تحريك الدعوى الجزائية، وهو طلب يترتب على قبوله عدم تحريك دعوى جزائية ضد المنشأة المخالفة، وذلك نظير مبلغ مالي تتحمله المنشأة بالإضافة إلى اشتراطات سلوكية أخرى تُفرض عليها لقبول الطلب. وانطلاقاً من دور الهيئة في المحافظة على البيئة التنافسية لقطاع الأعمال في إطار من العدالة والشفافية للسوق المحلية، وإصدار القواعد والإجراءات المنظمة لذلك، قامت الهيئة بالأعمال التالية:

إحصائية لأعمال لجنة التسوية لعام (2022)		
	الاجتماعات الداخلية	32
	الاجتماعات مع المنشآت	32
	تقارير جسامة المخالفة والظروف المشددة والمخففة	14
	التقارير المالية	14
	مذكرات مرفوعة إلى مجلس الإدارة	5
	اتفاقية التسوية	10

	مبالغ التسوية المستهدفة لعام 2022	2.500.000 ريال
	إجمالي مبالغ التسوية المتفق على سدادها في عام 2022	4.964.871 .97 ريال
	المبالغ المحصلة خلال العام	1.722.579 .75 ريال

طلبات التسوية لعام (2022)

مجموع طلبات التسوية	**52**
مجموع طلبات التسوية الموافق عليها وتم إبرام الاتفاقية	**10**
قطاع التقنية (5)	
قطاع البيع بالجملة للأجهزة المنزلية أدوات النجارة والحدادة، الأدوات الكهربائية وتمديداتها(3)	
قطاع المقاولات (2)	
طلبات قيد الإجراء	**41**
الطلبات المغلقة	**1**

10-2-3 الأحكام القضائية والعقوبات:

صدر للهيئة عددٌ من القرارات والأحكام النهائية خلال العام المُنصرم 1444/1443هـ (2022م). واستنادًا إلى المادةِ (التاسعة عشرة) من نظام المنافسة، أوقعت العقوبة بحق المخالفين لنظام المنافسة بعد اكتسابها الصفة النهائية، ويجري استكمال الإجراءات النظامية بحق المنشآت في القضايا الأخرى التي ما زالت قيد النظر أمام المحكمة الإدارية أو محكمة الاستئناف الإدارية. ويبيّن الجدول التالي تفاصيل تلك القرارات والأحكام.

جدول القضايا التي صدر بشأنها قرارات وأحكام لصالح الهيئة خلال العام 1444/1443هـ (2022 م)

نشاط المنشأة	نوع المخالفة	مقدار الغرامة
الخدمات الطبية		
الخدمات الطبية		14200000
قطاع الأعلاف	استغلال الوضع المهيمن باشتراط عدم التعامل مع منافس	20000000.00
التشغيل والصيانة	التواطؤ في العطاءات	
المقاولات العامة	التواطؤ في العطاءات	24256327.00
نظم المعلومات الجغرافية والاستشارات الهندسية	التواطؤ في العطاءات	2112000.00
قطاع النظافة والصيانة		30000.00
المعلومات والاتصالات	التواطؤ في العطاءات	6300000.00
قطاع المياه	الاتفاق على تحديد أو اقتراح السلع وبدل الخدمات وشروط البيع أو الشراء وما في حكمها، وتقسيم الأسواق لبيع السلع والخدمات أو شرائها وتخصيصها وفق مراكز البيع ونوعية العملاء	.001800000
تجارة الجملة التجزئة	التواطؤ في العطاءات	81500.00
تقنية المعلومات	التواطؤ في العطاءات	1274839.00
الاستشارات الهندسية	التواطؤ في العطاءات	2825736.00

11-2-3 التنفيذ وتحصيل الغرامات

تقوم الهيئة إعمالاً لاختصاصاتها بتنفيذ القرارات الصادرة عن لجنة الفصل في مخالفات نظام المنافسة، والأحكام القضائية الصادرة من المحكمة المختصة. وفي ما يلي إحصائية لأبرز ما اتخذته الهيئة بشأن تنفيذ تلك القرارات والأحكام المتضمنة تحصيل الغرامات المالية ونشر العقوبات ضد المخالفين.

شكل رقم (14) أعمال التنفيذ والتحصيل خلال الأعوام 2019م وحتى 2022م

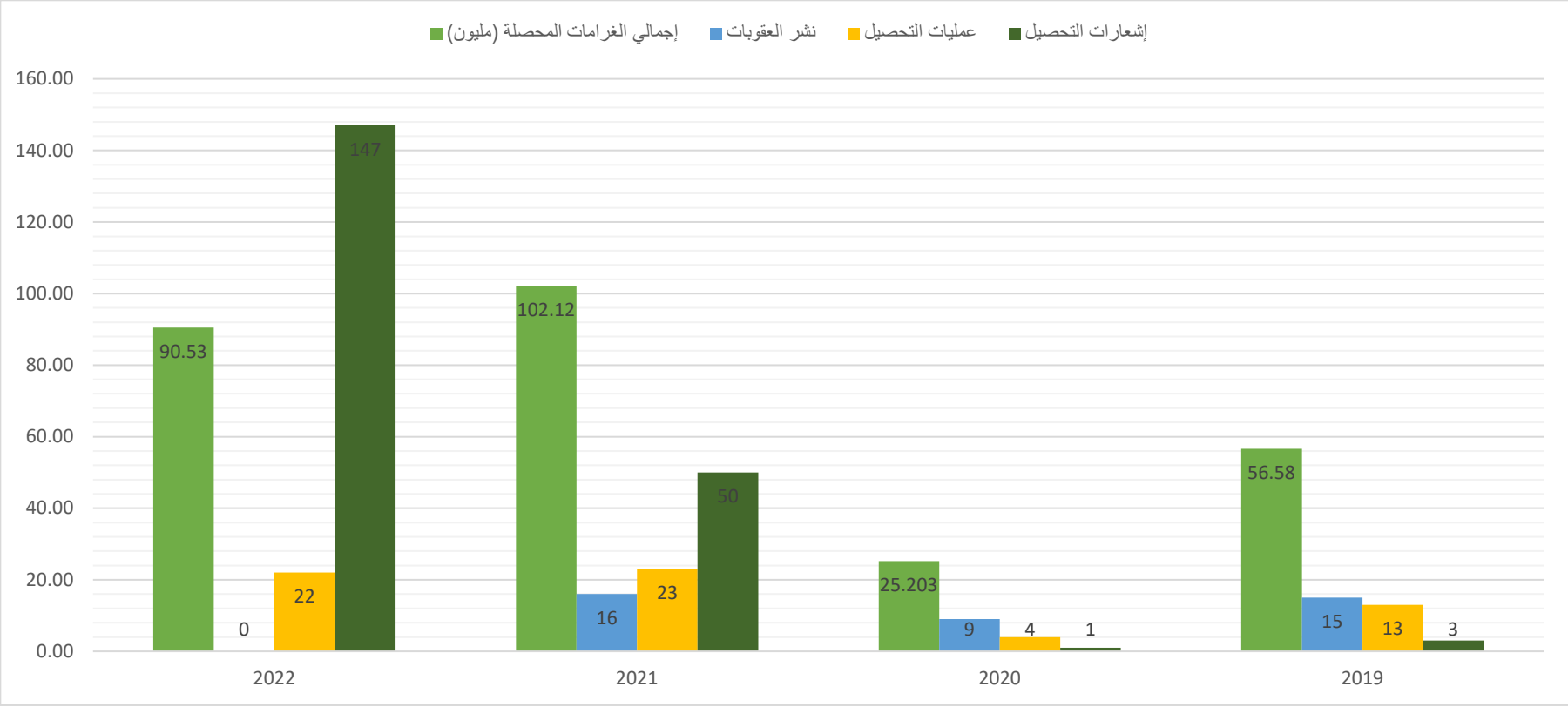

توجز النقاط التالية أنشطة إشعارات تحصيل الغرامات المالية مقارنةً بالعام السابق:

1- إصدار (147) إشعارًا بتحصيل غرامات مالية خلال عام (2022م) مقارنةً بـ(50) إشعارًا خلال عام (2021م)، وذلك بارتفاع نسبته (194%).

2- تنفيذ (23) عملية تحصيل خلال عام (2022م)، وذلك بالتساوي مع (23) عملية خلال عام (2021م).

3- عدم نشر أي عقوبة لعام (2022م) مقارنةً بـ(16) عقوبة نشر ضد المنشآت المخالفة الصادر بشأنها قرارات/ أحكام نهائية خلال عام (2021م).

4- تحصيل غرامات مالية بمبلغ (90,534,647) (تسعين مليونًا وخمسمئةٍ وأربعة وثلاثين ألفًا وستمئةٍ وسبعة وأربعين ريالاً) خلال عام (2022م) مقارنةً بمبلغ (102.120.000) (مئة ومليونين ومئة وعشرين ألف ريال) خلال عام (2021م) بانخفاض نسبته (11.3%).

إجمالي مبالغ الغرامات المحكوم بها بصالح الهيئة

بلغ مجموع مبالغ الغرامات المحكوم بها لصالح الهيئة لعام 2022م مبلغاً قدره (ثمانية وسبعون مليونًا وثماني مائة وسبعة وتسعون ألفًا وثماني مائة وسبعة وعشرون ريالاً)، وذلك بناءً على قراراتٍ للجنة الفصل في مخالفات نظام المنافسة أو أحكام من المحاكم الإدارية بحق مخالفي نظام المنافسة ولائحته التنفيذية خلال العام (2022م)، ولم تكتسب تلك القرارات والأحكام كافة صفة القطعية، بل ما زال التظلم متاحاً للمنشآت خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إبلاغ المخالف بالقرار، أو استئناف حكم المحكمة الإدارية أمام محاكم الاستئناف خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الإبلاغ بالحكم، وذلك وفقاً لأحكام نظام المنافسة ونظام المرافعات أمام ديوان المظالم، ويبيّن الشكل تفاصيل مبالغ الغرامات.

شكل رقم (15) إجمالي مبالغ الغرامات لعام 2022م بحسب القطاع (مليون ريال)

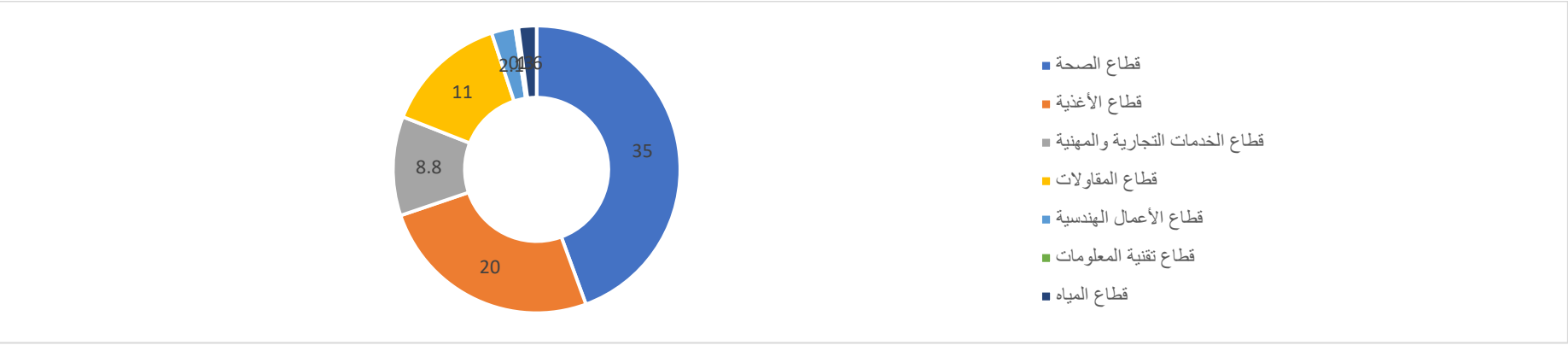

3-3 البيئة الداخلية والعمليات الإدارية

يقدّم هذا الباب شرحًا تفصيليًا للمهام المتعلقة بالبيئة الداخلية، التي نفذتها الهيئة خلال سنة التقرير، وتشمل التزامات الهيئة العامة للمنافسة بتنفيذ الأوامر والتعاميم السامية، والأداء المالي للهيئة، والقرارات الإدارية والتنظيمية الداخلية، وأبرز المستهدفات في التحول الرقمي، وما يتعلق بالقوى العاملة، وبرامج التدريب والتطوير خلال سنة التقرير.

3-3-1 الأوامر والتعاميم وما تم بشأنها:

جدول رقم (17) الأوامر والتعاميم وما تم بشأنها

رقم الخطاب	الأوامر الملكية والقرارات والتعاميم	ما تم بشأنها
106831 1444/5/11هـ	حول إكمال اللازم بمشروع مذكرة تعاون بين الهيئة العامة للمنافسة، وجهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية بجمهورية مصر العربية.	تم توقيع مذكرة تعاون مع جهاز حماية المنافسة بجمهورية مصر العربية بتاريخ 30 أكتوبر 2022م.
106399 1444/1/5هـ	حول توجيه الهيئة العامة للمنافسة بالتنسيق مع الهيئة العامة للغذاء والدواء، ومجلس الضمان الصحي؛ لدراسة قطاعات الأدوية والمنتجات الصحية والتأمين.	تم إعداد وتنفيذ دراسة سوقية لقطاع الأدوية خلال عام 2020م وتم إعداد وتنفيذ دراسة سوقية لقطاع التأمين الصحي وأثر سلوك المنشآت العاملة فيه على المنافسة خلال عام 2022م، وذلك بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة ومن أبرزها مجلس الضمان الصحي والبنك المركزي السعودي.
106306 1443/12/18هـ	حول توجيه الهيئة العامة للمنافسة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة؛ لدراسة وضع المنافسات التجارية التي تعوق نفاذ منشآت القطاع الخاص إلى الأسواق.	قامت الهيئة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة وإعداد التقرير المتضمن تقييمًا لمستوى المنافسة في القطاعات التنموية وأبرز المعوقات التنافسية لنفاذ منشآت القطاع الخاص إلى الأسواق، والتوصيات والحلول المقترحة.

رقم الخطاب	الأوامر الملكية والقرارات والتعاميم	ما تم بشأنها
106285 1443/12/1هـ	حول توجيه وزارة التجارة بالمشاركة مع الجهات ذات العلاقة (ومن ضمنها الهيئة العامة للمنافسة)؛ لدراسة التغيرات الحاصلة للمدخلات العلفية، والسلع الغذائية، وعلاقة ذلك بالتكلفة والسعر والجودة، وتأثيرها في المستهلكين.	قامت الهيئة العامة للمنافسة بالتعاون مع وزارة التجارة ووزارة الزراعية بدراسة وتحليل الاتجاهات السعرية في الأسواق المحلية للمدخلات العلفية (الذرة، فول الصويا، الشعير)والسلع الغذائية (الدواجن، اللحوم، البيض، الحليب ومستقاته). وتم مناقشة التقرير في هيئة الخبراء.
106488 1444/2/5هـ	حول التوجيه بالمشاركة في فريق عمل لدراسة مقترح المراعي المتعلق بدعم وحماية المنتج المحلي من الحليب وأغذية الأطفال.	تعاونت الهيئة مع وزارة البيئة والمياه والزراعة والجهات ذات العلاقة؛ إذ قامت الهيئة بالمشاركة في دراسة وتحليل أثر مقترحات شركة المراعي في المنافسة العادلة وتقديم مرئياتها حيال ذلك.
106520 1444/2/10 هـ	حول التوجيه للهيئة العامة للمنافسة والبنك السعودي المركزي بتسهيل إجراءات التركز الاقتصادي في قطاع التأمين للأطراف المدرجة في السوق المالية بالتنسيق مع هيئة السوق المالية.	تم وضع آلية بين البنك المركزي السعودي وهيئة السوق المالية والهيئة العامة للمنافسة لتسريع البت في طلبات الاندماج في قطاع التأمين.
106451 1444/1/23هـ	حول التوجيه بالمشاركة في دراسة طلب توقيع اتفاقية لتطوير موارد البيانات والمعلومات بين كل من وزارة الداخلية، والهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، وشركة عِلْم لأمن المعلومات.	تم دراسة أثر العقود طويلة الأجل داخليًا ورفعها إلى هيئة الحكومة الرقمية بصفتها الجهة ذات الاختصاص، ومن ثم قدمت هيئة الحكومة الرقمية ثلاثة مقترحات استنادًا إلى مرئيات الجهات ذات العلاقة ومن ضمنها الهيئة، وقد قامت الهيئة بدراسة المقترحات المقدمة، والموافقة على أحدها.
105945 1443/8/26هـ	حول التوجيه للهيئة بدراسة نظام المنافسة واقتراح التعديلات اللازمة؛ لتضمين أحكام تطبَّق على الممارسات الضارة التي تحصل خارج المملكة، وأحكام	يجري إنفاذ التوجيه الكريم حيث يقوم الفريق المختص بالهيئة بمراجعة مسودة تعديلات النظام لرفعها حسب الأنظمة واللوائح.

رقم الخطاب	الأوامر الملكية والقرارات والتعاميم	ما تم بشأنها
	تكفل للهيئة معاقبة المنشآت التي ترفض مشاركة المعلومات.	
106301 1443/12/18هـ	التوجيه للهيئة العامة للمنافسة بالاستعجال بالرفع عن الدراسة التفصيلية والشاملة حول قطاع السيارات التي شرعت الهيئة في إعدادها.	تم رفع التقرير التفصيلي الذي أعدته الهيئة العامة للمنافسة إلى المقام السامي الكريم، وقد تضمن دراسة حول قطاع بيع السيارات وخدمات ما بعد البيع وقطع غيار السيارات وأثر سلوك المنشآت العاملة فيه على المنافسة. وناقشت هيئة الخبراء الدراسة التفصيلية مع الجهات ذات العلاقة، وأعدت مذكرة بشأن توصيات الدراسة. وصدرت توجيهات كريمة باعتماد وسرعة تنفيذ مجموعة من التوصيات المقترحة من الهيئة العامة للمنافسة، وبدأت الهيئة ممثلة في إدارة دعم السياسات إعداد خطة لمتابعة تنفيذ تلك التوصيات بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة .
105913 1443/8/18هـ	تعميم بالتحذير من تداول المسؤولين الحكوميين وثائق رسمية باستخدام تطبيق الواتسآب وغيرها من الوسائل غير الرسمية، والحرص على الإجراءات والسياسات الخاصة بأمن المعلومات.	نُشر دليل داخلي بإرشادات الإستخدام الآمن للتقنية لجميع الموظفين، وأقيمت ورشة توعوية واحدة.
106171 1443/11/8هـ	أمر بإبداء المرئيات حول ما تضمنه قرار مجلس الشورى رقم (37/223) المشتمل على عدد من المتطلبات: 1- إعداد إستراتيجية وطنية للمنافسة 2- تطوير سياسات وآليات لطلبات المصالحة والتسوية.	1- عملت الهيئة العامة للمنافسة على مشروع مقترح السياسة الوطنية للمنافسة استجابة للتوجيه الكريم. والمشروع في مراحله الأخيرة. 2- عقدت اجتماعات بهيئة الخبراء وتم إعداد محضر بما قامت به الهيئة في هذا الصدد.

رقم الخطاب	الأوامر الملكية والقرارات والتعاميم	ما تم بشأنها
	3- التنسيق مع وزارتي التجارة والاستثمار واتحاد الغرف؛ لتطوير برامج توعية بشأن نظام المنافسة. 4- التنسيق مع الجهات ذات العلاقة؛ لتطوير سياسات بهدف دراسة الحالات التي ترد من جهات حكومية أو الخبراء.	3- تم إطلاق حملات توعوية بالتعاون مع الجهات (وزارة التجارة، وزارة الاستثمار) وتنسيق ورش عمل خاصة بنظام المنافسة وأحكامه بالتنسيق مع (اتحاد الغرف، وزارة الاستثمار) 4- عقدت اجتماعات بهيئة الخبراء وتم إعداد محضر بما قامت به الهيئة في هذا الصدد.
106632 **1444/3/13هـ**	استفسار حول شكوى مواطن ضد إحدى المنشآت، ورفضه لطريقة تعامل الهيئة مع الشكوى.	تم البت في الشكوى بصدور قرار من المجلس بحفظها مع مخاطبة المنظم القطاعي (هيئة الاتصالات)
106808 **144/5/4هـ**	تعميم بالموافقة على حوكمة منح المكافآت التشجيعية لمن يساعد على الكشف عن مخالفة أي من الاحكام النظامية.	لا ينطبق لكون النظام لم ينص على منح مكافأة مالية ولكن ستُراعى عند تعديل النظام أن ينص فيها على منح مكافأة للمبلغين وفقاً لمعايير محددة مع الأخذ بعين الاعتبار التوجيه الكريم المعمم برقم (31593) تاريخ 1444/5/3هـ

2-3-3 الهيكل التنظيمي:

أجريت بعض التعديلات على الهيكل التنظيمي للهيئة كما يوضحه الشكل رقم (35):

شكل رقم (17) الهيكل التنظيمي المحدث للهيئة

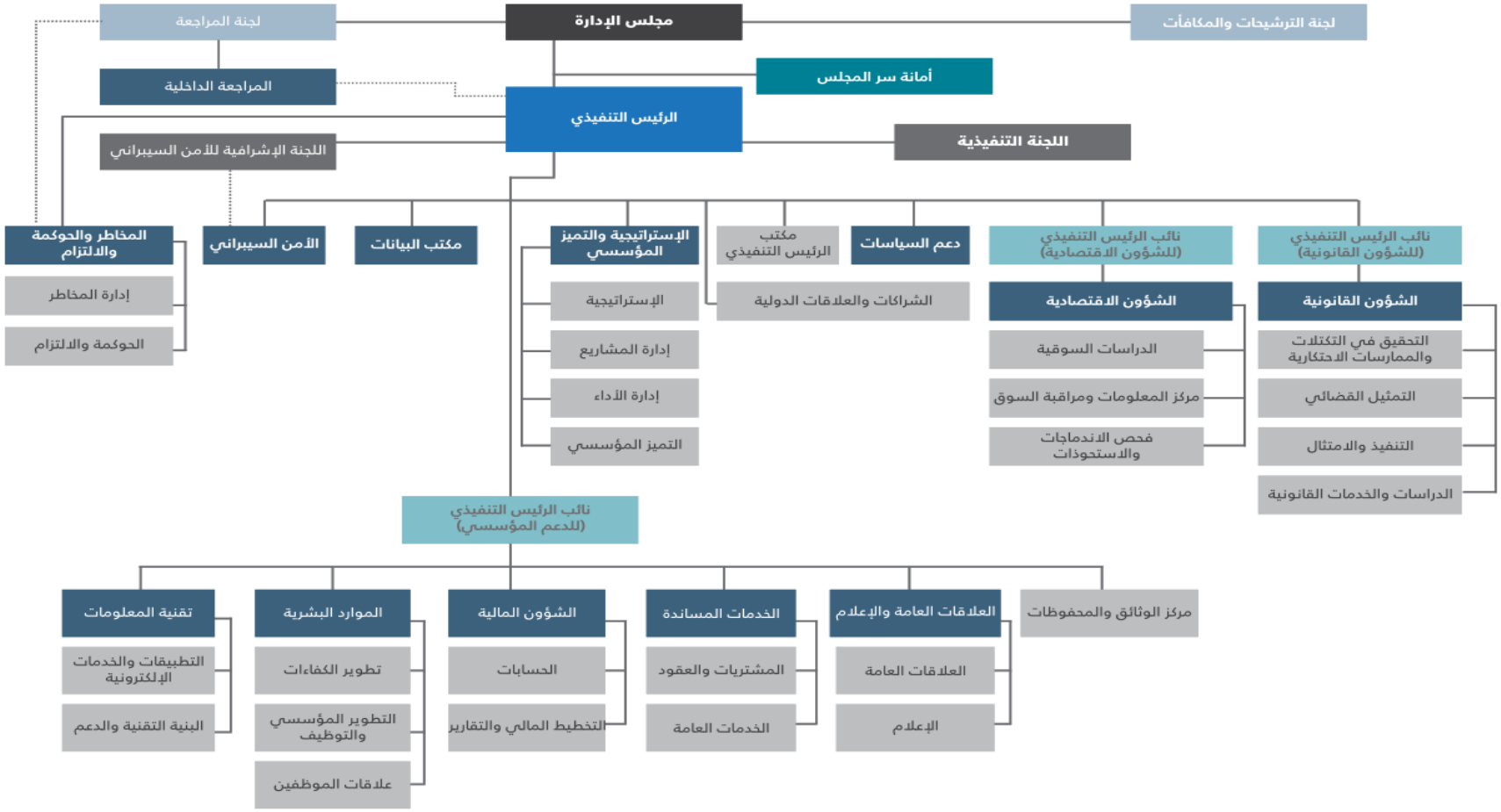

3-3-3 القوى البشرية والتطوير الوظيفي:

التوظيف:

عملت إدارة المـــوارد البشـــرية خلال السنوات الماضية على استقطاب الكفاءات المؤهلة لمواكبة احتياجات الهيئة المتزايدة ومهامها المتعددة، وحرصت خلال عمليات البحث والمقابلات الشخصية على تحقيق معايير التميز.

ويبيّن الجدول التالي تزايد أعداد القوى العاملة خلال السنوات الأربع الماضية، ويشير إلى تضاعف الأعداد بما يوائم الخطط الإستراتيجية للهيئة، ويوضح أعداد الموظفين الفعلية خلال السنوات المشار إليها:

جدول رقم (18) أعداد القوى العاملة خلال الأعوام (2019م – 2022م)

السنة	عدد الموظفين	نسبة الزيادة عن العام السابق
2019	43	**23%**
2020	65	**51%**
2021	81	**%24.6**
2022	98	**21%**

وحرصت الهيئة خلال السنوات الماضية على مواكبة رؤية 2030 وما تشمله من متطلبات لتطوير المرأة الوظيفي وتمكينها في شتى المجالات، ويبيّن الجدول التالي نسب الموظفات خلال السنوات الماضية:

جدول رقم (19) تطورنسب توظيف المرأة ضمن القوى العاملة في الهيئة خلال الأعوام (2019م – 2022م)

السنة	نسبة المرأة العاملة	نسبة الزيادة عن العام السابق
2019	20.90%	**50%**
2020	17.74%	**22%**
2021	26.10%	**42%**
2022	26.2%	-

التدريب التعاوني:

حرصـــت الهيئة على تفعيل برامج التدريب التعاوني لتحقيق مســـتهدفات المجتمع الأكاديمي من تأهيل الطلاب والمتدربين لســـوق العمل؛ فدربت الهيئة خلال العام 1444/1443هـ (2022م) 10 طلاب وطالبات من مختلف الجامعات المحلية، وذلك لإكسابهم خبرة العمل ومساعدتهم على إتمام متطلبات التخرج.

التطوير الوظيفي: (ناقص)

انطلاقًا من حرص الهيئة على تأهيل الكوادر العاملة في الإدارات الفنية والإدارات المساندة بإلحاقهم بالبرامج التدريبية في أفضل المراكز محليا وإقليميًّا ودوليًا لتطوير مهاراتهم ورفع جودة الأداء، نفذت عددًا من البرامج التطويرية خلال العام 1444/1443هـ (2022م) .

ونفذت الهيئة برامجها بالتعاون مع الجامعات والمراكز والمنظمات المتخصصة، ومن أبرزها شبكة المنافسة العالمية (ICN)، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، والبنك الدولي، وغيرها من المعاهد والجامعات الرائدة. كذلك عملت الهيئة على بناء وتطوير علاقاتها المؤسسية مع منظمات وشبكات المنافسة الدولية؛ من خلال الحضور والمشاركة الفاعلة في المؤتمرات والاجتماعات السنوية.

جدول رقم (20) يوضح البرامج التدريبية المنفذة خلال الأعوام (2020م – 2022م)

السنة	عدد المشاركين بالبرامج	عدد الأيام التدريبية للموظف	عدد الأيام التدريبة الخارجية	عدد الأيام التدريبية الداخلية
2020		11	9	**2**
2021		88	33	**55**
2022		1035	**سأقوم بتحديده**	**سأقوم بتحديده**

أبرز جهات التدريب والمعاهد:

جدول رقم (21) أبرز الجهات التدريبية

الجهة التدريبية
Informa
Meirc
Euromoney Learning
Harvard Business School Online
Euro Training
London Business Training & Consulting (LBTC)
KOEING
BMC Training
Oxford Centre
London Corporate Training
University of Cambridge

بيئة العمل المادية في الهيئة:

أصدرت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية دليلاً إرشاديًا لبيئة العمل المادية، يصف المعايير والمواصفات القياسية لضمان بيئة عمل فاعلة لكل من منسوبي المؤسسة والمستفيدين من خدماتها، ويغطي الدليل 331 عنصرًا. ومن خلال سعي الهيئة إلى إيجاد بيئة عمل مادية محفزة، قامت بدراسة العناصر المطبقة بالهيئة، وقد بلغت (91%) من إجمالي العناصر، وقامت الهيئة بإعداد خطة لتنفيذ العناصر التي يمكن تحسينها على بيئة العمل المادية وعددها (25) عنصراً، بالتفصيل التالي:

عدد العناصر التي يغطيها الدليل	عدد العناصر المطبقة بالهيئة	عدد العناصر القابلة للتحسين	عدد العناصر التي لا تنطبق على الهيئة
331	276	25	30

4-3-3 الأداء المالي:

اعتمادات الميزانية

بلغت ميزانية الهيئة للعام المالي 1444/1443هـ (2022م) مبلغًا قدره (80,472,647) ثمانون مليوناً وأربعمائة واثنان وسبعون ألفاً وستمائة وسبعة وأربعون ريالاً، وأجريت تعديلات على الميزانية خلال السنة المالية لتكون الاعتمادات بعد التعديل مبلغًا قدره (99,669,341) تسعة وتسعون مليوناً وستمائة وتسعة وستون ألفاً وثلاثمائة وواحد وأربعون ريالاً لا غير، موزعة على النحو الآتي:

جدول رقم (22) يوضح مصروفات الهيئة خلال السنة المالية 2022م مقارنة بالعام المالي 2021م

البرنامج	الاعتماد الأساسي 2021 م	الاعتماد بعد التعديل 2021 م	الاعتماد الأساسي 2022 م	الاعتماد بعد التعديل 2022 م	نسبة التغيربين العامين للاعتمادات بعد التعديل
تعويضات العاملين	46,682,903	42,568,045	40,159,503	54,327,448	28% +
السلع والخدمات	33,317,097	39,963,258	40,313,144	893,34145,	13% +
إجمالي اعتمادات الميزانية	**80,000,000**	**82,531,303**	**80,472,647**	**341,66999,**	**21% +**

مصروفات الهيئة العامة المنافسة

بلغت مصروفات الهيئة العامة للمنافسة لعام التقرير مبلغًا قدره (93,342,937.99) ثلاثة وتسعون مليوناً وثلاثمائة واثنان وأربعون ألفاً وتسعمائة وسبعة وثلاثون ريالاً وتسع وتسعون هللة لا غير بنسبة صرف بلغت (94%) من اعتمادات الميزانية موزعة على النحو الآتي:

- بلغ إجمالي مصروفات باب تعويضات العاملين (50,296,088.47) خمسين مليوناً ومائتين وستة وتسعين ألفاً وثمانية وثمانين ريالاً وسبعًا وأربعين هللة لا غير، بنسبة تعادل 93% من اعتمادات تعويضات العاملين.
- بلغ إجمالي مصروفات السلع والخدمات والمصروفات الأخرى والبرامج والأصول غير المالية (43,046,849.52) ثلاثة وأربعين مليوناً وستة وأربعين ألفاً وثماني مائة وتسعة وأربعين ريالاً واثنتين وخمسين هللة لا غير، بنسبة تعادل 95%.

جدول رقم (23) مقارنة المنصرف الفعلي من عام 2022م بما يقابله من عام 2021م

نوع النفقة	2021م	2022م	نسبة التغير
تعويضات العاملين	30,639,606.39	50,296,088.47	64% +
السلع والخدمات	29,076,049.53	43,046,849.52	48% +
الإجمالي	**59,715,655.92**	**93,342,937.99**	**56% +**

إيرادات الهيئة

بلغ إجمالي الإيرادات المباشرة وغير المباشرة للعام المالي 1444/1443هـ (2022م) مبلغًا قدره (141,548,259.08) مائة وواحد وأربعون مليوناً وخمسمائة وثمانية وأربعون ألفاً ومائتان وتسعة وخمسون ريالاً وثماني هللات لا غير، وتبيّن الجداول أرقام (35-37) تفاصيل هذه الإيرادات:

جدول رقم (24) الإيرادات المباشرة وغير المباشرة للهيئة خلال العام المالي 2022م

تصنيف الإيراد	نوع الإيراد	المبلغ
مباشر	رسوم الخدمات العامة (المقابل المالي لدراسة التركزات الاقتصادية)	58,902,532.40
غير مباشر	الغرامات المفروضة بموجب نظام المنافسة	80,697,257.10
	إيراد بيع الكراسات	157,500
	الإيرادات المتنوعة غير المصنفة في مكان آخر	68,419.56
	جزاءات وغرامات مفروضة بموجب أنظمة الجهة	1,722,550.02
الإجمالي		**141,548,259.08ريال**

جدول رقم (25) نسبة الإيراد الفعلي من المقدر للعام 2022م

نوع النفقة	الإيراد المقدر	الإيراد الفعلي	نسبة تحقيق الإيرادات الفعلية من المقدرة
الغرامات المفروضة بموجب نظام المنافسة	40,000,000.00	80,697,257.10	202%
رسوم الخدمات العامة (المقابل المالي لدراسة التركزات الاقتصادية)	25,000,000.00	58,902,532.40	236%
رسوم بيع الوثائق والأنظمة	150,000.00	157,500	105%
الإيرادات الأخرى	0	68,419.56	100%
جزاءات وغرامات مفروضة بموجب أنظمة الجهة	2,700,000.00	1,722,550.02	64%
الإجمالي	**67,850,000**	**141,548,259.08**	**209%**

جدول رقم (26) نسبة المنصرف الفعلي من المعتمد للعام 2022م

نوع النفقة	اعتمادات الميزانية بعد التعديل	المنصرف الفعلي	نسبة الصرف من الميزانية المعتمدة
تعويضات العاملين	54,327,448	50,296,088.47	93%
السلع والخدمات	45,341,893	43,046,849.52	95%
الإجمالي	**99,669,341**	**93,342,937.99**	**94%**

مبادرة تحول الهيئة لأساس الاستحقاق المحاسبي:

نبذة عن مشروع التحول لأساس الاستحقاق المحاسبي:

يعدّ مشروع التحول إلى أساس الاستحقاق المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام وبناء المركز المالي للدولة تحقيقاً لإحدى ركائز رؤية المملكة 2030 المعنية بتحسين جودة الحسابات المالية وتعزيز الشفافية ضمن برنامج تحسين نظام المحاسبة الحكومية ومعايير التدقيق المحاسبي.

ويُعدّ مشروع التحول إلى أساس الاستحقاق المحاسبي وتطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام من المبادرات المنبثقة عن برنامج التحول الوطني التي تتبناها وزارة المالية ممثلةً في وكالة الوزارة للشؤون المالية والحسابات، وامتداداً لما تسعى إليه الوزارة من تطوير وبناء شراكة مع القطاعين العام والخاص بالمملكة؛ ذلك أن مشروع التحول إلى أساس الاستحقاق المحاسبي سيساعد على توفير معلومات مكتملة ودقيقة وملائمة التوقيت عن المركز المالي، ونتائج الأنشطة والتدفقات النقدية للجهات، وتعزيز الرقابة على الإيرادات والمصروفات والأصول والالتزامات، وتطوير الإدارات المالية في الجهات الحكومية ودعم اتخاذ القرارات.

أهداف التحول لأساس الإستحقاق المحاسبي:

1. تعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة من خلال مشاركة المعلومات مع المجتمع وزيادة التركيز لتعزيز الرقابة.
2. تحسين قدرات المملكة في جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية والمالية في القطاع العام، كذلك تساعد التقارير المالية على المقارنة على مستوى دولي.
3. نظام مالي متكامل وتوحيد المعايير المحاسبية بالقطاع العام وإعداد التقارير المالية والإحصائية مجمعة على مستوى الدولة، ومبنية على هيكل حسابات وسياسات مالية ومحاسبية موحدة.
4. دعم اتخاذ القرارات وتوفير معلومات أدق وأشمل لتعزيز عمليات التخطيط وصنع قرار أفضل فيما يتعلق بالمخاطر والفرص والوصول إلى معلومات مالية دقيقة عن تكاليف الخدمات الحكومية والتزاماتها المستقبلية.
5. حصر جميع أصول والتزامات الجهات الحكومية، وبالتالي إظهار المركز المالي للجهات بشكل مستقل والمركز المالي للدولة بشكل موحد.

المنافع المتحققة من تطبيق المعايير المحاسبية الحكومية على أساس الاستحقاق.

بطاقة الهيئة العامة للمنافسة من قبل مركز الاستحقاق المحاسبي بوزارة المالية

الاستحقاق المحاسبي
Accrual Accounting

على المسار، متعاون | متأخر، متوسط التعاون | متأخر جداً، غير متعاون | مكتمل | لا ينطبق | لم تبدأ

وزارة المالية
Ministry of Finance

3-3-5العقود والمشاريع:

نفذت الهيئة خلال العام 1444/1443 هـ (2022م) 94 عملية، ما بين مشاريع وعقود هادفة لزيادة كفاءة العمل، وتحقيق أهداف الهيئة الإستراتيجية.

جدول رقم (27) تفاصيل أبرز المشاريع والعقود الرئيسة للعام 1444/1443هـ (2022م)

اسم العقد /التعميد	الجهة المتعاقد معها	قيمة العقد/التعميد	نسبة الصرف على المشروع	نوع العقد	نوع المشروع
مشروع تطوير منصة ادارة التغيير والدعم الفني ومراقبة البنية التقنية (إعادة طرح)	شركة دار بيتا لتكنولوجيا المعلومات	1,023,765.65	% 100	تقني	تشغيلي
مشروع الرصد الإعلامي للهيئة العامة للمنافسة	شركة حلول الأنظمة المرنة للإتصالات	460,000	% 79	إعلامي	تشغيلي
توسعة بيئة السحابة الخاصة للهيئة العامة للمنافسة	شركة دار بيتا لتكنولوجيا المعلومات	3,764,504.30	% 83	تقني	رأسمالي
تنظيم مؤتمر للهيئة العامة للمنافسة 2022م	مؤسسة تقنية بلا حدود لتنظيم المعارض والمؤتمرات	379,500	% 100	إعلامي	تشغيلي
مشروع توسعة أجهزة النسخ الاحتياطي وجدار الحماية	فرع الشركة السعودية للحاسبات الإلكترونية المحدودة	1,791,664.35	% 0	تقني	رأسمالي
بناء السياسات والاجراءات الخاصة بإدارة العلاقات	شركة هناك الحل للخدمات التجارية	1,005,100	% 61	إعلامي	تشغيلي

اسم العقد /التعميد	الجهة المتعاقد معها	قيمة العقد/التعميد	نسبة الصرف على المشروع	نوع العقد	نوع المشروع
العامة والاعلام للهيئة العامة للمنافسة					
منافسة تطوير نظام إدارة الاستراتيجية والمشاريع	شركة المنهج للتقنية	1,887,942.37	% 0	استشارات	تشغيلي
مشروع إدارة مخاطر الأمن السيبراني واستمرارية الأعمال	فرع شركة ارنست ويونغ للنظم والتقنية	2,870,630	% 0	استشارات	تشغيلي
دراسة هيكل قطاع البناء والتشييد في المملكة وأثر سلوك المنشآت العاملة فيه على المنافسة	شركة ارثر دي لتل العربية السعودية	5,000,000	% 0	استشارات	تشغيلي

شكل رقم (18) نسبة الصرف من القيمة الإجمالية للمشاريع

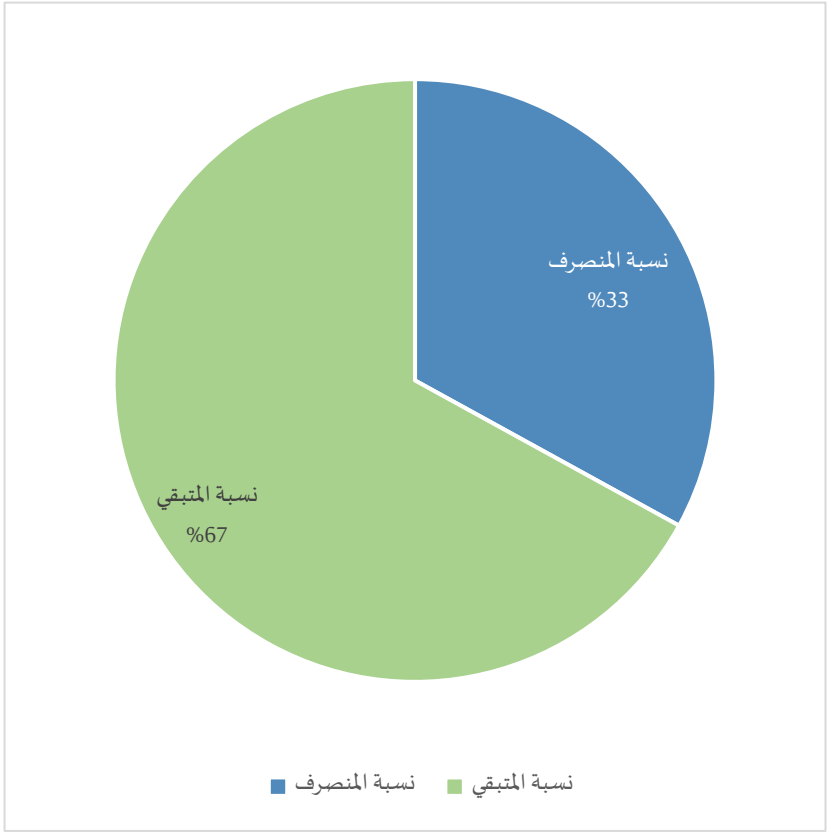

شكل رقم (19) نسبة المشاريع الرأسمالية للمشاريع التشغيلية

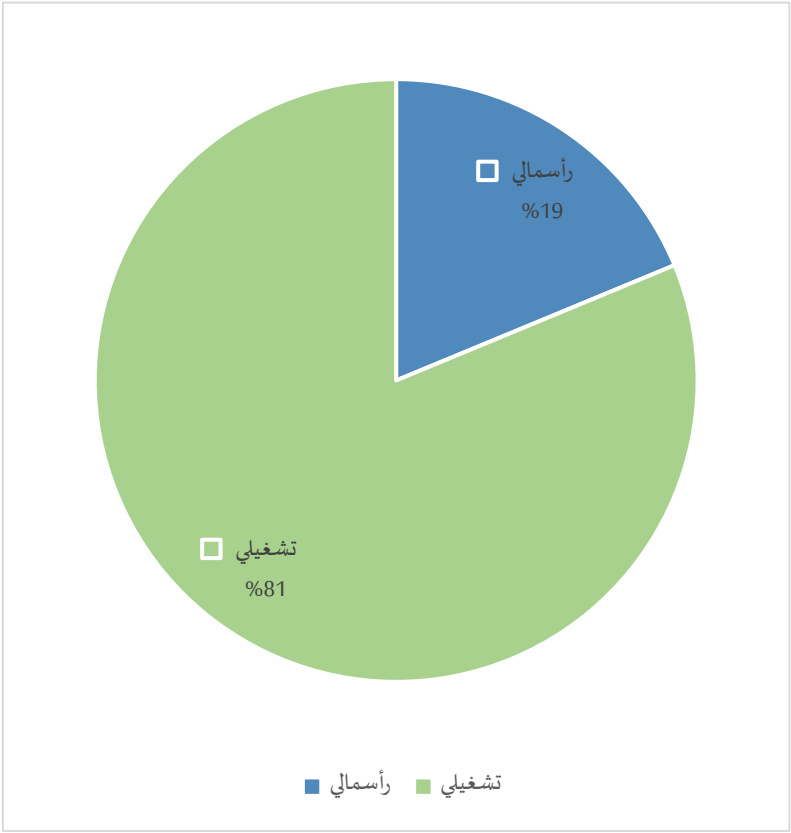

أرقام أخرى تخص تعاقدات الهيئة للعام 2022م:

شكل رقم (20) نسبة مبالغ التعاقدات للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لمجموع مبالغ تعاقدات الهيئة (قيمة)

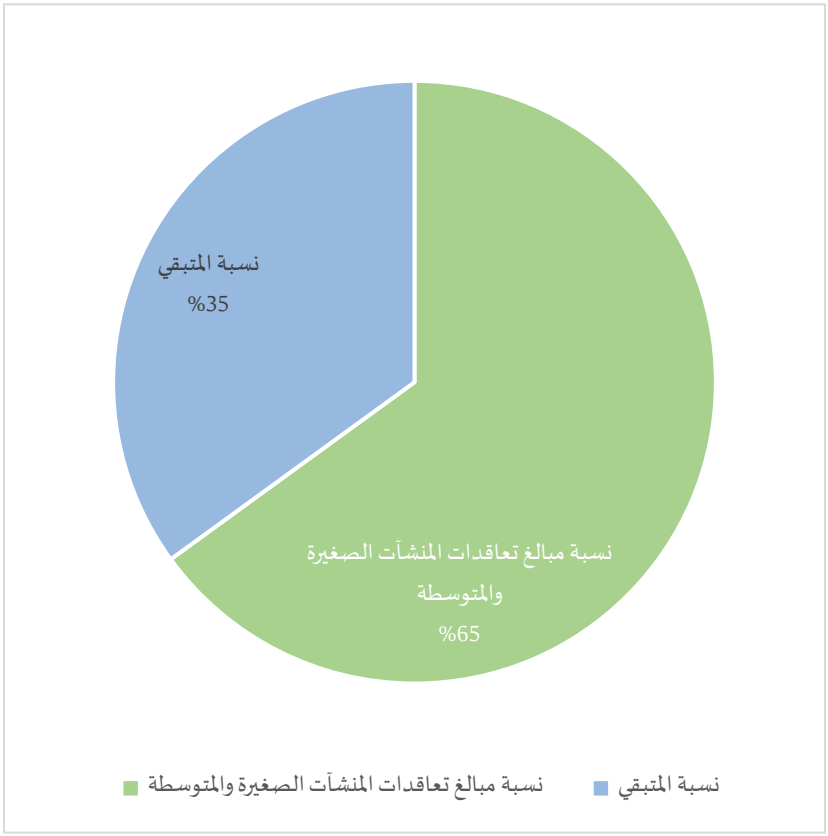

شكل رقم (21) نسبة التعاقد مع المنشآت الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالمنشآت الأخرى (عدد)

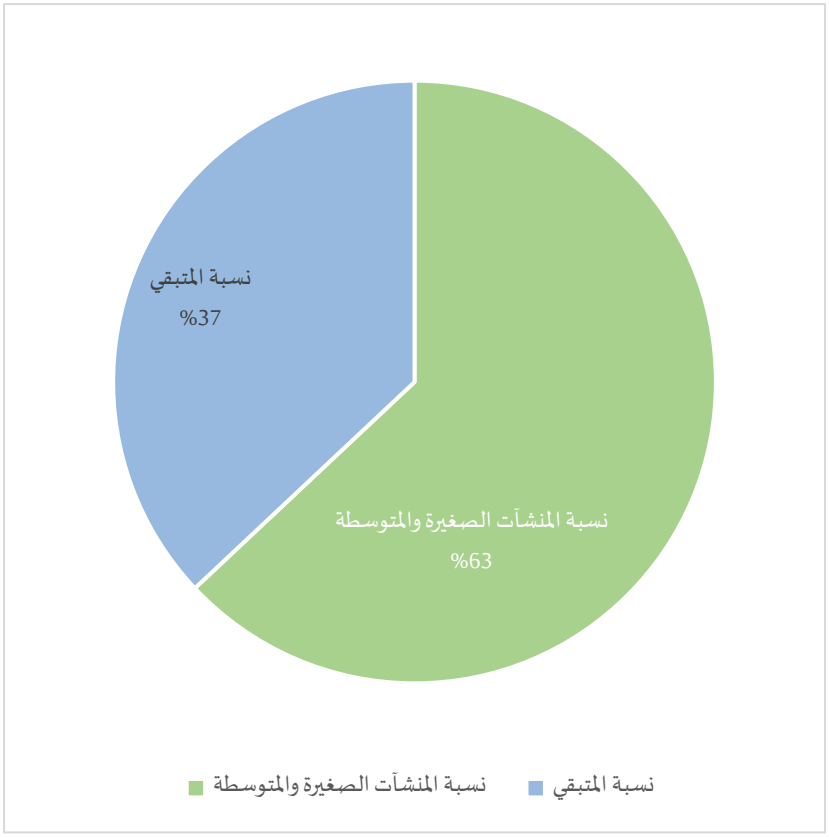

3-3-6 برامج التحول الرقمي:

يعدّ تطبيق التحول الرقمي في المنظمات الحكومية عاملاً من عوامل النجاح في إنجاز الأعمال والنهضة التقنية الحديثة. علاوة على أن عملية التحول الرقمي تمثل رحلة مميزة من نوعها لكل مؤسسة. وانطلاقاً من رؤية المملكة العربية السعودية 2030م ، وضعت الهيئة العامة للمنافسة أهدافاً إستراتيجية لتطبيق عملية التحول الرقمي.

ويبيّن الجدول التالي أبرز المنصات التي طُورت خلال العام:

اسم المنصة	الهدف من المنصة	الفئة المستهدفة	نسبة الاكتمال	عدد الطلبات المعالجة من خلال المنصة
المنصة الإلكترونية لمكافحة التواطؤ في العطاءات والمنافسات	منصة إلكترونية تهدف إلى توضيح أساليب التواطؤ والأشكال الشائعة لممارسته، وكيفية كشفه، إضافة إلى خصائص القطاعات المعرضة للتواطؤ، وتقدم عدداً من الخدمات الإلكترونية للجهات الحكومية	الجهات الحكومية	%100	12 طلبًا إلكترونيًا
منصة لجنة الفصل في مخالفات نظام المنافسة	منصة لأتمتة جميع أعمال لجنة الفصل وأمانتها، ومنها رفع لائحة الدعوى وعقد الجلسات إلكترونياً واستقبال الطلبات من الأطراف.	أعضاء لجنة الفصل وأمانتها والأطراف المتعاملة مع اللجنة	%90	لا يوجد
منصة الاتصالات الادارية (مراسل)	منصة تسمح للهيئة بإرسال واستقبال المعاملات الواردة للهيئة والصادرة منها.	منسوبو الهيئة	%100	380 طلباً إلكترونياً
منصة متابعة المهام	منصة تهدف إلى متابعة إنجاز المهام والتنبيه عند التأخر في انجازها.	منسوبو الهيئة	%80	30 مهمة
منصة إيفاء	منصة تهدف إلى متابعة الديون لصالح الدولة، وهي منصة تابعة لمركز المعلومات الوطني، وقد قامت الهيئة بالربط الإلكتروني مع المنصة من خلال أنظمة التنفيذ الإلكترونية الداخلية.	الإدارة القانونية	%95	3 طلبات تنفيذ
منصة دعم	منصه تهدف إلى استقبال طلبات الدعم الفني وإدارة الأصول التقنية، وقياس مستوى رضا مقدم الطلب عند إتمامه بهدف رفع جودة تقديم الخدمات	منسوبو الهيئة	%100	562 طلبًا

ويبين الجدول التالي أبرز الخدمات الإلكترونية التي طُورت خلال العام:

اسم الخدمة	الفئة المستهدفة	الهدف من الخدمة	الأثر المترتب من الخدمة
تطوير خدمة الالتزام (التحقق من الامتثال)	المنشآت	خدمة تتيح للمنشأة التقدم لطلب برنامج الامتثال لأحكام نظام المنافسة لرفع مستوى امتثالها والحصول على اعتماد الهيئة للبرنامج.	سهولة تنفيذ برامج الامتثال للمنشآت
خدمة الإبلاغ عن المخالفات المالية والإدارية	منسوبي الهيئة	خدمة للإبلاغ عن المخالفات المالية والإدارية التي تُقدَّم داخلياً، وتتيح للمستخدم الإبلاغ عن المخالفات المالية والإدارية.	تمكين منسوبي الهيئة من الإسهام في كسف المخالفات الإدارية والمالية – إن وجدت-
خدمة الابتعاث	أفراد	تتيح للمرشحين خارج الهيئة التقدم على فرص الابتعاث	سهولة البت في طلبات الابتعاث
إجراء تطوير وتحسين على خدمات الإعفاء	المنشآت	إجراء تطوير وتحسين على خدمات الإعفاء التي تتيح الفرصة للمنشآت التي ترغب بإعفائها من أحكام نظام المنافسة وتشمل الاتي: (**خدمات الحصول على إعفاء - تمديد طلب الإعفاء - الاعتراض على إعفاء قائم**).	تمكين المنشئات بطلب خدمات الإعفاء بكل يسر وسهولة.

منصة ذكاء الأعمال وبناء المؤشرات:

إن طبيعة أعمال الهيئة تتطلب بناء مستودع للبيانات بشكل إلكتروني يغذى من الأجهزة الحكومية والجهات المزودة للبيانات الإحصائية؛ وذلك للوصول إلى البيانات المختلفة مع توفير الأدوات اللازمة لإدارتها وحوكمتها وإيجاد الآلية المناسبة لتحديث تلك البيانات والتأكد من مصادرها الموثوقة والتحقق من صحتها وضبط جودتها لتمكين الهيئة من دراسة الأسواق وفحص طلبات التركز الاقتصادي، وتسهيل عمليات التحقيق في القضايا القانونية، والرصد المبكر لعمليات التواطؤ في المنافسات الحكومية.

ج- الجهات التي تم الربط معها والحصول على البيانات:

a. الهيئة العامة للإحصاء.
b. وزارة المالية.
c. وزارة التجارة.
d. الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
e. وزارة الصناعة.

ح- الجهات الجاري الربط معها للحصول على البيانات:

a. قواعد بيانات يورمونيتر
b. هيئة الزكاة والضريبة والجمارك

خ- قائمة المؤشرات التي ستبنى من البيانات المتو افرة:

اسم المؤشر	جاهزية المؤشر
37. عدد الشركات المنشأة عبر السنوات	متوافر بالبيئة الفعلية
38. الشركات بحسب الحجم	متوافر بالبيئة الفعلية
39. توزيع الشركات بحسب المناطق	متوافر بالبيئة الفعلية
40. العدد الكلي لمنسوبي المصنع	جاهز-البيئة التجريبية
41. متوسط العائد	جاهز-البيئة التجريبية
42. عدد الأنشطة	جاهز-البيئة التجريبية
43. عدد المنتجات	جاهز-البيئة التجريبية
44. الكمية المرخصة للأنشطة	جاهز-البيئة التجريبية
45. التكلفة النهائية للمنتج	جاهز-البيئة التجريبية
46. نسبة العائد لأعلى خمسة مصانع	جاهز-البيئة التجريبية
47. الحصص السوقية	جاهز-البيئة التجريبية
48. نسبة التركز	جاهز-البيئة التجريبية
49. إجمالي عدد المنافسات	متوافر بالبيئة الفعلية
50. عدد الشركات المقدمة للمنافسات	متوافر بالبيئة الفعلية
51. إجمالي الترسيات	متوافر بالبيئة الفعلية
52. التوزيع الجغرافي للمنافسات	متوافر بالبيئة الفعلية
53. عدد المنافسات والمشاركات بحسب الجهة والمنطقة	متوافر بالبيئة الفعلية
54. شركات لم تقع الترسية عليها	متوافر بالبيئة الفعلية
55. منافسات يحتمل وجود تواطؤ بها (ملاك مشتركون - متنافسون لم يفوزوا مطلقًا في البيانات التاريخية)	متوافر بالبيئة الفعلية
اسم المؤشر	جاهزية المؤشر
56. الشركات الفائزة بحسب الجهة	متوافر بالبيئة الفعلية
57. الشركات الفائزة بحسب المنطقة	متوافر بالبيئة الفعلية
58. معدل الإيرادات المنشآت المتوسطة-الصغيرة	متوافر بالبيئة الفعلية

59. حجم المنشآت المتوسطة-الصغيرة	متوافر بالبيئة الفعلية
60. التغير السعري في قيمة العقارات خلال فتره زمنية معينة	متوافر بالبيئة الفعلية
61. متوسط أسعار السلع والخدمات	متوافر بالبيئة الفعلية
62. سلع ذات انخفاضات سعرية	متوافر بالبيئة الفعلية
63. سلع ذات ارتفاعات سعرية	متوافر بالبيئة الفعلية
64. التغيير السعري في أسعار السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة	متوافر بالبيئة الفعلية
65. عدد طلبات التركز الاقتصادي	متوافر بالبيئة الفعلية
66. مجموع إيرادات المنشآت المشاركة في التركز الاقتصادي	متوافر بالبيئة الفعلية
67. رأس مال المنشآت المشاركة في التركز الاقتصادي	متوافر بالبيئة الفعلية
68. متوسطات الإنجاز للطلبات بحسب نوع الخدمة	متوافر بالبيئة الفعلية
69. عدد الطلبات الاقتصادية التي تجاوزت المتوسط الزمني بحسب الخدمة	متوافر بالبيئة الفعلية
70. عدد الطلبات الاقتصادية التي تجاوزت المتوسط الزمني بحسب الموظف	متوافر بالبيئة الفعلية
71. عدد الطلبات التركز الاقتصادية التي تجاوزت مدة 75 يومًا منذ بدء المدة النظامية	متوافر بالبيئة الفعلية
72. مؤشر يبين عدد الطلبات التركز الاقتصادية التي تجاوزت 75 يومًا منذ بدء التقديم	متوافر بالبيئة الفعلية

د- الأثر الإيجابي من إطلاق نظام ذكاء الأعمال:

- بناء قاعدة بيانات عن الأسواق لقياس مستوى المنافسة فيها؛ من خلال التكامل والترابط مع الجهات الحكومية ذات العلاقة لتزويد الهيئة بالبيانات التي تساعد على بناء قاعدة البيانات.
- تحسين هيكلية البيانات والاستفادة منها في دعم اتخاذ القرار وتحسين مخرجات الدراسات والتقارير .
- تفعيل الحصول على مصادر البيانات التي تحتاج إليها الهيئة في قواعد بياناتها من خلال الحصول الدوري عليها لضمان صحتها وأنها بيانات محدثة.
- بناء مؤشرات أداء الأسواق وفقاً لمتطلبات الهيئة لإنجاز أعمالها من خلال المنصة الموحدة للبيانات.

قياس التحول الرقمي العاشر الصادر عن هيئة الحكومة الرقمية:

يهدف قياس التحول الرقمي إلى المساهمة في تطوير الحكومة الرقمية بالمملكة العربية السعودية وتحسين أداء وفاعلية الجهات الحكومية، والارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمستفيدين بما يتوافق مع التوجهات العالمية في التحول الرقمي، ويشارك في تحقيق أهداف رؤية المملكة العربية السعودية 2030 عبر تمكين الجهات الحكومية من تحديد مدى التزامها بالمعايير الأساسية للتحول الرقمي، من خلال:

1- رفع مستويات التزام الجهات الحكومية بالأوامر والقرارات المتعلقة بالتحول الرقمي.
2- تحقيق متطلبات التحول الرقمي من خلال التطبيق الأمثل لمعايير التحول الرقمي.
3- تطوير الحكومة الرقمية.
4- تحسين أداء وفاعلية الجهات الحكومية.
5- الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمستفيدين.
6- المساهمة في تقدم المملكة في المؤشرات الدولية.

وكذلك حققت الهيئة العامة للمنافسة في قياس التحول الرقمي العاشر نتيجة بلغت (48.87%) بتقدم ملحوظ عن نتائج قياس التحول الرقمي التاسع؛ فقد ارتفع مستوى الالتزام بما يقارب 38% عن القياس التاسع. علاوة على أن الهيئة وصلت إلى مرحلة التحسين حيث تكون مراحل التحول الرقمي من خمسة مستويات (البناء، الإتاحة، التحسين، التكامل، الإبداع).

السنة	النتيجة المكافئة
القياس التاسع (2021م)	%11.42
القياس العاشر(2022م)	%48.87

مستوى رضا المستفيدين من الخدمات الإلكترونية المقدمة من الهيئة:

بهدف التحسين المستمر ورفع نضج الخدمات المقدمة من الهيئة للمستفيدين من خلال رصد وقياس مستوى رضا الأفراد عن الخدمات المقدمة من الهيئة من خلال الاستبانات عند التقديم لكل خدمة مقدمة من الهيئة، وبلغ مستوى رضا المستخدمين الخارجيين عن هذه الخدمات درجة (4.8 من 5)، ما يمثل نسبة رضا (96%)

جدول مقارنة أرقام وإحصائيات تقنية المعلومات

النشاط	العدد عام 2020	العدد عام 2021	العدد عام 2022
عدد الخدمات الإلكترونية الداخلية	1	20	**29**
عدد الخدمات الإلكترونية الخارجية	2	6	**20**
عدد الأنظمة والمنصات الإلكترونية	8	14	**18**
عدد المستفيدين من الخدمات الإلكترونية الخارجية	52	251	**1493**
عدد طلبات نظام دعم	غير متوافر	غير متوافر	**1189**
عدد الطلبات الخدمات الخارجية(منصة منافسة)	غير متوافر	565	**2262**
عدد الطلبات الخدمات الداخلية	غير متوافر	1025	**3026**

جدول رقم (28) إنجازات الهيئة ضمن متطلبات قياس التحول الرقمي الحكومي العاشر.

المؤشر	النتيجة
المعايير المستمدة من القرارات والأوامر السامية والتعاميم	%88.33
معايير التحول الرقمي	%35.77
النتيجة المكافئة	%48.87
مرحلة الاتاحة	

7-3-3 تعزيز الأمن السيبراني:

تعمل إدارة الأمن السيبراني على حماية الشبكات وأنظمة تقنية المعلومات ومكوناتها من عتاد وبرمجيات وخدمات وما تحتويه من بيانات، وتسعى إلى تقليل مخاطر الأمن السيبراني التي تتعلق بالبنية التقنية من أي تهديد أو استغلال غير مشروع؛ وذلك لضمان توافر واستمرارية أعمال أنظمة الهيئة وخدماتها من خلال اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز حماية وسرية وخصوصية البيانات بناءً على الضوابط والتشريعات التي تصدرها الدولة في مجال الأمن السيبراني وتطبيق المعايير والممارسات العالمية الرائدة.

أهداف وأدوار إدارة الأمن السيبراني:

يتمثل دور الإدارة في بناء الإستراتيجية وتطوير سياسات وإجراءات ومعايير الأمن السيبراني، بالإضافة إلى متابعة الالتزام بالضوابط والتشريعات التي تصدرها الجهات المعنية، والحرص على توعية وتدريب موظفي ومتعاقدي الهيئة بكيفية التعامل مع مخاطر الأمن السيبراني في بيئة الأعمال. كذلك تعمل الإدارة على حماية أصول الهيئة المعلوماتيه والتقنيه باستخدام أحدث الوسائل التقنية المتقدمة لرصد الهجمات والتهديدات الإلكترونيه والاستجابة للحوادث الأمنيه بشكل فعال.

مشاريع الأمن السيبراني:

نفذت الهيئة عدداً من المشاريع المتعلقة بالأمن السيبراني وتفصيلها كالآتي:

جدول رقم (29) مشاريع الأمن السيبراني للعام 1444/1443هـ

المشروع	وصفه	نسبة الأنهاء
مراقبة وتشغيل الأمن السيبراني	بناء مركز المراقبة للأمن السيبراني لمراقبة البيئة التقنية والأحداث والسجلات والاستجابة للحوادث السيبرانية بشكل فعال على مدار الساعة وتعزيز قدرات الهيئة على الرصد الاستباقي للهجمات السيبرانية والتعامل مع التهديدات وتخفيفها ضد الهيئة.	100
خدمات احترافية للبرامج الأمنية	تُستخدم هذه الخدمات لتحسين برامج وأنظمة الأمن السيبراني الخاصة بالهيئة.	100
برنامج التحكم بالتطبيقات	برنامج يُستخدم للتصنيف والتحكم بالبرامج والتطبيقات الموجودة على الأجهزة والخوادم في بيئة الهيئة التقنية، ويساعد على حماية أصول الهيئة من البرامج الضارة والفايروسات ومنع انتشارها.	100
أنظمة وتراخيص الأمن السيبراني	تعزيز منظومة الأمن السيبراني بتوفير حلول لحماية بنية الهيئة التقنيه وخدماتها الإلكترونية	100
اختبار الاختراق ومراجعة شفرة المصدر	تقييم المنصات والخدمات الإلكترونية وعمل اختبارات اختراق أمنية لاكتشاف الثغرات ونقاط الضعف وتوفير حلول لمعالجتها.	95
بناء قدرات لإدارة مخاطر الأمن السيبراني	بناء وتنفيذ منهجية إدارة مخاطر الأمن السيبراني وفقًا للمتطلبات الوطنية والممارسات الرائدة.	15
بناء إستراتيجية الأمن السيبراني	تطوير إستراتيجية إدارة الأمن السيبراني بناءً على تقييم الفجوات للوضع الحالي والدراسة المعيارية وتطوير خارطة طريق لتنفيذ المشاريع والمبادرات	25

8-3-3 المراجعة الداخلية:

تولي الهيئة نشـــاط المراجعة الداخلية اهتماما بالغًا باعتباره مصـــدرًا مهمًا لتقييم الحوكمة والرقابة والالتزام في الهيئة وتأكيد ســـلامتها، وأحد أهم الممكنات التي تســـاعد الهيئة على تحقيق الأهداف الإستراتيجية وأداء أعمالها بكفاءة وفاعلية.

تتبع إدارة المراجعة الداخلية في أعمالها منهجية المراجعة المبنية على تقييم المخاطر، الذي به توجه أعمال المراجعة نحو أكثر الأنشطة والأعمال خطورة وأهمية. وقد عملت إدارة المراجعة الداخلية على:

شكل رقم (22) أعمال المراجعة الداخلية العام 1444/1443 هـ (2022م)

- تقييم مخاطر الهيئة وتحديثها بشكل مستمر على المستويات كافة لغرض أعمال المراجعة.
- مراجعة أنشطة الهيئة، وقد قامت بمراجعة أعمال 11 إدارة بحسب الخطة السنوية المعتمدة.
- متابعة خطط الإجراءات التصحيحية لإغلاق الملاحظات الواردة في تقارير المراجعة.
- عمل برامج توعوية حول أهمية المراجعة الداخلية والحوكمة والالتزام والتوعية بآلية الإبلاغ عن المخالفات المالية والإدارية.

3-3-9 اللجان:

يوضح الجدول رقم (37) أبرز القرارات التي اتخذها الرئيس التنفيذي للهيئة بشأن تشكيل اللجان.

جدول رقم (30) قرارات معالي الرئيس التنفيذي بما يخص تشكيل اللجان:

التسلسل	تاريخ القرار	القرار
1	1443/6/8	إعادة تشكيل لجنة التأهيل المسبق واللاحق.
2	1443/6/8	إعادة تشكيل لجنة فحص العروض.
3	1443/6/8	إعادة تشكيل لجنة فحص العروض للشراء المباشر.
4	1443/6/8	إعادة تشكيل لجنة فتح العروض.
5	1444/2/11	إعادة تشكيل لجنة التسوية.
6	1444/4/20	إضافة عضو إلى لجنة التأهيل المسبق واللاحق.
7	1443/7/23	تشكيل لجنة الابتعاث.

4- التحديات والدعم المطلوب:

التحديات	الدعم المطلوب

5- أرقام وإحصاءات:

جدول رقم (31) أرقام وإحصاءات:

	2020م	2021م	2022م	نسبة التغيربين عام 2022م مع عام 2021م
أعمال مجلس الإدارة				
عدد اجتماعات مجلس الإدارة	5	9	5	-45%
عدد القرارات المتخذة من قبل مجلس الإدارة	84	109	121	+11%
أعمال الضبط والتحقيق والادعاء				
عدد الشكاوى والمبادرات	64	136	126	-7.3%
عدد عمليات الاستقصاء	110	257	269	+3%
عدد الأحكام النهائية	10	22	17	-23%
قيمة إجمالي الغرامات (بالريال السعودي)	10,960,000	175,000,000	150,600,000	-14%
أعمال الرقابة على عمليات التركز الاقتصادي				
عدد طلبات التركز الاقتصادي	137	295	316	+7.1%
الاعتمادات المالية والمصروفات والإيرادات للهيئة				
إجمالي قيمة الاعتمادات المالية (بالريال السعودي)	142,592,600	82,531,303	99,669,341	+21%
إجمالي المصروفات (بالريال السعودي)	70,728,686.31	59,646,145	93,342,937	+56%
الإيرادات (بالريال السعودي)	43,516,331	163,969,295	141,548,259	+277%
أعمال التحول الرقمي				
عدد مشاهدات صفحات الموقع الإلكتروني	211,965	234,448	227,934	-3%

	2020م	2021م	2022م	نسبة التغير بين عام 2022م مع عام 2021م
عدد المستفيدين من الخدمات الإلكترونية للهيئة	309	422	1493	+253%
عدد طلبات المساندة الفنية	2,310	1188	3026	+145%
أعمال الموارد البشرية				
عدد الموظفين	62	81	98	+21%
نسبة الموظفات للموظفين	17.74%	%26.10	26.2%	-1.4%
التوعية ونشر ثقافة المنافسة				
عدد الأخبار الصادرة عن الهيئة	71	106	201	+89%
عدد اللقاءات وورش العمل والبرامج مع قطاع الأعمال والمهتمين	4	19	46	+146%
عدد المنشورات في وسائل التواصل الاجتماعي	203	392	418	+6%
عدد متابعي الهيئة على موقع تويتر	103,501	111,740	116,042	+5%

ملحق 1: تقرير أعمال لجنة الفصل في مخالفات نظام المنافسة:

تشكيل اللجنة:

بعد قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للمنافسة رقم 408 وتاريخ 8-5-1442 هـ بشأن إعادة تشكيل لجنة الفصل في مخالفات نظام المنافسة، تم تشكيل اللجنة على النحو التالي:

- الدكتور/محمد بن علي اليوسف رئيسا.
- الدكتور/أحمد بن عبدالكريم المحيميد عضوا.
- الدكتورة/ أروى بنت إبراهيم الجلال عضوا.
- الدكتور/خالد بن عبدالرحمن المشعل عضوا.
- الأستاذ/جابر بن عبدالرحمن المحمود عضوا.
- وتكليف كلٍ من:
- الأستاذ/ معاذ بن محمد الحكمي أمينا عاما للجنة.
- والأستاذ/ بدر مروان الرفاعي بالعمل سكرتيرا للجنة.

بيانات أعمال اللجنة للعام 1444/1443هـ (2022 م):

القرارات الصادرة من اللجنة		مجموع الغرامات		لوائح الادعاء / عدد المدعى عليهم		عدد الجلسات	
يناير	(2)	يناير	(11,200,000)	عدد المدعى عليهم	عدد لوائح الادعاء	يناير	(15)
يوليو	(0)	يوليو	(0)	يناير (13)	يناير (5)	يوليو	(3)
فبراير	(4)	فبراير	(33,218,000)	فبراير (5)	فبراير (5)	فبراير	(28)
اغسطس	(0)	اغسطس	(0)			اغسطس	(6)
مارس	(18)	مارس	(24,917,000)	مارس (11)	مارس (4)	مارس	(31)
سبتمبر	(1)	سبتمبر	(81,500)			سبتمبر	(10)
ابريل	(0)	ابريل	(11,200,000)	ابريل (0)	ابريل (0)	ابريل	(4)
اكتوبر	(0)	اكتوبر	(0)			اكتوبر	(13)
مايو	(1)	مايو	(33.218.000)	مايو (0)	مايو (0)	مايو	(28)
نوفمبر	(2)	نوفمبر	(8,559,160)			نوفمبر	(12)
يونيو	(1)	يونيو	(10,464,206)	يونيو (3)	يونيو (1)	يونيو	(7)
ديسمبر	(2)	ديسمبر	(24.917.000)			ديسمبر	(31)
	(0)		(0)	يوليو (0)	يوليو (0)	يونيو	(14)
			(2,825,736)				(4)
		مجموع الغرامات		اغسطس (0)	اغسطس (0)	مجموع الجلسات	
		(91,265,602)ريال				(147)	
مايو	(1)	نوفمبر	(2)	سبتمبر (21)	سبتمبر (6)		
يونيو	(1)	ديسمبر	(2)	اكتوبر (0)	اكتوبر (0)		
			(0)				
			(2,825,736)	نوفمبر (0)	نوفمبر (0)		
		مجموع الغرامات					
		(91,265,602)ريال		ديسمبر (2)	ديسمبر (1)		
				اكتوبر (0)	اكتوبر (0)		